بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

[illegible] الكافية في النحو [illegible] هذا الكتاب المسمّٰى بالفوائد الضيائية يعني

اَلْفَوَائِدُ الضِّيَائِيَه

المعروف به

شرح مُلّا جَامِی

لِلشَّيْخِ نُوْرُ الدِّيْنِ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ اَحْمَدَ الْجَامِيْ

مکتبہ علوم اسلامیہ

اے۔ اعتبر غزنی سٹریٹ، اُردو بازار، لاہور

ومن يتوكل على الله فهو حسبه

الحمد لله ذي الآلاء الكافية والنعماء الشافية على ان هذا الكتاب المسمى بالفوائد الضيائية اعني

الفوائد الضيائيه

المعروف به

شرح ملا جامی

محشی

للشيخ نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي

مکتبہ علوم اسلامیہ
اقرأ سنٹر غزنی سٹریٹ، اردو بازار، لاہور
Ph:7224228-7221395

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من رفع السماء وخفض الغبراء ونصب عليها اوتاد الجبال لكيلا يسقط سكونها حركة الزلزال وانعم علينا باعراب النعماء فى ذلك البناء على وجه الكمال وصلّ وسلم على نبيك الذى جعلت شفاعته شافية لمرضى سوء الاعمال فى يوم الاهوال وكافية لنجاة العصاة عن العقوبة والنكال وعلى آله وصحبه الذين جرّوا كافة الخلق نحو ضياء الدين من ظلمات الغواية والضلال آلى ما يبحث عن تركيب الجمل وتعريب الاقوال وبعد فيقول العبد الآسى محمد عبد العلى المدراسى تجاوز عن جرائمه ربّه لاناسى ان النحو فى الكلام كالملح فى الطعام لاسيما فى لسان العرب احلى من الرطب واهنى من العنب بل هو المرقاة الى فهم كتاب الله العظيم والوسيلة الى معرفة حديث نبيه الكريم وهما فى الطرف الاعلى من البلاغة والفصاحة والغاية القصوى من الرشاقة والملاحة ومن احسن ما صنف فيه بيانا واعمدته تبيانا هذه الفوائد الضيائية التى اجلى من ان تعرف واعلى من ان توصف وقد تداولت بين الطلاب وتناولتها ايدى اولى الالباب كيف لا ومأتنها امام المحققين جمال الملة والدين ابو عمرو عثمان بن عمر بن ابى بكر المعروف بابن الحاجب لان والده كان حاجبا للامير عز الدين الصلاحى الكردى نسبا والمالكى مذهبا ولد آخر سنة سبعين وخمس مائة فى بلد اسنا من مضافات مصر واشتغل فى صغره بالقاهرة وحفظ القرآن حتى كمل فى العربية والاصول بين اذكياء العلماء الفحول ثم قدم دمشق ودرس بجامعها ثم رحل الى الاسكندرية ومات بها رحمه الله نهار الخميس سادس عشر من شوال سنة ست واربعين وست مائة ودفن خارجا من باب البحر وله فى الفقه والاصول مختصران وفى الصرف الشافية وشرحها وفى النحو الكافية وشرحها الوافية والامالى فى مجلد ضخيم وشرح المفصل وفى العروض قصيدة ومؤلفات اخرى كلها مفيدة وشارحها الفاضل الشهير النامى الشيخ نور الدين عبد الرحمن بن احمد الجامى ولد بالثالث والعشرين من شعبان سنة سبع عشر وثمان مائة بجام من قصبات خراسان وكان لقينا فطنا فى العربية والفارسية وله فيهما مصنفات كثيرة صحب اكثر المشايخ الصوفية وتلقن من سعد الدين الكاشغرى واستفاض من خواجه عبيد الله الاحرار السمرقندى وكان من معتقديه السلطان حسين ومير على الشيرازى وينتهى نسبه الى المولى الحسن الشيبانى التلميذ للامام الاعظم رحمهم الله وفاته بهراة سنة ثمان وتسعين وثمان مائة ودرس فى مشهدها ولما توجهت الطائفة الطاغية الاردبيلية الى خراسان اخذ ابنه ضياء الدين يوسف جسده من قبره ودفنه فى ولاية اخرى ثم لما تسلط عليها الطائفة المذكورة نبشوا قبره ولم يجدوه واحرقوا ما فيه من الاخشاب وله الزلفى العظمى يوم الحساب وعليهم النكال والعذاب وقيل تاريخه ومن دخله كان امنا وقد لخص فى هذا الشرح ما فى شروح الكافية من الفوائد الوافية ولكن اكثر ماخذه الشرح الهندى للشهاب الدين عمر الدولة آبادى ثم الهندى مع زيادات من تلقاء نفسه لا يمكن الزيادة عليها فى لطف التحرير تهذيبا وحسن التسطير ترتيبا كم من فوائد فيه من قول دقيق لا يطلع على اسرارها الا واحد بعد واحد وفرائد من معنى لطيف لم يترشف من انهارها الا وارد بعد وارد والیه اشار القائل بالفارسية ✽ كم از عضدى نمیدانیم شرح مولوی جامی ✽ كه در هر نكته اش حيران شده صد فاضل نامى ✽ ولذا كان متداولا فى الدرس تحقيقا واعتبارا وقد انطبع فى اكثر المطابع كرات ومرارا لكن لقلة اعتناء الطابعين بتصحيح الكاپى وتنقيح الپروف وقعت فيه اغلاط كثيرة من تصحيف الالفاظ وتحريف الحروف حتى صارت العبارات من المتن والشرح مختلطة لا تمييز بينهما بهذا الارتباك الفاسد والالتباك الكاسد بل مع قطع النظر عن ذلك الضرر شحنوهما ومزجوا بهما بعض الهوامش القصيرة الواقعة بين السطور بحيث صدف المعانى المقصودة وظهر فى المبانى الفتور فامتدت اعناق الطلاب الى ان يكشف عن وجوه عرائس معانيه النقاب ويرفع عن محاسن خرائد مبانيه الحجاب لاسيما اشار الى تصحيحه واقترح على تنقيحه المخدوم المولوى محمد نادم حسين احسن الله اليه فى الدارين وان كان مطبوعا بامره السامى فى المطبع النظامى سنة ١٢٩٥ وثانيا فى المطبع المصطفائى لمحمد مصطفى خان تغمده الرحمن بالرحمة والغفران سنة ١٢٩٩ وثالثا ايضا قد انطبع سنة ١٣٠١ فى هذا المطبع المبارك بحسن توفيق الله تعالى وتبارك تحت ادارة ابنه الخان المنيع الشان الفائق فى كمال حسن صناعة الطبع على الاقران محمد عبد الواحد خان حماه الله عن طوارق الحدثان فشمرت ذيلى عن ساق الجد فى دفع اغلاط المتن والشرح على وجه العبور بقدر مقدور وتحريت تمييز العبارات المرتكبة والالفاظ الملتبكة تمييز اللباب عن القشور وتفريق النفى من المعصور ولم آل جهدا فى رجوعها الى النسخ القديمة الصحيحة القلمية باخذ ما صفا من الصواب وطرح ما كدر من الارتياب كما يعرف ذلك الناقد البصير الطاعن البصر لكن لم يتيسر لى بضيق الوقت مهلة لمطالعة بعض ما اخذ الحواشى فلهذا بقى فى الهامش نبذ من الغواشى وانا معذور فيه وانما الطعن من يد السفيه فاين جلوة لايكيو وصارم لاينبو ومع هذا جاء هذا الكتاب الصحيح مع الفوائد الرائقة خلت عنها النسخ المطبوعة السابقة ولما لاح بدر تمامه وفاح مسك ختامه ارخت تاريخ علم ارتسامه

ان هذا السفر ما احسن به فيه معنى اللطف قفوا واقتفوا	مسفر كالشمس بدر شارق طبعه قد جاء بالوجه الحسن	متنه فى النحو متن موجز حسنه لم يعرفه الا العارف	شرحه للكشف نعم الكاشف حين شئت الاخ من وجه الجنا	نحو نحو النحو نحو نحوه نسخة فى النحو نادى الهاتف ١٣٠٣ه

اسامى الحواشى المكتوبة على هذا الكتاب	رموزها
حاشية عصام الدين بن ابراهيم بن محمد الاسفرائينى المتوفى سنة ٩٤٣	عص
حاشية محمد عصمة الله بن المحمود البخارى الى المصنف	عصم
حاشية عبد الغفور اللارى المتوفى سنة ٩١٢ تلميذ الجامى الى بحث الاصوات فى صفحة ٢٣٣	غف
تكملة عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتى المتوفى سنة ١٠٦٧ من المركبات فى صفحة ٢٣٤	تك
حاشية الشيخ وجيه الدين العلوى الكجراتى المتوفى سنة ٩٩٨	عل
حاشية الشيخ نور الحق بن الشيخ عبد الحق الدهلوى المتوفى سنة ١٠٧٣	حق
حاشية الحافظ التاشكندى الى بحث المرفوعات فى صفحة ٩٢	تاش
حاشية محمد عبد الرحمن بن المحمود الاسفرائينى	عب
حاشية جمال الدين بن نعمة الله	ج • جم
الفوائد الشافية فى حل اعراب الكافية	الفوائد
حل الآيات والابيات لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن الاصفهانى	حل ش
ايضا لعبد الرحيم الصفى فوری	حل ع

ماخوذ از حواشي المكتوبة على الكتاب	يوزيا
اماني آفندي الكابلي	صد
حاشية محمد صادق الكابلي	بق بقا
حاشية ابي البقاء	محرم
حاشية محرم آفندي	م
حاشية الاسلامبولي	
البوسنوي	عبدالله
تكملة الحكيم لعبد الله بن صالح افندي الرومي	غاية
غاية التحقيق شرح الكافية	جامع
جامع الغموض لعبد النبي	الحدائق
الحدائق الندية شرح الفوائد الصمدية	
للشهيد سيد علي خان الكبير	سش
كشاف اصطلاحات الفنون لمحمد علي التهانوي	كش
ابن القاضي الشيخ علي التهانوي	
كليات ابي البقاء الكفوي	كل
رضي شرح الكافية	رض
الشرح الهندي لشهاب الدين	هندي
قاموس اللغات	ق
تاج اللغات	تاج
الصراح	ص
منتهى الارب	م
منتخب اللغات	منتخب
نفائس اللغات	نف

التقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو اول قديم بلا ابتداء وآخر كريم بلا انتهاء والصلوة على من هو محصول خلق المخلوقات وحاصل الرسل والانبياء وعلى آله واصحابه الذين اجروا احكام الدين بلا امتراء اما بعد فيقول المعتصم بحبل الله الواحد الاحد العبد المدعو بخادم احمد غفر له الله الصمد لما التمس مني خلص الاحباب وعمدة الاصحاب لاسيما عزيزي واخي الارشد المولوي علي محمد سلمه الله الابدي الابد ان فصل اجمال الحاصل والمحصول الواقع في الفوائد الضيائية فشرعت في شرحه مستعينا بالله سبحانه لكني لقصور باعي في صناعة التصنيف وعجز فكري عن اتيان بمقتضية التاليف لا آمن الزلات في هذه الوريقات فارجو من الناظرين ان يحرروا قلم الاصلاح على خطيئاتي وتسيد واستر العفو على زلاتي وسميته **بالتقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول** اللهم اجعله مقبول الخواص والعوام ومتداولا بين ايادي العلماء الكرام بحرمة النبي عليه وعلى آله واصحابه الصلوة والسلام فها انا اشرع في المقصود قال الشارح رحمه الله ومحصوله لما كان كلام المصنف اي الشيخ ابن الحاجب في الايضاح مجملا فصله بقوله ومحصوله اي محصول قول المصنف في الايضاح والمحصول مصدر من حصل بمعنى الحاصل في القاموس الحاصل من كل شئ ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا والتحصيل تمييز ما يحصل والاسم الحصيلة وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتهى وفي الصحاح حاصل الشئ ومحصوله البقية وفي الصراح حاصل الشئ ومحصوله اي بقيته ونقده ما ذكره الضمير يرجع الى ما الموصول وذكر ماض معلوم من الذكر في القاموس الذكر بالكسر الحفظ للشئ كالتذكار وفي الصراح ذكر ذكرى ذكرى ياد كردن من نصر ينصر بعض المحققين اي السيد السند في حاشية الرضي قيل كان اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر

المضاف اليه ولا خفاء فى انه بعد الوضع لا دخل للواضع فى الدلالة حتى تكون الدلالة بشرطه متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب التحقيق لم
يصدر منه مثل هذا الكلام بل المص ايضا يستحق ان يقال فى حقه ما قاله السيد المحقق فى حق نجم الائمة حيث قال فى حواشى شرحه على الكافية
فى هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى انتهى ورد بانه قال السيد السند قدس سره بعد ذكر التحقيق الذى ذكره الشارح
قدس سره وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب فى ايضاح المفصل حيث قال الضمير فيما دل على معنى الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره يعنى عبارته
على وجه يستفاد عنه هذا التحقيق سواء قصده اولا وقيل فى بعض الحواشى ظاهر كلام الش ونصه ان حاصل ما نقله من الايضاح موافق لهذا التحقيق ومتحد معه واما
ان السيد اخذه من كلام المص فلا فهم نعم فى قوله ذكره دون حققه ايماء الى ان ذلك ليس من تحقيقاته بل اخذه من الغير انتهى اقول وبالله التوفيق ان عبارة السيد
السند فى حاشية الرضى يأبى عن انه ليس المحصول منه بل اخذه من غيره واورده على سبيل النقل لانه قال فيها قد طول فى تحقيق معنى الحرف بلا طائل اذ يقرب
من المقصود تارة ويبعد عنه مرة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون على بصيرة فنقول كما ان فى الخارج الى آخر ما ذكره الشارح رح الا ان
لفظ ذكره لا يستلزم الذكر على سبيل النقل بل اعم منه ومن الذكر على سبيل التحقيق كما يشهد عليه اللغة نعم قوله ومحصوله يدل على ان هذا التفصيل لاجمال الذى
كان فى الايضاح لانه قد علمت من كلام المص فيه وجود معنى مستقل ووجود معنى غير مستقل فافهم ولا تكن من الغافلين حيث قال اى السيد السند
فى حاشية الرضى شرح الكافية كما ان فى الخارج هذا من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس لان الموجودات الخارجية محسوسة بخلاف المعقول فى الذهن يعنى
ان الموجود الخارجى قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود الذهنى قد يكون تابعا لامر فى الملاحظة وقد لا يكون موجودا قائما بذاته
كالاجسام ومعنى القيام بالذات هو عدم كون القيام بالغير والتبعية اذ لا تغاير بين الشئ وذاته حتى يتصور قيامه به وقدمه فى الذكر لشرافته واصالته فى الوجود و
موجودا قائما بغيره كالالوان ومعنى القيام بالغير هو كونه وصفا لامر تابعا له فى التحقق فالمشبه به شيأن كالمشبه على ترتيب اللف والنشر
قيل انه لو قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود فى ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود فى غيره لكان غاية فى ايضاح معنى الحرف و
ما يقابله وتنويرا تاما لاستعمال فى فى الحدود الثلثة ورد بانه لو كان المتعارف فى الموجود بذاته ان يقال هو موجود فى ذاته لكان افيد فى
التنوير لكنه غير ظاهر وايضا كون الموجود القائم بغيره قائما فى غيره بمعنى الظرفية المتحققة بين الحال والمحل صحيح فى المنور ليست ظرفيه مقصودة
اصلا كما عرفت فكونه منورا لا يخلو عن شئ وقيل فى بعض الحواشى ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة فى وهو انه لما شابه المعنى الحرفى
التابع لامر بالعرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة فى كما ينسب العرض الى محله بلفظة فى والمعنى المستقل لما شابه الجوهر
صح ان يقال انه كائن فى نفسه بمعنى انه لم يكن فى غيره كما يقال ان الجواهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره انتهى واعترض عليه بان فى فى قولهم
السواد فى زيد ليس كما فى قولهم الماء فى الكوز بل بمعنى الاعتبار وللدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود فى
نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد فى زيد وقولنا الدار فى نفسها من وادٍ واحد واجيب بان المراد بوجه آخر سوى
ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم معنى الخ لا ما توهم بعض الناظرين ان مراده بوجه آخر سوى ما مر فى قوله الدار فى نفسها
والعجب ان ما مر بيان وجه استعمال كلمة فى على ان قولنا السواد فى زيد انه حاصل فى زيد كما ان الماء حاصل فى الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية
والثانى بطريق الظرفية كذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا فى ذاته توضيحه ان الموجود على نوعين خارجى

عله القائل مولانا جمال الدين عليه الرحمة ١٢
صله القائل مولانا انوار الحق الدهلوى عليه الرحمة ١٢
سله القائل مولانا عصام الدين عليه الرحمة ١٢
عه المراد مولانا عصمة الله عليه الرحمة ١٢
ه القائل مولانا عبد الغفور عليه الرحمة ١٢
ه المعترض مولانا عصام الدين عليه الرحمة
ه المجيب مولانا عبد الحكيم السيالكوتى عليه الرحمة ١٢

او ذهني والموجود الخارجي قد لا يحتاج في وجوده الى محل يقومه وقد يحتاج فالاول هو الجوهر والثاني هو العرض والموجود الذهني ايضاً قد يكون بحيث لا يحتاج في ذلك الوجود الى تعقل امر آخر كمفهوم الذوات المستقلة وقد يحتاج كمفهوم النسب والاسماء تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الاول والحروف تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الثاني والمعقول الاول شبيه بالموجود الاول اي الجوهر والمعقول الثاني شبيه بالموجود الثاني اي العرض ووجه الشبه ظاهر ولا يذهب عليك ان التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائماً بغيره والقائم بغيره لا يصير قائماً بذاته بخلاف المدرك قصداً والمدرك تبعاً فربما يقصد الى المدرك تبعاً فيصير مدركاً قصداً وبالعكس كذا في بعض الحواشي ثم ان الامر الموجود في الذهن قد يطابقه امر في الخارج بان يكون تلك الماهية التي اتصفت بالوجود الذهني متصفة بالوجود الخارجي ايضاً وقد لا يطابقه بان لا يكون تلك الماهية موجودة في الخارج وبهذا الاعتبار اي اعتبار المطابقة يلحقه اي ذلك الموجود الذهني الاحكام الخارجية من السواد والبياض والحركة والسكون ونظائرها فان الماهية اذا وجدت في الخارج لم يخل من امور تعرض لها بحسب الوجود وتختص به فلا تكون عارضة لها حال كونها موجودة في الذهن ويحتمل ان يراد بهذا الاعتبار اعتبار المطابقة واللامطابقة على معنى ان الموجود الذهني بمجرد حصوله فيه ملحوظ من حيث هو هو ومن هذه الحيثية يجوز ان يكون له امر مطابق في الخارج وان لا يكون ويمكن ان تجرى عليه احكام خارجية صادقة او كاذبة وهذا الاحتمال انسب بقولهم واما من حيث هو موجود في الذهن فلا حكم له اذ لا يمكن للعقل ان يحكم عليه من هذه الحيثية الا بان يتصور مرة ثانية من حيث انه في الذهن فيحكم عليه باحكام اخرى مخالفة للاحكام الخارجية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من اشباهها وتسمى مثل ذلك معقولات ثانية وتحصيل الكلام ان الماهية اذا وجدت في الذهن كانت ملحوظة في نفسها وصالحة لان يحكم عليها بامور لا تعرض لها الا في الخارج وهي المسماة بالعوارض الخارجية وغير صالحة لان يحكم عليها بامور لا تعرض لها الا في الذهن بل لا بد لهذا الحكم من تصورها مرة ثانية ليلاحظ عروض هذه العوارض لها فيحكم بها عليها واما لوازم الماهية من حيث هي فهي عارضة لها في الوجودين فصح ان يحكم بها عليها في كل واحد من الملاحظتين وانما سميت العوارض الذهنية معقولات ثانية لانها في الدرجة الثانية من التعقل واعلم ان الماهية الموجودة في الذهن اذا احدث من حيث هي ذهنية كانت ممتنعة الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية ماخوذة من الممتنع او الممكن واما اذا نظر اليها من حيث هي مع قطع النظر عن اعتبار كونها ذهنية فقد تكون ممتنعة وقد لا تكون الا ان الحكم بامتناعها او امكانها لا يكون الا حال وجودها في الذهن فقال يصلح ان يحكم بصيغة المجهول عليه اي على المعقول وبه اي بالمعقول كما اذا تعقلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه بان يقال القائم زيد ويصلح ان يحكم به بان يقال زيد القائم قيل كان الاولى ان يقول يصلح لان يكون مسنداً اليه ومسنداً ليكون وجهاً لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعاً لان يكون طرفاً للحكم لا يصلح ان يكون طرفاً للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون طرفاً للنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافاً ومضافاً اليه وكون الشيء مفعولاً وملحقاً بها بما سوى الحرف واجيب بان المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند اليه والمسند به من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه

القائل مولانا عصام الدين عليه الرحمة

مولانا عبد الرحمن عليه الرحمة

وبالعكس شائع فيما بينهم ثم المفهوم من هذا الكلام ان كل ما هو مدرك قصدا وملحوظ في ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه وبه وهذا باطل لان معنى الفعل معنى مدرك قصدا وملحوظ في ذاته مع انه لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه واجيب عنه بوجوه احدها ان الواو ههنا بمعنى او ويعني المعنى المدرك قصدا يصلح لان يحكم عليه او به وثانيها ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه لكن الواضع لما اعتبر ان يكون مسندا الى شيء ابدا لم يقع محكوما عليه لذلك الاعتبار لئلا يلزم خلاف وضعه وثالثها ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك ان الحدث باعتبار كونه مدلولا من المصدر يصلح لان يحكم عليه وبه وان لم يصلح لان يحكم عليه وبه باعتبار كونه مدلولا تضمنيا في ضمن الفعل ورابعها انه باعتبار لفظ الابتداء فقط يصلح ان يحكم عليه وبه فافهم ومعقول هو مدرك تبعا يعني كما ان في الخارج موجودين احدهما مستقل قائم بذاته كالجواهر وثانيهما موجود غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض كذلك في الذهن مدركان احدهما مستقل لا يكون ادراكه في تبع ادراك آخر والآخر مدرك يكون ادراكه في تبع ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره كما اذا تعقلنا البصرة والكوفة في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة فح يتعقل معنى من تبعيتهما لا بذاته وآلة لملاحظة غيره بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو ان يكون تابعا لامر آخر في الملاحظة والتفات النفس اليه كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والآخر بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صورا لمتعلقاتها وبهذا ظهر ان ما قيل ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظتها لفهم معناه فما قالوا ان المعقول تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه انه لا بد من ذكر الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين باطلان منشؤه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة للملاحظة عند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم من ذلك الوجه ولا نم ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه عند من يقول باتحادهما كذا قيل في بعض الحواشي ثم اعلم ان المراد بالغير هو المتعلق اي ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق به ويكون حالا من احواله فلا يرد ان الشيء يكون آلة لملاحظة امر يغايره فلا يصلح لشيء منهما اي المحكوم عليه وبه اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بداهة فان النفس مجبولة على انها ما لم يلتفت الى شيء قصدا لا يتمكن من الحكم الا ترى انه حين رؤية الوجه في المرآة يتمكن من الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا يتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا قيل يتجه عليه انك قد حكمت على المعاني الحرفية بعدم الصلاحية لما فيصلح ان يحكم عليه وجوابه انه في هذا الحكم ملحوظة في ذاتها واما ثبوت عدم الصلاحية لها فباعتبار ملاحظة اخرى فان قيل فهي في حد ذاتها صالحة للحكم عليها اذ لولا ذلك كيف يصدر هذا الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة تبعا لا يصلح ان يحكم عليها يعني انها ما دام متصفة بكونها معاني حرفية لا يصلح له وهذا لا ينافي الحكم عليها فتامل فان الحق ان ذات معنى الحرف يمكن ان يتعقل قصدا فيصلح ان يكون محكوما عليه لكن بهذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الا ترى ان قولنا نسبة القيام الى زيد واقعة صحيح ويتعقل النسبة المخصوصة

بين زيد وقائم في قولنا زيد قائم قصدا ونحكم عليها بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد يتعقل ويعبر بالنسبة المذكورة وقد يتعقل ويعبر بالرابطة في قولنا زيد هو قائم فهو معنى حرفي بالاعتبار الثاني لا بالاعتبار الاول وكذلك مفهوم الابتداء كما بينه الشارح والاقرب الى فهم المبتدى ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته لانك اذا نظرت الى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احدهما ان يكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا فالمرآة ح آلة في مشاهدتها ولاشك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على ان الوجه بهذا الحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية ان يتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان تحكم عليها وتكون الصورة ح مشاهدة غير ملتفت اليها فظهر ان في المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى الباطنة فالابتداء مثلا منصوب على المصدر او الحال والمقصود منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قبله اذا لاحظه العقل لما ذكر ان المدرك في الذهن قد يكون مدركا قصدا ملحوظا في ذاته يصلح لان يحكم عليه وبه وقد يكون مدركا تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح لشئ منهما فصورة في مفهوم الابتداء الذي جمع فيه هذان الاعتباران ووضع بازائه بالاعتبار الاول لفظ الابتداء الذي هو اسم واعترض عليه بانه يفهم من هذا الكلام ان يكون لفظ الابتداء وكلمة من كلاهما موضوعان لمفهوم واحد كان فيه اعتباران فمن حيث انه مدرك قصدا مفهوم لفظ الابتداء ومن حيث انه مدرك تبعا وآلة لملاحظة الغير مفهوم كلمة من مع انه صرح فيما بعد بقوله والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمفهوم كلي ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته المخصوصة وهما متغايران اجيب عنه بانه لم يقل ان مفهوم الابتداء بالاعتبار الثاني مدلول كلمة من حتى يلزم عليه هذا المحذور بل صور فيه هذا الاعتبار فقط واجاب عنه بعض المحشين بان مدلول من مدلول الابتداء من حيث انه اضيف الى السير والبصرة وليس افراد الابتداء الاحصصا وليس له افراد حقيقية ورد عليه انه لو كانت جزئيات الابتداء التي هي معنى من حصصا لمفهوم الابتداء الكلي لكان من دالا على معنى مستقل بالمفهومية بالتضمن ضرورة تحقق المفهوم الكلي في ضمن حصصه فلا يصدق عليه تعريف الحرف بل تعريف الاسم اذ معنى في نفسه في قوله ما دل على معنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا فالاولى ان يقال ان تلك الجزئيات ليست حصصا لمفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرضي لها فيلزم المخالفة بين هذا القول وبين ما ذكر في قوله والحاصل الا ان يقال في التوفيق ان لفظ الابتداء قد يعبر به عن المعنى الكلي وقد يعبر به عن الجزئيات ففي قوله الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا الخ يراد فيه المفهوم الكلي وفي قوله اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة يراد منه المفهوم الحرفي الغير المستقل فيندفع المخالفة ويكون هذا الكلام موافقا لما ذكره في قوله والحاصل فتامل قصدا بان يتوجه العقل اليه في نفسه وهو منصوب على المصدرية اي ملاحظة قصدية او على الحال اي حال كونه مقصودا او ملابسا باعتبار الذات ومنصوب على التمييز اي بطريق القصد وبالذات عطف تفسيري لقوله قصدا كان معنى مستقلا بالمفهومية اي لا يحتاج في المفهومية الى متعلق حاصله ما قال في بعض الحواشي من ان الابتداء ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ متعلقا بمتعلق مخصوص كالسير والبصرة فله اعتباران احدهما ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا يصلح لان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء سير البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق وجعله آلة لتعرف حاله ويكون المتوجه

اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح لان يحكم عليه وبه فمعنى من ليس هو الابتداء المطلق ولا المخصوص المأخوذ بالاعتبار
الاول والا لصلح ان يصح الحكم عليه وبه قطعا لانه لا شك في ان المفهوم المستفاد منه في قولك سرت من البصرة على الوجه الذي يستفيد منه لا يصلح
شئ منهما فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثاني وهو معنى لا يتحصل ذهنا ولا خارجا الا بان جعل آلة لملاحظة ووسيلة الى تعرف حاله
ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية الا ترى ان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة فاذا لوحظ الشئ بلحاظ استقلالي يكون مستقلا
واذا لوحظ من حيث كونه مرآة لغيره يكون غير مستقل ولزمه تعقل متعلقه وهو ما منه الابتداء الا انه لابد للابتداء منه فيكون المتوجه اليه بالقصد هو
الابتداء ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا للملاحظة حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها اذ رؤية المرآة ح ليست مقصودة
بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة اجمالا وتبعا حتى يكون حالة اجمالية في الذهن وهذا الدفع ما يقال من ان تعقل المتعلق لازم في الابتداء
المطلق ايضا لانه يلزم الابتداء من الشئ فتعقل الشئ لازم له الا ان لزوم التعقل الاجمالي غير مضر في المعنى الاسمي وانما المضر ان يكون تعقله موقوفا
على تعقل الغير بخلاف ما اذا كان مدركا والمراد انه يكفي ذكر متعلقه اجمالا وتبعا ولا يلزم ذكره تفصيلا واصالة كما لابد من ذلك في الحرف كذا في
بعض الحواشي من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شئ ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام
ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لابد ح من ذكر متعلقه لا لفهم معنى
الابتداء بل لفهم ذلك المتعلق بضم كلمة اخرى ليدل عليه وهو اي الابتداء بهذا الاعتبار اي باعتبار انه ملحوظ قصدا ولزم تعقل متعلقه اجمالا
مدلول لفظ الابتداء فقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اي اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ
بالذات معنى لفظ الابتداء فانته عن جعله معنى من فان قلت الحصر المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ
الاول قلت الحصر اضافي بالنسبة الى الحرف والمراد انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلول من او المراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر
آخر في كونه دالا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة آه بيان له فلا حاجة في الدلالة عليه اي في كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات
الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه او لا حاجة للمتكلم في الدلالة عليه ويكون الدال ح من دله
على كذا الا يقال انه يلزم تعليل الشئ بنفسه لانا نقول دل في من دله متعد وفي قوله لتدل لازم وهذا اي كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا لاجل
الذات لا لغيرها هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى اي معنى الاسم
والفعل في نفس الكلمة ان مدلولهما مدلول الكلمة لان كون مدلولهما مدلول الكلمة من الامور البينة لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف ايضا مفهوم
الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل المعنى ان كل واحد من الاسم والفعل اذا انتقل الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة
كظرف اذا نقلت نقلت بما فيه فيكون معنى التعريفين الاسم والفعل كلمتان تدلان على معنى ينتقل الذهن اليه عند انتقالها اليه وحدهما واذا شابه الكلمة
بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة الكلمة الى المعنى بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت في نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى
وما يقال من ان للحرف معنى كائنا في غيره فليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف
كظرف خال عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة في ويصح نسبته الى الغير بكلمة في لظهور ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك

انه لوجعل كلمة فى بمعنى الباء صح التعريفان من غير احتياج لتصحيح الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة من الفهم الغير اللائق لمقام التعريف خصوصًا

بالنسبة الى المبتدئ وانه ليس فى عبارة الشارح قدس سرها يحوجنا الى اعتبارها فتدبر واذا لاحظه اى الابتداء العقل من حيث هو حالة اى

من حيث انه صفة السير بالقياس الى البصرة وهو كونه مبتدأ او من حيث انه صفة المتكلم بالقياس الى السير والبصرة وهو كونه مُبتدِئًا بكسر الدال بين السير والبصرة

مثلا اى باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظة تبعا لهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه

بهذا الاعتبار معنى اسمى ملحوظ فى ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظ تبعا على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين

ملحوظة تبعيتها لا يمكن حصولها فى الذهن بدونهما مدلولة للروابط بخلاف ما اذا لوحظت فى حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة لملاحظتها فانه ح يكون

مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التى بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها كذا قيل[ك] وجعله آلة لتعرف حالهما اى

واسطة لمعرفة حالهما فان حالهما هو الابتداء والمبتدأ منه فان السير لا يقع مبتدأ والبصرة لا يقع مبتدأ منها الا بملاحظة النسبة الحرفية فيهما كما

لا يقع زيد وقائم فى قولنا زيد قائم مسندا ومسندا اليه الا بعد ملاحظة النسبة الحرفية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية يعنى انه ملتفت

اليه الذهن تبع معنى آخر وان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله لا انه حاصل فى الذهن فى ضمن معنى آخر

كالمدلول التضمنى بالقياس الى المطابقى فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه مخصوصا اى

لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر

المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات وللعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهى متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع

فى ضمير الغائب والتكلم فى ضمير المتكلم والاشارة فى اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق فى الحرف بمنزلة هذه الضمائم كذا فى بعض الحواشى ولا ان يدل

عليه على صيغة المجهول والمراد منه المعنى اللغوى اى لا يمكن ان يكون المعنى الحرفى مدلولا عليه بذكر الحرف عند السامع الا بضم كلمة اخرى دالة

على متعلقه اى بذكر اللفظ الدال على المتعلق معه وهذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة والا يجوز فهم المعانى فى نفسها من القرائن والاحوال فان

قلت ان المناسب ان يقول بعد هذا او هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من قلت اكتفى بما ذكره من قوله وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط

لانه مفهوم منه فترك لطلب الاختصار والحاصل اى حاصل قوله فالابتداء مثلا الخ ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى فان قلت

ان الحاصل خلاف المحصول فكيف يكون هذا الكلام حاصل الكلام الاول لان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد قد يلاحظه العقل

قصدًا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وقد يلاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظه معا

والحاصل يفيد ان الابتداء الكلى مدلول اسمى وجزئياته مدلول حرفى ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلى قلت ان جزئيات الابتداء

جزئيات اضافية لكونها حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض لخصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وبتلك الخصوصية

والتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتماله الوقوع على انحاء شتى والحصة هى الكلى باعتبار تقييده بخصوصية فصح ان الابتداء المطلق مدلول

اسمى وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفى مع كونه جزئيا اضافيا له ايضًا وقيل[ع] فى التطبيق بين الحاصل والمحصول

انه لم يصرح بان الابتداء فى كلا القسمين واحد حقيقى بل قال ان الابتداء اذا لاحظه العقل قصدا الخ والظ ان الابتداء باختلاف هذه الملاحظة

[ك] القائل مولانا عبد الحكيم السيالكوتى عليه الرحمة ١٢

[ع] القائل الحافظ ... عليه الرحمة ١٢

تختلف كلية وجزئية ايضا وذلك لان الابتداء الذي وضع له لفظة من اذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وآلة لتعرف حالهما فهو معنى
جزئي والمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه انما هو مطلق بغير النظر الى تلك الخصوصية فيكون معنى كليا بلا مرية فظهر ان تخالف الملاحظتين يوجب تخالف
المعنيين كليا وجزئيا فصح ان يقال حاصل الكلام الاول ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة لانه لا يستعمل الا في الجزئيات وشمل
هذا الاستعمال امارة الوضع فان قلت انه يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها له قلت انه حينئذ يلزم ان
يكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع ترك استعماله في المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة له والقول بذلك مما لا ضرورة يدعو اليه من حيث انها
حالات لمتعلقاتها الحالة هي النسبة وآلات لتعرف احوالها عطف تفسيري لقوله حالات واحوال المتعلقات هو كونها مبتدأ او مبتدأ منها قيل انه
لا يجوز ان يكون لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات لان الجزئيات غير متناهية واجيب بان ذلك عند من قال بالوضع العام والموضوع له الخاص بان يوضع
اللفظ بازاء الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي بوضع واحد لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة لان المعتبر في الاشتراك تعدد الوضع ومن لم يعرف معنى الوضع العام وقع
في حيص وبيص من الفرق بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة بان الواضع اشترط ذكر المتعلقات في الحروف ولم يشترط ذلك في تلك وقد يرد ان هذا الاشتراط مما لا فائدة
فيه اصلا ولم يرد منهم نص في تلك الاشتراط بل الفهم ذلك من التزام ذكر تلك المتعلقات في الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة كذا في
بعض الحواشي ثم اعلم ان قولنا سرت من البصرة الى الكوفة يدل على ان ابتداء المسافة التي وقع السير فيها البصرة وذلك يصدق على الحاشية لان البصرة تشتمل
على بيوتات ويتصور الابتداء من بيوتات فكيف يكون معناها جزئيا وبالجملة المعتبر في كون المفهوم معنى حرفيا امران احدهما احتياجه في التعقل الى تعقل امر آخر وثانيهما
كونه ملحوظا تبعا لا بالذات ومجرد الاول غير كاف لان العنوانات كذلك كقولنا كل رجل كذا فتامل واما كونه جزئيا حقيقيا فكلا كذا قيل وذلك المعنى الكلي

يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما

تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان تكون محكوما عليها وبها لان المحكوم عليه وبه لا بد ان
يكونا ملحوظا قصدا وبالذات والحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة آبية عن الالتفات اليها قصدا لان النسب
والتعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدا وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتاكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم
تلك المعاني اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدا دليل لعدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لا بد ان يكون بين المحكوم
عليه وبه فلا بد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا وبالذات معتبرا في النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظة قصدا وبالذات فلا يصح ان تكون محكوما عليها
وبها لتغير النسبة بينهما فيمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره لا يقال ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناه المطابقي محكوما عليه وبه
لان المركب من المستقل وغيره غير مستقل فعلى هذا يلزم ان لا يقع شيء من الموضوع والمحمول بل المقدم والتالي والقضايا محكوما عليه وبه لوجود النسبة بينهما لانا نقول
ان النسبة عند النحاة في الفعل بطريق التفصيل واشار اليه السيد السند قدس سره في حاشية المطول كذا في بعض الحواشي بل تلك الجزئيات لا تتعقل
الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها هذا يعني كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد
بقولهم اي النحاة ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها والمراد بغيرها متعلقاتها ويكون المعنى في غيره انه معتبر لاجل
غيره ملحوظا آلة لمعرفة غيره وبكونه في نفس الكلمة انه معتبر لاجل ذاته لا لغيره هذا آخر ما تيسر لي في هذا المقام بفضل الله الملك العلام ط



الدیباجة فی وجه التالیف وعدم التصدیر بالحمد

الحمد لولیه والصلوة علی نبیه وعلی آله واصحابه المتادبین بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافیة بحل مشکلات الکافیة للعلامة المشتهر فی المشارق والمغارب الشیخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسکنه بحبوحة جنانه نظمتها فی سلک التقریر وسمط التحریر للولد العزیز ضیاء الدین یوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسمیتها بالفوائد الضیائیة لانه لهذا الجمع والتالیف کالعلة الغائیة نفعه الله تعالی بها وسائر المبتدئین من اصحاب التحصیل وما توفیقی الا بالله وهو حسبی ونعم الوکیل اعلم ان الشیخ رحمه الله تعالی لم یصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخییل ان کتابه هذا من حیث انه کتابه لیس ککتب السلف رحمهم الله تعالی حتی یصدر به علی سننها ولا یلزم من ذلک عدم الابتداء به مطلقا حتی یکون ترکه اقطع لجواز اتیانه بالحمد من غیر ان یجعله جزءا من کتابه او بدء التعریف

الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم تعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال

الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال

شعر جراحات السنان لها التيام + ولا يلتام ما جرح اللسان وهي والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب مؤول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة

تعريف الكلمة والكلام واللفظ

لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به

تعريف الوضع والمعنى وما يتعلق بهما

الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط
والعقود والنصب والاشارات غير داخلة فيه فلا حاجة الى قيد يخرجها واما قال لفظ
ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ
اخصر وضع الوضع تخصيص شئ بشئ بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه
الشئ الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا
اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم
ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في
محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد
بشئ فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معني
اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده
عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا و
بقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ
وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض
آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون
لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ
الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى

بیان وضع الضمائر وتعریف المفرد

معانیہا مرکبة لکنہا بالقیاس الی الفاظہا الموضوعة بازائہا مفردة وقد اجیب عن الاشکالین بانہ لیس ہہنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا کان او مرکبا بل بازاء مفہوم کلی افرادہ الفاظ کلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغیرہا ولا یخفی علیک ان ہذا الحکم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الی الفاظ مخصوصة مفردة او مرکبة فان الوضع فیہا وان کان عاما لکن الموضوع لہ خاص فلیس ہناک مفہوم کلی ہو الموضوع لہ فی الحقیقة مفرد وہو اما مجرور علی انہ صفة للمعنی ومعناہ ح ما لا یدل جزء لفظہ علی جزئہ وفیہ انہ یوہم ان اللفظ موضوع للمعنی المتصف بالافراد والترکیب قبل الوضع ولیس الامر کذلک فان اتصاف المعنی بالافراد والترکیب انما ہو بعد الوضع فینبغی ان یرتکب فیہ تجوز کما یرتکب فی مثل من قتل قتیلا فلہ سلبہ او مرفوع علی انہ صفة للفظ ومعناہ ح ما لا یدل جزؤہ علی جزء معناہ ولا بد ح من بیان نکتة فی ایراد احد الوصفین جملة فعلیة والآخر مفردا وکان النکتة فیہ التنبیہ علی تقدم الوضع علی الافراد حیث اتی بہ بصیغة الماضی بخلاف الافراد واما نصبہ وان لم یساعدہ رسم الخط فعلی انہ حال من المستکن فی وضع او من المعنی فانہ مفعول بہ بواسطة اللام ووجہ صحتہ ان الوضع وان کان مقدما علی الافراد بحسب الذات لکنہ مقارن لہ بحسب الزمان وہذا القدر کاف لصحة الحالیة وقید الافراد لاخراج المرکبات مطلقا سواء کانت کلامیة او غیر کلامیة فیخرج بہ

عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما دل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبدالله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولايخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبدالله علما خرج عنه فانه لايقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب لما عرفت

بيان استلزام الوضع الدلالة

واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لاحاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لاتستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اُح اُح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما ان صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله

بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنىً في نفسها بل على معنىً يحتاج في الدلالة
عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك
في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في
نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء
والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما
سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرفٍ اي جانبٍ مقابلٍ
للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف والقسم الاول
وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه
بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي
حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان
لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلاثة القسم الثاني وهو ما يدل
على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم وهو ماخوذ من السمو هو العلو
لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم
وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن
باحد الازمنة الثلاثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر
وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حد كل واحدٍ

تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلاثة

منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة
لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى
في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه
بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم
بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران
فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه فليس المراد
بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع وتبيّن ان المصنف حيث اشار الى حدودها
في ضمن دليل الحصر ثم نبّه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت
مراتب الطبائع

التنبيه على الحدود وتعريف الكلام

الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة
ما تضمّن اي لفظ تضمّن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه
فالمتضمِّن اسم فاعل هو المجموع والمتضمَّن اسم مفعول كل واحدة من كلمتين فلا يلزم
اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى
والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة
تامة فقوله ما يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية والغير الكلامية وبقيد
تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات

تفسير الاسناد وبيان النسبة بين الجملة والكلام

الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضربت زيدا وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منها تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين أسندت احدهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في

ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل
مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي من الاقسام
الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف
وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل
بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او
اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي
الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود
فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو
يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم
الذي هو المنوي في ادعو وهو انا الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه
اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير نظرا على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح
شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره
في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا
اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل
في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره
بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره

تحقيق الكلام في ضمن اثنين وتعريف الاسم

جمال الدين رحمه الله

كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصداً ملحوظاً في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعاً وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظاً في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً وتبعاً من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائناً في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصداً ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوماً عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوماً عليها وبها اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظاً قصداً ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى

بيان الحاصل والمحصول على الوجه المعقول

في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى ولذا ذكر الضمير تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف رحمه الله هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله

عدم اختلال حد الاسم بالاسماء اللازمة الاضافة

غير مقترنٍ باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحًا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرًا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرًا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معانيها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معيّنين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة على احد معين الدلالة على ماسواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ماسواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن

خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية على ان ماذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء مايختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ماهي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص

اعتبار الوضع الاول في الاقتران وعدمه

الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان
شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم
شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان
اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت
اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم
لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على
المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد
الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات و
كذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول
الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة
المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى
الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم المفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية
فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني
الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين
الترنم وسيجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر

ذكر الخواص وبيان الاختلاف في اللام

جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها
الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول
الذكر في الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد
به كون الشئ مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا
مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون
الشئ مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص
لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ
مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم
وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف
الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا
مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي
الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول
اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب
وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي
هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله
فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا

وجه اختصاص الاضافة والاسناد

من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زید عمرو بکر وبخلاف ما هو مرکب مع غیره لکن لا ترکیبا یتحقق معه عامله کغلام فی غلام زید فان جمیع ذلک من قبیل المبنیات عند المصنف

الذی لم یشبه ای لم یناسب مناسبة مؤثرة فی منع الاعراب مبنی الاصل ای المبنی الذی هو الاصل فی البناء فالاضافة بیانیة وهو الماضی والامر بغیر اللام والحرف وبهذا القید خرج مثل هؤلاء فی مثل قام هؤلاء لکونه مشابها للمبنی الاصل کما سیجیئ فی بابه ان شاء الله تعالی اعلم ان صاحب الکشاف جعل الاسماء المعدودة العاریة عن المشابهة المذکورة معربة ولیس النزاع فی المعرب الذی هو اسم مفعول من قولک اعربت الکلمة فان ذلک لا یحصل الا باجراء الاعراب علی آخر الکلمة بعد الترکیب بل فی المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة محض الصلاحیة لاستحقاق الاعراب بعد الترکیب وهو الظاهر من کلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحیة حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ الترکیب فی تعریفه واما وجود الاعراب بالفعل فی کون الاسم معربا فلم یعتبره احد ولذلک یقال لم تعرب الکلمة وهی معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما یختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوین علم النحو ان یعرف به احوال اواخر الکلمة فی الترکیب من لم یتتبع لغة العرب ولم یعرف احکامها بالسماع منهم فان العارف باحکامها کذلک مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها فی معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان یعرف انه مما یختلف آخره فی کلامهم

تعریف المعرب ووجه العدول عن التعریف المشهور

ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره
فلو كان معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف
اولاً بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف
اولاً بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص ره وحكمه اي
من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره
اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتاً بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكماً اذا
كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكماً اذا كان اعرابه
بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان
يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل
لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيداً مضروب واني ضربت زيداً واني ضارب زيداً
فان العامل في زيداً في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان
آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظاً او تقديراً نصب على التمييز اي يختلف لفظ
آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظاً
كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد وتقديراً كما في قولك جاءني
فتًى ورأيت فتًى ومررت بفتًى فان اصله فتيٌ وفتيًا وفتيٍ انقلبت الياء الفاً فصار
الاعراب تقديرياً والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه

ذكر حكم المعرب واثره المترتب عليه

ه تقدير الاعراب فقط كما في قوله جاءني الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى ١٢ عصمة

لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا تحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء اذ لا يترتب عليه اختلاف الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة

تعريف الاعراب وكونه سببا للاختلاف

الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصوفة الحركة او الحرف لا يرد النقض بالعامل والمعنى المقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل والمعنى المقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم و بهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع

فائدة
وضع الاعراب وبيان معنى الاعتوار

الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكأنه اراد بهذا المعنى حيث قال ليس جزءا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم تدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من أعربته اذا اوضحته فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية والتلقب

الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة فى الحركات البنائية
غالبا وفى الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اى
علامة كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما
والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشئ مضافا
اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم تحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما فى الفاعلية
والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل
والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطى الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له

انواع الاعراب وتعريف العامل

العامل لفظيا
كان او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعانى المعتورة
على المعرب المقتضية للاعراب ففى جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد
فجعل الرفع علامة لها وفى رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيد فجعل النصب
علامة لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة لها
فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد
رجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن
غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما

ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل
ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث
فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا
اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية
فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة
ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد حكم
بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو
جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات
غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت
احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها
فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة
والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لانه
اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر
دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف
نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك
ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما

بيان اعراب اقسام الاسم

لم یصرح بهذین القیدین اکتفاءً بالامثلة مضافة لانها اذا کانت مکبّرة وموحّدة ولم تکن مضافة
اصلا فاعرابها بالحرکات نحو جاءنی اخٌ ورایت اخاً ومررت باخٍ فینبغی ان تکون مضافة ولکن الی غیر
یاء المتکلم لانها اذا کانت مضافة الی یاء المتکلم فحالها کسائر الاسماء المضافة الیها ولم یکتف فی هذا
الشرط بالمثال لئلا یتوهم اشتراط اضافتها بکلها الی الکاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف
لانهم لما جعلوا اعراب المثنی وجمع المذکر السالم بالحروف ارادوا ان یجعلوا اعراب بعض الآحاد
ایضا کذلک لئلا یکون بینها وبین الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب
کل من المثنی والمجموع ثلثة فجعلوا فی مقابلة کل اعراب اسمین وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها
المثنی والمجموع فی کون معانیها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب فی اواخرها حین
الاعراب بها بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز کید ودم فانه لم یسمع فیها من العرب اعادة الحروف المحذوفة
عند الاعراب المثنی وما یلحق به وهو کلا وکذا کلتا ولم یذکره لکونه فرع کلا مضافا
ای حال کون کلا وکلتا مضافا الی مضمر وانما قید بذلک لان کلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه
مثنی فلفظه یقتضی الاعراب بالحرکات ومعناه یقتضی الاعراب بالحروف فروعی فیه کلا الاعتبارین
فاذا اضیف الی المظهر الذی هو الاصل روعی جانب لفظه الذی هو الاصل واعرب بالحرکات التی هی
الاصل لکن تکون حرکاته تقدیریة لان آخره الف تسقط بالتقاء الساکنین نحو جاءنی کلا الرجلین ورایت
کلا الرجلین ومررت بکلا الرجلین واذا اضیف الی المضمر الذی هو الفرع روعی جانب معناه الذی
هو الفرع واعرب بالحروف التی هی الفرع نحو جاءنی کلاهما ورایت کلیهما ومررت بکلیهما فلذلک

وجه اعراب الاسماء الستة بالحروف

مولانا عبد الرحمن رحمه الله

قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافًا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ

وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فألحقت بها بالالف

رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا الثاني جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا

وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا لكن يجمع بالواو والنون و

ما الحق به وهو اولو جمع ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها اعني نظائرها السبع وهي ثلثون الى

تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة

مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا

هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا

وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي

آخرهما حرف يصلح للاعراب هو علامة التثنية والجمع فناسب ان تجعل ذلك الحرف اعرابهما

ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركات ولما

جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة وهو اعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل

اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي المجموع بلا اعراب ولو خص

المجموع بها لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية

في الفعل نحو يضربان ضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون

وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة

اعراب المثنى والجمع وملحقاتهما

وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب بالجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان
مواضعها المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق
ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير
الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه و
ذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب
بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او
محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة
وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم
بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او
مخالفة فما ذهب اليه البعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي
في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في
جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او
في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء
كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في

تفصيل مواضع تعذر الاعراب

حالتی الرفع والجر لا فی حالة النصب لاستثقال الضمة والکسرة علی الیاء دون الفتحة ونحو مسلمی عطف علی قوله کقاض یعنی تقدیر الاعراب للاستثقال قد یکون فی الاعراب بالحرکة وقد یکون فی الاعراب بالحرف نحو مسلمی بخلاف تقدیر الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحرکة رفعاً یعنی تقدیر الاعراب فی نحو مسلمی انما هو فی حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءنی مسلمی فان اصله مسلموی بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والیاء والسابق منهما ساکن فانقلبت الواو یاء وادغمت الیاء فی الیاء وکسر ما قبل الیاء فلم یبق علامة الرفع التی هی الواو فی اللفظ فصار الاعراب فی حالة الرفع تقدیریا بخلاف حالتی النصب والجر فان الادغام لا یخرج الیاء عن حقیقتها فان الیاء المدغمة ایضا یاء وقد یکون الاعراب بالحروف تقدیریا فی الاحوال الثلث فی مثل جاءنی ابو القوم ورایت ابا القوم ومررت بابی القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساکنین لم یبق الاعراب لفظا بل صار تقدیریا واللفظی ای الاعراب الملفوظ به فیما عداه یعنی فیما عدا ما ذکر مما تعذر فیه الاعراب او استثقل ولما ذکر فی تفصیل المعرب المنصرف وغیر المنصرف وکان غیر المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته بمعرفة المنصرف علی قیاس الاعراب التقدیری واللفظی عرف غیر المنصرف واکتفی بتعریفه فقال

غیر المنصرف

ما ای اسم معرب فیه علتان توثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فیه اثرا سیجیء ذکره من علل تسع او علة واحدة منها ای من تلک التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما ای مقام اثنتین العلتین بان تؤثر وحدها تاثیرهما وهی ای العلل التسع مجموع ما فی هذین البیتین من الامور التسعة لا کل واحد حتی یقال لا یصح الحکم علی العلل التسع بکل واحد

تقدیر الاعراب فی نحو مسلمی انما هو فی الرفع

من هذه الامور وذلك المجموع **شعر** عدل و وصف و تأنيث و معرفة + وعجمة ثم جمع

ثم تركيب + والعدول في عطف بابين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون

زائدة من قبلها الف + و وزن فعل وهذا القول تقريب + فقوله زائدة منصوب

على انه حال ذو المعنى وتمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدا

خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما

بالالف والنون الزائدتين فلو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد زيادة

الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما

جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب و

تقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها

الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي

اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب

لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن

القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل

المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة

مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث

اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب

تعداد اسباب منع الصرف

مولانا عبد الغفور رحمه الله تعالى الى يوم النشور

وعِمرانَ مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل وآخرهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل فى كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلى ويجوز اى لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضرورى صرفه اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه راجع الى حكمه للضرورة اى لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله شعر صُبّت علىّ مصائب لو انها ❊ صُبّت على الايام صرن لياليا ❊ واما الثانى فكقوله



شعر اَعِدْ ذِكرَ نُعمانٍ لَنا اِنَّ ذِكرَهٗ ﴿ هو المسكُ ما كرّرتَهٗ يتضوّعُ ﴿ فانه لو فتح نونُ نُعمان من غير
تنوينٍ يستقيم الوزنُ ولكن يقع فيه زحافٌ يُخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامةُ الطبع فان قلت
الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يتمّه قولُهُ للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات
اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر سلامٌ
على خير الانام وسيّدٍ ﴿ حبيبِ اِلٰهِ العالمين محمدٍ ﴿ بشيرٍ نذيرٍ هاشميٍّ مكرّمٍ ﴿ عطوفٍ رءوفٍ مَن يُسمّٰى باحمدٍ ﴿
فانه لو قال باحمدَ بالفتح لايخلّ بالوزن ولكنه يخلّ بالقافية فان حرفَ الروي في سائر الابيات
الدالُ المكسورةُ او للتناسب اى ويجوز صرفُ غير المنصرف ليحصل التناسبُ بينه وبين
المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امرٌ مهمٌّ عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل
سلاسلًا واغلالًا حيث صُرف سلاسلًا للتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالًا فقوله سلاسلًا
واغلالًا مثالُ المجموع غيرِ المنصرف الذي صُرف والمنصرفِ الذي صُرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما
اى العلة الواحدةُ التي تقوم مقامَ العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما
مقام العلتين لتكرارهما احدُهما الجمعُ البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقةً ككلاب
واساور واناعيم او حكمًا كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح
وثانيهما التانيث لكن لا مطلقًا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة اى
كل واحدة منهما كحبلٰى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعًا لا تفارقانها اصلًا فلا يقال في حبلٰى حبل ولا في حمراء
حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررًا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب

انصراف غير المنصرف للضرورة او التناسب

اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمونث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم تقو

قوة اللزوم الوضعی فالعدل مصدر مبنی للمفعول ای کون الاسم معدولا خروجه ای خروج

الاسم ای کونه مخرجا عن صیغته الاصلیة ای عن صورته التی تقتضی الاصل والقاعدة

ان یکون ذلک الاسم علیها ولا یخفی ان صیغة المصدر لیست صیغة المشتقات فباضافة الصیغة

الی ضمیر الاسم خرجت المشتقات کلها وان المتبادر من خروجه عن صیغة الاصلیة ان تکون المادة

باقیة والتغییر انما وقع فی الصورة فقط فلا ینتقض بما حذف عنه بعض الحروف کالاسماء المحذوفة الاعجاز

مثل ید ودم فان المادة لیست باقیة فیها وان خروجه عن صیغة الاصلیة یستلزم دخوله فی صیغة اخری

ای مغایرة للاولی ولا یبعد ان یعتبر مغایرتها لها فی کونها غیر داخلة تحت اصل وقاعدة کما کانت الاولی

داخلة تحته فخرجت عنه المغیرات القیاسیة واما المغیرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصیغ الاصلیة فان

الظاهر ان مثل اقوس وانیب من الجموع الشاذة لیست مخرجة عما هو القیاس فیها اعنی اقواسا وانیابا

بل انما جمع القوس والناب ابتداء علی اقوس وانیب علی خلاف القیاس من غیر ان یعتبر جمعهما اولا علی

اقواس وانیاب ثم اخراج اقوس وانیب عنهما وقال بعض الشارحین قد جوز بعضهم تعریف الشیء بما هو اعم منه اذا کان

المقصود تمییزه عن بعض ما عداه فیمکن ان یقال المقصود ههنا تمییز العدل عن سائر العلل لا عن کل ما عداه فحیث

حصل بتعریفه هذا التمییز لا باس بکونه اعم منه فحینئذ لا حاجة فی تصحیح هذا التعریف الی ارتکاب تلک التکلفات

واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غیر منصرف ولم یجدوا فیها سببا ظاهرا

غیر الوصفیة او العلمیة احتاجوا الی اعتبار سبب آخر ولم یصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فیها الا انهم

تعریف العدل وبیان جمعه ومنعه

تنبهوا للعدل فيما عدا اعم من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل لاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الخروج بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على ان اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل وياتيم تيم عدي وليس اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد

ضرورة الامرين لاعتبار العدل

الآخرين و جُمَع جمع جمعاءِ مؤنث اجمع وكذلك كُتَع وبُتَع وبُصَع و قياس فعلاء مؤنث افعل ان كانت
صفة ان تجمع على فُعل كحمراء على حُمر وان كانت اسماء ان تجمع على فعالَى او فعلاوات كصحراء على صحارى
او صحراوات فاصلها ان جمع اجمع او جماعَى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها تحقق العدل
فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما
وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة
كانيُب و اَقوُس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما لاو
على انياب و اقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ ثم من
اين يحكم فيها بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ و المعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن
اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره و فرضه منع الصرف لا غير كعُمر وكذلك زُفر فانهما
لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل
على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدلا عنهما
الى عمر و زفر و مثل باب قطام المعدولة عن قاطمة و امّا و بابها كل ما هو على فعال علما
للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب
حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار و ظفار فانهما مبنيتان وليس فيهما الا السببان
العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا
فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما عداهما مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على

بيان تحقق العدل في جُمَع

نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين مبنية فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته

فلذلك قال المصنف رح شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره اي بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث

شرط الوصف
مشروطا بان يكون
في الاصل

لا يحتاج في فهمه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صُرِفَ لعدم اصالة الوصفية اربعٌ في قولهم مررت بنسوة اربعٍ وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اَسْوَدُ وَاَرْقَمُ حيث صار اسمين للحيّة الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وَاَدْهَمُ حيث صار اسمًا للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف ولم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها الوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وَضَعُفَ مَنْعُ اَفْعٰى اسما للحيّة على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اَجْدَلٍ للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة وَاَخْيَلٍ للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثانٍ وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتّم تاثيره

التفريع على الاشتراط المذكور في الوصف

اشتراط التأنيث المعنوى بالامور الثلثة

اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة
اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر
او العجمة مثل ماه وجور فانما اشترط فى وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل
احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فيزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة
لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى
اعنى احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما لطبقة من
طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى
مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره
وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة
فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة
لان الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى
اذا سمى به رجل منصرف لان التانيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير تقدير تاء تقوم مقامه والعلمية وحدها لا تمنع
الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفها لانه وان
زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه
قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف
الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمى المعرفة اى التعريف

لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لاذات المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف
ان تكون علمية اى كون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى
العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف
المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام
او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجئ فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف
العلمى وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف
للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب لتاثيرها فى منع الصرف
شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم فى اللغة العجمية بان تكون
متحققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير
تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس سمى به احد رواة القراء لجودة قراءته
قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما فى العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل
تصرفاتهم فى كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا الوسمى بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم
علميته فى العجمة وشرطها الثانى احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اى
على ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثانى فانصراف
نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوى فلا يجوز اعتبارها
مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز

وجه اشتراط العلمية فى المعرفة والعجمة

ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة فى ماه وجور مع سكون الاوسط
فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط
احدهما فلا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار
بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثانى فيهما فان فى شتر تحرك الاوسط وفى ابراهيم الزيادة
على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثانى لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح و
لهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثانى والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى و
اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح
ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل و
من كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل اسمعيل فيما ذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام
السببين شرطه اى شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهى الصيغة التى كان اولها
مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهى الصيغة التى لا تجمع جمع التكسير مرة
اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة
فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغته مصونة عن قبول التغير فيتوفر
بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة
الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات

التفريع
على اشتراط الامور الثلثة
فى العجمة

كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل فى قوة جمعية فتؤثر ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى فانه مفرد محض ليس جمعا لا فى الحال ولا فى المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم ما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما هى على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هى شرط للجمعية فينبغى ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان فى الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمى به الضبع مبالغة فى عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر فى منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة فى منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هى انثى الضبعان قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف فى التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون فى الاصل كما قال فى الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض فى

وشرط
الجمع بغيرها وعدم
انصراف حضاجر

الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل محمول في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف من قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء

الاختلاف في انصراف سراويل وعدمه ووجه كل منهما

الاختلاف في نحو جوار وتعريف التركيب وشرطه

متحركة مفتوحة نحو رايت جواريَ فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ في قولك جاءتني جوارٍ جواريٌ بالضم والتنوين بناءً على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما أُسقط تنوين الصرف عُوّض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواريَ كما تقول رايت جواريَ وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال اما في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواريُ بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعُوّض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين شرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر

بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم البلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد منهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التانيث والارجح هو القول الثاني ثم انهما

ان كانتا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما ملحوظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة

الالف والنون من اسباب منع الصرف

فشرطه اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او يمتنع دخول التاء فيتحقق شبههما بالفى التانيث كعمران او كانتا فى صفة فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالها ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالها ومن ثمه اى ومن اجل المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمن فى انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى فى سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص فى اللغة العربية به اى بالفعل بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من الفعل كشمّر على صيغة الماضى المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذّر

اشتراط الالف والنون ومعنى وزن الفعل

لما او عثر لموضع وخضم لرجل فعال نقلت الى الاسمية وانما نحو شمّر اسم الصنع معروف وهو العندم وشلّم علماً لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك لاختصاص ومثل ضُرِب على البناء للمفعول اذا جعل علماً لشخص فانه ايضاً غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوّله اي في اول وزن الفعل واول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول افعل غير قابل اي حال كون وزن افعل وما كان على وزنه غير قابل للتاء لانه تخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياساً او بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سُمّي به فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياساً ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثمة اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع الشرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما تجامع الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به

اشتراط وزن الفعل بان يكون في اوله زيادة

نحو ہذا زید ورایت زیداً آخر فانه ارید به المسمّى بزید او یجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لکل فرعونٍ موسیٰ ای لکل مُبطلٍ محقٌّ صرف لما تبیّن ای ظهر حین تبیّن اسباب منع الصرف وشرائطها فیما سبق من انها ای العلمیة لا تجامع مؤثرة الا ما ای السبب الذی هی ای العلمیة شرط فیه وذلک فی التانیث بالتاء لفظا او معنًی والعجمة والترکیب والالف والنون المزیدتین فان کل واحد من ہذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمیة الا العدل و وزن الفعل استثناء مما بقی من الاستثناء الاول ای لا تجامع غیر ما ہی شرط فیه الا العدل و وزن الفعل فان العلمیة تجامعهما مؤثرة کما فی عُمَر واحمد ولیست شرطا فیهما کما فی ثُلث واحمر وهما ای العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء علی اوزان مخصوصة لیس شیئ منها من اوزان الفعل المعتبرة فی منع الصرف فلا یکون معها ای لا یوجد شیئ من الامر الدائر بین مجموع ہذین السببین وبین احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نکّر غیر المنصرف الذی احد اسبابه العلمیة بقی بلا سبب ای لم یبق فیه سبب من حیث ہو سبب فیما ہی شرط فیه من الاسباب الاربعة المذکورة لانه قد انتفی احد السببین الذی ہو العلمیة بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمیة من حیث وصف سببیته فلا یبقی فیه سبب من حیث ہو سبب او علی سبب واحد فیما ہی لیست بشرط فیه من العدل ووزن الفعل ہذا وقد قیل علی قوله وهما متضادان ان اِصْمِت بکسرتین علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فیه فانه امر من صَمَتَ یَصْمُتُ وقیاسه ان یجیٔ بالضمتین فلما جاء بکسرتین عُلم انه معدول عنه

العلمیة
لا تجامع مؤثرة الا ما هی
شرط فیه

والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسر الميم وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بمثل احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل سما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت لما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها

مخالفة سيبويه الاخفش في مثل احمر اذا نكر

جواب المصنف عن الزام اخفش بباب حاتم

وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما تتمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية

واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر

ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن

وجميع الباب اى باب غير المنصرف باللام اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافته الى غيره ينجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا قالوا ان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احدهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرط السبب الآخر زالتا معا كما فى ابراهيم وان لم تكن شرطا كما فى احمد زالت احدهما وان لم تكن هناك علمية كما فى احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المص غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد فى صفة المذكر الذى لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات هو اى

تحقيق المرفوع و تعريفه

مولانا عبد الرحمن رحمه الله تعالى

المرفوعات
تعريف المرفوع والاختلاف في ذكر افراده

المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل
على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها
ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع
المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي
وهو بحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل
على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي
اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل
في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم
اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع
الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة
ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل
والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه
اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد
الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ
المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر

ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما أسند الى الفاعل على جهة قيامه اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل وشبهه به اى بالفاعل فطريق قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص رح واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما أسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك سكون اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر شعر

جزى ربه عني عدي بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل *

واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي

المرفوعات
تعريف الفاعل واصله ان يلي الفعل

بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل اى جزى ربّ الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يُعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شئ انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب يستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر لانقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو فى ما يلى

المرفوعات
بيان مواضع تقديم الفاعل

مواضع تقديم المفعول و حذف الفعل

الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ماضرب حد احد الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو أخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا او اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا لا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ماضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد تشمل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله به بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه و بين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه حينئذ يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل في

الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل لِيُبْكَ على البناء للمفعول يزيدُ مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله ضارعٌ اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارعٌ بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية لِيَبْكِ يزيدَ على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهير العجزة والاذلاء وآخر البيت ومختبطٌ مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة

الموضوع
حذف الفعل
وجوبا

وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل قوله تعالى وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون المفعول وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد

آه والحاصل ان مراد المص بالتنازع ہو التنازع فی الفاعل بان یورد ضمیر الفاعل فی الاول قبل المرجع وذلک یختص بالاسم الظاہر من امتناع التنازع فی الضمیر المنفصل لایکون مراده التنازع فی المفعول بل ذکره بالطبع ولہذا

ای نعم قام زید فحذفت الجملة الفعلیة وذکر نعم فی مقامہا وہذا الحذف جائز لقرینة السؤال لاواجب لعدم قیام مایؤدی مؤداه فی مقامہ کالمفسر فیلزم فی الکلام استدراک وانما قدرت الجملة الفعلیة لا الاسمیة بان یقال ای نعم زید قام لیکون الجواب مطابقا للسؤال فی کونہ جملة فعلیة واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع یجری فی غیر الفعل ایضا نحو زید معط ومکرم عمرا وبکر کریم وشریف ابوه واقتصر علی الفعل لاصالتہ فی العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد یقع فی اکثر من فعلین اقتصارا علی اقل مراتب التنازع وہو الاثنان ظاہرا ای اسما ظاہرا واقعا بعدہما ای بعد الفعلین اذ المتقدم علیہما او المتوسط بینہما معمول للفعل الاول ذہو مستحقہ قبل الثانی فلا یکون فیہ مجال التنازع ومعنی تنازعہما فیہ انہما بحسب المعنی یتوجہان الیہ ویصح ان یکون ہو مع وقوعہ فی ذلک الموضع معمولا لکل واحد منہما علی البدل فحینئذ لایتصور تنازعہما فی الضمیر المتصل لان المتصل الواقع بعدہما یکون متصلا بالفعل الثانی وہو مع کونہ متصلا بالفعل الثانی لایجوز ان یکون معمولا للفعل الاول کما لایخفی واما الضمیر المنفصل الواقع بعدہما نحو ما ضرب واکرم الا انا ففیہ تنازع لکن لایمکن قطعہ بما ہو طریق القطع عندہم وہو اضمار الفاعل فی الاول عند البصریین وفی الثانی عند الکوفیین لانہ لایمکن اضماره مع الا لانہ حرف لایصح اضماره ولابد ونہ لفساد المعنی لانہ یفید نفی الفعل عن الفاعل والمقصود اثباتہ لہ ومراد المص بالتنازع ہہنا مایکون طریق قطعہ اضمار الفاعل فلہذا خصہ بالاسم الظاہر واما التنازع الواقع فی الضمیر المنفصل فعلی مذہب الکسائی یقطع بالحذف واما علی مذہب الفراء فیعملان معا واما علی مذہب غیرہما فلا یمکن قطعہ لان طریق القطع

المرفوعات
حذف الفاعل والمفعول وتنازع الفعلین

تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية

عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني يحصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا و غير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين

وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا او تانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شئ مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في

الفوائد
تنازع الفعلين واضمار الفاعل

المرفوعات
تنازع الفعلين واضمار الفاعل والمفعول

الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيدًا اذا جعلت زيدًا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرًا راجعًا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه حينئذ لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظًا ورتبة بل لفظًا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذ راجعًا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول لغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقًا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقًا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردًا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقًا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا اخذت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردًا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة + كفاني ولم اطلب قليل من المال + حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو

قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوى الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس ؎ كفانى ولم اطلب قليل من المال ؎ ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما وذلك لان لم يجعل مدخولها المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعنى قوله ؎ ولكنما اسعى لمجد مؤثل ؎ وقد يدرك المجد المؤثل امثالى ؎ وحينئذ يستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له

المرفوعات
مفعول ما لم يسم فاعله وشرطه

مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسته كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اى الى

الماضي المجهول او يُفعل اي الى المضارع المجهول فيتناول مثل افتُعِل واستُفعِل ويُفتعل

ويُستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من

مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اُسند الفعل اليه لا يكون اسناد

نحو علمت زيدا قائما

الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد

عمرا لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب

اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان

نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا — نحو ضربت زيدا تاديبا

النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه لفات النصب الاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو

الفعل

ضُرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي

كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول

له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف

نحو جاء البرد والجبات

وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا بدون الواو فانه لم يُعرف حينئذ كونه

مفعولا معه واذا وُجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع

الفاعل تعيّن اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في

توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن

اي الفاعل والمفعول

تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرب زيد

باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا

المرفوعات

بيان المفعول له والمفعول معه

شَدِيداً مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان
المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في حارة جاءٍ
ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد
في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع
الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول
اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى
الثاني لانه عاطٍ اي آخذ نحو اُعطي زيد درهماً مع جواز اُعطي درهم زيداً وذلك عند الامن
من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اُعطي زيد عمراً ومنها المبتدأ والخبر
وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في
فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ

المرفوعات
تعريف المبتدأ او ذكر قسميه

هو الاسم لفظاً او تقديراً ليتناول نحو اَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ المجرد عن العوامل اللفظية
اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلاً واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي اِنَّ وكانَ
وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسنداً اليه
واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة
سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي
كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام

المرفوعات
جواز الامرين في
المبتدا

ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو
من باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعا لظاهر
او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم
واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان
رافعا له لا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم
الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا
مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا
نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها
فاعلها سادا مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها
اقائمان الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيتها
اقائم الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثتها اقائم زيد
ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في
مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب يداه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه
ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به

المرفوعات تعريف الخبر ونكارة المبتدأ

المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ او تجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الآخرون ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلب الاهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمومن والكافر

وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك ارجل في
الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه
فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها أكل واحد منهما تخصص
بهذه الصفة فجعل رجل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة
فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد
في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من
جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل
في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره موضحة كونه محكوما عليه بما لانك
اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل
موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان
مجئ حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجئ عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به فيكون
شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح
فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل
قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل
في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة المتخصص بالصفة
ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف

المرفوعات
امثلة تخصيص
المبتدأ

المرفوعات
كون الخبر جملة وبيان العائد

الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من
قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة
على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي تحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة
الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل
قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما
من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون
جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى
الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة
الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين
او غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا
للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ثمة قرينة نحو البر الكر بستين درهما
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع
ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم
البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر
فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون
فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل

المرفوعات
موضع وجوب تقديم المبتدأ

هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاول انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه ابذا ابوك ام ذاك ابوك خبره وهذا مذهب سيبويه و ذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره والواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل منك رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون

موضع وجوب تقديم الخبر

الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر
المفرد اي الذي ليس بجملة صورةً سواء كان بحسب الحقيقة جملةً او غير جملة ما له صدر الكلام
اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام
خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملةً حقيقةً مفردًا صورةً وان قدر باسم الفاعل كان
الخبر مفردًا صورةً وحقيقةً وعلى التقديرين ليس بجملة صورةً واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا
تبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر تقديمه مصححًا لا
للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار
خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه
بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله
عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار
قبل الذكر لفظًا ومعنًى مثل على التمرة مثلها زبدًا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ
وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل
او كان الخبر خبرًا عن أنّ المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره
خوف لبس أنّ المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وفي الكتابة
مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما
ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدًا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ

المرفوعات
تعدد الخبر ودخول الفاء فيه

والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مزّ وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوّز العطف لا يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء به لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم تقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل وظرف اى الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترطان تكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي ياتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه

لا اقیلکم و مثل کل رجل یاتینی ہذا مثال للاسم الموصوف بفعل او کل رجل فی الدار
ہذا مثال للاسم الموصوف بظرف فلہ درہم واما مثال للاسم المضاف الی النکرۃ الموصوفۃ
باحدہما فقولک کل غلام رجل یاتینی او فی الدار فلہ درہم ولیت ولعل من الحروف المشبہۃ
بالفعل اذا دخلا علی المبتدأ الذی یصح دخول الفاء علی خبرہ مانعان عن دخولہ علیہ لان
صحۃ دخولہ علیہ انما کانت لمشابہۃ المبتدأ والخبر للشرط والجزاء ولیت ولعل تزیلان تلک المشابہۃ
لانہما تخرجان الکلام من الخبریۃ الی الانشائیۃ والشرط والجزاء من قبیل الاخبار و ذلک
المنع انما ہو بالاتفاق من النحاۃ فلا یقال لیت او لعل الذی یاتینی او فی الدار فلہ درہم
فان قیل باب کان و باب علمت ایضا مانعان بالاتفاق فما وجہ تخصیص لیت ولعل قیل
تخصیصہما ببیان الاتفاق انما ہو من بین الحروف المشبہۃ لا مطلقا و وجہ ذلک التخصیص
الاہتمام ببیان الاختلاف الواقع فیہا والحق بعضہم قیل ہو سیبویہ ان المکسورۃ بہما
ای بلیت ولعل فی المنع عن دخول الفاء علی الخبر والاصح انہا لا تمنع عنہ لانہا لا تخرج الکلام
عن الخبریۃ الی الانشائیۃ یؤیدہ قولہ تعالی ان الذین کفروا و ماتوا وہم کفار فلن تقبل
توبتہم فان قیل قد الحق بعضہم ان المفتوحۃ ولکن بلیت ولعل فما وجہ تخصیص ان المکسورۃ
بالالحاق قیل بعضہم الذی الحق ان بہما ہو سیبویہ فاعتد بقولہ و ذکرہ ولم یعتد بقول من سواہ فلم
یذکرہ مع ان کلا القولین لا یساعدہما القرآن و کلام الفصحاء فما یدل علی عدم منع ان المکسورۃ عن دخول
الفاء علی الخبر ما سبق و ما یدل علی عدم منع ان المفتوحۃ ولکن عن دخول الفاء قولہ تعالی واعلموا انما

مواضع امتناع دخول الفاء فی الخبر

غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ؛ ولكن ما يقضى فسوف يكون ؛ وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف فى مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف من غير ساد مسده اى ففى وقت خروجى السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود

المرفوعات
حذف المبتدأ والخبر جوازا ووجوبا

وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيحذف فيه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر
عاماً واما اذا كان خاصاً فلا يجب حذفه كما في قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء يزري * لكنت
اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل فعل
مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ
كان مصدراً صورة او تأويلاً وكان منسوباً الى الفاعل والمفعول وكليهما وبعده حال وكان ثم
تفصيل مضافاً الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلاً وضرب زيد قائماً اذا كان زيد
مفعولاً به ومثل ضربي زيداً قائماً او قائمين وان ضربت زيداً قائماً واكثر شربي السويق
ملتوتاً واخطب ما يكون الامير قائماً فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيداً حاصل
اذا كان قائماً فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان
قائماً ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى
الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائماً مقام الخبر قال الرضي
هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيداً ملابساً به قائماً
اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيداً ملابساً بي قائماً اذا كانت عن الفاعل اولى ثم
نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيداً ملابس قائماً ويجوز حذف ذي
الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائماً زيد اي ضربته ثم حذف ملابس الذي
هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشداً مهدياً اي سر راشداً

المرفوعات
مسئلة حذف خبر التزم في موضع
غايه

ملحقہ رہی حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت هذا الحذف في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ١٢

مهديا فعلى هذا يكون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها

المرفوعات
خبر ان واخواتها

اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف

عليهما وروده عليهما لا يراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما دخل عليه ان هذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم

مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف **وامره كامر خبر المبتدأ** اى حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك **الا في**

تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم تتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل **الا ان يكون الخبر ظرفا** اى ليس امره

وامره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه

المرفوعات
تعريف خبر لا التي لنفي الجنس

كام خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم
معرفة نحو قوله تعالى اِنَّ اِلَيْنَا اِيَابَهُمْ وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو اِنَّ مِنَ الْبَيَانِ
لَسِحْرًا وَاِنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةً وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي
التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل
نفسه هو المسند الى شيء آخر بها اشامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها
اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو لا غير
في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم
لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل
معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف
ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي
ظرافة كل غلام رجل ويكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا
كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله
موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم
واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال
انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل
لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي

والدخولُ على المبتدأ والخبر ولهذا اشتمل عليه هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ وكل مسند اليه معه

دخولهما خرج بغير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول الاسر مثل ابوه في زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائماً ولا

رجلٌ افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في النكرة والمعرفة

هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسمُ والخبرُ بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء

كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشراً وهو اي عمل ليس في لا دون ما

شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقاً بخلاف

ما فانه ايضاً لنفي الحال فيقتصر على الاعلى مورد السماع نحو قوله شعر من صدّ عن نيرانها ✽ فانا ابن قيس

لا براح ✽ اي لا براح لي ولا يجوز ان تكون لنفي الجنس لانها اذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها

الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون

مسنداً او مسنداً اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ

من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية

علامة كون الاسم مفعولاً حقيقةً او حكماً وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيداً

ومسلماتٍ واباك ومسلمَين ومسلمِين فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق

سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل

المنصوبات
منه المفعول
المطلق

الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب واسماء فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان ما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس في ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق

المنصوبات
تعريف المفعول المطلق وفوائد القيود فيه

للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبتهما الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم

بان ذلک لیس من کلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فی ما استعمل باللام نحو حمدا له وشکرا له وعجبا له وقد یحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قیاسا ای حذفا قیاسیا یعلم له ضابط کلی یحذف معه الفعل لزوما فی مواضع متعددة منها ای من هذه المواضع موضع ما وقع ای مفعول مطلق وقع مثبتا ارید اثباته لا نفیه فانه لو ارید نفیه نحو ما زید یسیر سیرا الا یجب حذفه بعد نفی داخل علی اسم لا یکون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنی نفی داخل علی اسم لا یکون المفعول المطلق خبرا عنه ای عن ذلک الاسم وانما قال علی اسم لانه لو دخل علی فعل نحو ما سرت الا سیرا او انما سرت سیرا لا یکون منه وانما وصف الاسم بان لا یکون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو کان خبرا عنه نحو ما سیری الا سیر شدید لکان مرفوعا علی الخبریة او وقع المفعول المطلق مکررا ای فی موضع الخبر عن اسم لا یصح وقوعه خبرا عنه فلا یرد نحو دکت الارض دکا دکا وانما جمع بین الضابطتین لاشتراکهما فی الوقوع بعد اسم لا یکون خبرا عنه نحو ما انت الا سیرا ای تسیر سیرا وما انت الا سیر البرید ای تسیر سیر البرید هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفی وانما اورد مثالین تنبیها علی ان الاسم الواقع موقع الخبر ینقسم الی النکرة والمعرفة او الی ما هو فعل للمبتدأ والی ما یشبه به فعله او الی مفرد ومضاف وانما انت سیرا ای تسیر سیرا مثال لما وقع بعد معنی النفی وزید سیرا سیرا ای یسیر سیرا مثال لما وقع مکررا ومنها ای من المواضع التی یجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فیها ما وقع ای موضع مفعول مطلق وقع تفصیلا لاثر مضمون

بیان حذف فعل المفعول المطلق المنصوب

جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وبأثره
غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة مثل قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما
منًّا بعدُ اى بعد شد الوثاق واما فداءً فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق و
الغرض المطلوب من شد الوثاق اما المنّ او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله
فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداءً ومنها اى من تلك
المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز به
عن نحو لزيد صوتٌ صوتٌ حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجًا اى حال كونه دالا على فعل من افعال
الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهدٌ زهدُ الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز
به عن نحو صوتُ زيدٍ صوتُ حمارٍ مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول
المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضربٌ صوتَ حمارٍ وعلى صاحبه اى صاحب
ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوتٌ صوتَ حمارٍ نحو
مررت به فاذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ اى يصوّت صوتَ حمارٍ من صات الشئ صوتًا
بمعنى صوّت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وهى
مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور
فى قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخٌ صراخَ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى المرأة
ات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع

المنصوبات
حذف فعل المفعول
المطلق

المنصوبات
بيان مواضع المفعول المطلق

مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له علىّ الف درهم

اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له علىّ الف درهم لان

مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه

اى لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع

مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا

اى احق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد

قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع

من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه

من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار ضعف الاحتمال فيه يغاير المؤكد

اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل

غيره ليندفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر

ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية

بل للتكرير والتكثير ولابد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى

الفاعل والمفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا

وفى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذه القيد تكلف مثل لبيك اصله الب

لك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية

فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورُدّ الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون مشتقاً من لبّ بالمكان بمعنى ألبّ فلا يكون محذوف الزوائد
وعلى هذا القياس سعديك اي أُسعدك إسعاداً بعد اسعاد بمعنى اُعينك الا انّ اسعد
يتعدى بنفسه بخلاف ألبّ فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع
عليه فعلُ الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاءً بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل
الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون في ضربت زيداً انّ الضرب واقع
على زيد ولا يقولون في مررت بزيد انّ المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة
الباقية فانه لا يقال في واحد منها انّ الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق
بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل
اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقةً او حكماً فخرج به مثل زيد في ضُرب زيد على صيغة المجهول
فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا اشكال بمثل أُعطي زيد درهماً فانه يصدق على درهماً انه
وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل
وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت
زيداً فان زيداً قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو
ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدماً
ومتأخراً اما جوازاً مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوباً فيما تضمن معنى الاستفهام

المنصوبات
المفعول به وتعريفه وحكمه

مولانا محمد عبد الرحمن رحمه الله

او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم لو قوعه في حيز ان نحو من البه ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا اقفرا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادي وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادي وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادي ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب

المنصوبات
تعريف المنادى
وامثاله

المنصوبات
تعريف المنادى وبيان انتصابه

اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك
فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه
داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا و
اي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان
تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان تكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا
او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا
كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا
اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
واصل يا زيدا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه
وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان
يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب
المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد
جزئي الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف
النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها
اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على
النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما

المنصوبات

بناء المنادى على الرفع وخفضه

على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء
او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام
ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه
الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا او تعريفا وذلك لان
يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم
لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل
مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان
مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى
بلام الاستغاثة اي بلام تدخله وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على
المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا
يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث
لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى
المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام
المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان

عطفت مع یا فلا بد من فتح لام المعطوف ایضاً نحو یا لزید و یا لعمرو وانما اعرب المنادی بعد دخول
لام الاستغاثة لان علة بنائه کانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها
ضعفت مشابهته للحرف فاعرب علی ما هو الاصل فیه قیل قد تخفض المنادی بلامی التعجب
والتهدید ایضاً فلام التعجب نحو یا للماء و یا للدواهی ولام التهدید نحو یا لزید لاقتلنک فلم اهمل
المص ذکرهما وکیف یصدق قوله فیما بعد وینصب ما سواهما کلیاً واجیب بان کلا من اللامین
اللامین لام الاستغاثة کان المهدد اسم فاعل یستغیث بالمهدد اسم مفعول لیحضر فینتقم
منه ویستریح من الم خصومته وکان المتعجب یستغیث بالمتعجب منه لیحضر فیقضی منه العجب
ویتخلص منه واجیب عن لام التعجب بوجه آخر ذکره المصنف فی الایضاح وهو ان المنادی
فی قولهم یا للماء و یا للدواهی لیس الماء ولا الدواهی وانما المراد یا قوم او یا هؤلاء اعجبوا
للماء وللدواهی ولا یخفی علیک ان القول بحذف المنادی علی تقدیر کسر اللام ظاهر واما
علی تقدیر فتحها فمشکل لانتفاء ما یقتضی فتحها حینئذ کما هو الظاهر مما سبق ویفتح ای
یبنی المنادی علی الفتح لالحاق الفها ای الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح
ما قبلها ولا لام فیه حینئذ لان اللام یقتضی الجر والالف الفتح فبین اثریهما تناف
فلا یحسن الجمع بینهما مثل یا زیداه بالحاق الهاء به للوقف وینصب ما سواهما ای و
بالمفعولیة ما سوی المنادی المفرد المعرفة والمنادی المستغاث مع اللام او الالف لفظاً
او تقدیراً ان کان معرباً قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهی المفعولیة متحققة

المنصوبات
بناء المنادی علی الفتح ونصبه

الکاف مع عدم مشابهته له فی الافراد والمعرفة لان البناء ۱۲ حل

فيه ما غيّره مغيّر عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردًا بان يكون مضافًا او شبه
مضاف واما ما يكون مفردًا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردًا ولا معرفة فالقسم الاول
وهو ما لا يكون مفردًا لكونه مضافًا مثل يا عبدَ اللهِ والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردًا لكونه شبه
مضاف مثل يا طالعًا جبلًا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردًا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلًا
مقولًا لغير معيّن اي لرجلٍ غير معيّن وهذا توقيت لنصب رجلًا لا تقييد له لانه منصوب لا احتمل
المعين ثم القسم الرابع وهو ما لا يكون مفردًا ولا معرفة مثل يا حسنًا وجهه ظريفًا ولم يورد المصنف لهذا
القسم مثالًا اذ حيث اتضح انتفاء كلٍ من القيدين بمثالٍ سهل تصور انتفائهما معًا فلا حاجة الى
ايراد مثالٍ له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعًا جبلًا هذه العبارة
اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما
سوى المستغاث ايضًا فلا حاجة الى ايراد مثالٍ له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع

حكم توابع المنادى المبني

المفرد حقيقةً او حكمًا انما قيد المنادى بكونه مبنيًا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا
المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لان
المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكمًا كانت مضافة
بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة
حقيقة بان لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف او حكمًا بان تكون مضافة
لفظية او مشبهة بالمضاف فانها لما انتفت فيها الاضافة المعنوية كانت في حكم المفردة لتدخل

حكم توابع المنادى المبني

فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسنُ الوجهِ والحسنَ الوجهِ ويا زيدُ الحسنُ وجهُهُ والحسنَ وجهُهُ ولما لم يجر الحكم الآتي في
التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد في بعضها من قيد فصّل التوابع
الجاري هذا الحكم فيها وصرّح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد
اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناءً نحو يا زيدُ زيدُ وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان
المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان
كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل
والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر
او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا
على محله لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل المفعولية
مثل يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيدُ العاقلُ والعاقلَ في الصفة واقتصر
على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلامُ بشرٌ وبشراً في عطف البيان ويا زيدُ والحارثُ والحارثَ
في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة
منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء
له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا

عصمة الله رحمه الله

فصارت رفعاً وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه
الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لايكون منادى مستقلاً فله حكم
الطبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور
كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في
اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلاً بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور
كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي فابو العباس مثل ابي عمرو
في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلاً والمضافة عطف على المفردة اي توابع
المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب
فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لايباشرها مثل ياتيم كلهم في التاكيد ويا
زيد ذا المال في الصفة ويارجل اباعبد الله في عطف البيان ولايجيء المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه مضافاً لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل
والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره
المعطوف الذي لايمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى
المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول
كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولامانع من
دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدراً فيه مطلقاً اي في حال كون

المنصوبات
المضاف والبدل والمعطوف غير ما ذكر

الى ان قوله مطلقاً منصوب على الظرفية اي زماناً مطلقاً ١٢ مولوي عبد الرحمن رحمه الله تعالى

كلٍ واحدٍ منهما مطلقاً في هذا الحكم غير مقيد بحالٍ من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين
او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرٍو ويا زيد طالعاً
جبلاً ويا زيد رجلاً صالحاً والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرٍو ويا زيد وطالعاً
جبلاً ويا زيد ورجلاً صالحاً والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام
فيه واما كونه مبنياً على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبني عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا
يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجردٍ عن التاء اي لحوق بها اعني ابنة بلا تخلل
واسطةٍ بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن
عمرٍو مضافاً اي في حال كون ذلك الابن مضافاً الى علمٍ آخر فكل علمٍ يكون كذلك يجوز
فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه
مفعولاً به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلاً يا ايها الرجل
بتوسط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزاً عن اجتماع
آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معاً
والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلاً وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع
والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلاً هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية
موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا

حكم العلم الموصوف بابن

بمنزلة المستغنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر ههناك ما يخرج صفة الاسم

المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مضافة

او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى

معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز

اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما

لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة

فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم

بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن

ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله

الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم

ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قوله شعر من اجلك يا التي تيمت

قلبي * وانت بخيلة بالوصل عني * لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان

كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم ع فيا الغلامان اللذان

فرا * لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك اى وجاز لك في مثل

يا تيم تيم عدي اى في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولى الثاني

اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم

المنصوبات
تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام

في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي
المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه
او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح
مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني
كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام
البيت * يا تيم تيم عدي لا ابا لكم * لا يلقينكم في سوأة عمر * والبيت لجرير حين اراد
عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوأة
اي مكروه من قبلي يعني بهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه
وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة
اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان
الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد
الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف
الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء
والكسرة وبهما اي بهذان الوجهان وان كانا يقعان في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها
لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا

المنصوبات
جواز الوجهين فيما كرر المنادى

فی المنادی یا غلامَ بالفتح اکتفاءً بالفتحۃ عن الالف و یکون المنادی المضاف الی یاء المتکلم

بالھاء فی ہذہ الوجوہ کلھا وقفاً ای فی حالۃ الوقف تقول یا غلامیہ ویا غلامیَہ و یا غلامِہ و

یا غلاماہ فرقاً بین الوقف والوصل وقالوا ای العرب فی محاوراتھم یا ابی ویا امی علی

الوجوہ الاربعۃ کسائر ما اضیف الی یاء المتکلم مع وجوہ اُخر زائدۃ علیھا لکثرۃ استعمال ندائھما

فی کلامھم کما اشار الیھا بقولہ ویا ابتَ ویا اُمتِ ای قالوا یا ابتِ ویا اُمتِ ایضاً بابدال

الیاء بالتاء فتحاً وکسراً ای حال کون التاء مفتوحۃ علی وفق حرکۃ الیاء او مکسورۃ لمناسبۃ

الیاء وقد جاء الضم ایضاً نحو یا ابتُ ویا اُمتُ لاجرائہ مجری المفرد المعرفۃ ولم یذکرہ للقلۃ

وقالوا یا ابتا ویا امتا بالالف بعد التاء جمعاً بین العوضین دون الیاء فما قالوا یا ابتی

ویا امتی احترازاً عن الجمع بین العوض والمعوض عنہ فانہ غیر جائز وقالوا یا ابن اُمَّ

ویا ابن عَمَّ خاصۃً ہذا الاختصاص بالنظر الی الاُم والعم ای لا یقال یا ابن اخِ ویا ابن

خالِ بل یقال یا ابن اخی ویا ابن خالی لا بالنظر الی الابن ایضاً فانھم یقولون یا بنت

اُمِّ ویا بنت عمِّ علی الوجوہ الاربعۃ مثل باب یا غلامی فقالوا یا ابن اُمی ویا ابن عمی بفتح

الیاء وسکونھا ویا ابن اُمِ ویا ابن عمِ بحذف الیاء والاکتفاء بالکسرۃ ویا ابن اُما ویا ابن عما

بابدال الیاء الفاً وقالوا بزیادۃ وجہٍ آخر شذ فی المضاف الی یاء المتکلم یا ابن اُمَّ ویا

ابن عمَّ بحذف الالف والاکتفاء بالفتحۃ لکثرۃ الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعیف ولما

کان من خصائص النداء الترخیم شرع فی بیانہ فقال وترخیم المنادی جائز ای

تعریف ترخیم المنادی وشرطه الاربعة

واقع فی سعة الکلام من غیر ضرورة شعریة دعت الیه فان دعت الیه ضرورة فبالطریق الاولی وهو فی غیره ای غیر المنادی واقع ضرورة ای لضرورة شعریة داعیة الیه لافی سعة الکلام وهو ای ترخیم المنادی حذف فی آخره ای آخر المنادی تخفیفا ای لمجرد التخفیف لا لعلة اخری مفضیة الی الحذف المستلزم للتخفیف فعلی هذا یکون ذلک التعریف مخصوصا بترخیم المنادی ویعلم منه ترخیم غیر المنادی بالمقایسة ویمکن حمله علی تعریف الترخیم مطلقا بارجاع الضمیر المرفوع الی الترخیم مطلقا والضمیر المجرور الی الاسم وشرطه ای شرط ترخیم المنادی علی التقدیر الاول اوشرط الترخیم اذا کان واقعا فی المنادی علی التقدیر الثانی امور اربعة ثلثة منها عدمیة وهی ان لا یکون مضافا حقیقة او حکما فدخل فیه المشبه بالمضاف ایضا اذ لا یمکن الحذف من الاول لانه لیس آخر اجزاء المنادی نظرا الی المعنی ولا من الثانی لانه لیس آخر اجزائه نظرا الی اللفظ فامتنع الترخیم فیهما بالکلیة وان لا یکون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فیه من النصب او البناء فلم یرد علیه الترخیم الذی هو من خصائص المنادی ولا مفتوحا بزیادة الالف لان لزیادة تنافی الحذف ولم یذکر المندوب لانه غیر داخل فی المنادی عنده وما وقع فی بعض النسخ فکانه من تصرف الناسخین مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فی المنادی ظاهر وهو ان الاغلب فیه زیادة الالف فی آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا یناسبه الترخیم للتخفیف وان لا یکون جملة لان الجملة محکیة بحالها فلا تغیر والشرط الرابع احد الامرین

الوجودين وهو ان يكون المنادى إما علماً زائداً على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علماً ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان فى آخره اى آخر المنادى زيادتان كائنتان فى حكم الزيادة الواحدة فى انهما زيدتا معاً واحترز عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان او كان فى آخره حرف صحيح اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف الاخير منهما فى حكم الصحيح فى الاصالة قبله مدة اى الف او واو او ياء

المنصوبات

كمية المحذوف واذا كان فى آخر المنادى زيادتان

ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي الحال ان يا في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم ياخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثمون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثال لسائر صلت على الاسد وبكت عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد

المنصوب
كلمة المحذوف خاكان اكثر من اربعة

حكم المندوب في الاعراب والبناء

للتقليل اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حارُ بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمى لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كادل فى ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعنى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب فى اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ويا ويلاه واختص المندوب بوا امتيازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او شبيها به ينصب

ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد عليه انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره مددت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب و اذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصله الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدا الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص والتوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المومنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو

المندوب
زيادة الالف والهاء في آخر المندوب

زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له
قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء
الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء
كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم
يسبق الذهن الى انه منادى والا مع اسم الاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه
فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل
عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير
بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام
نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي
يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف
الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي
واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في
اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل
على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس

المنصوبات
جواز حذف حرف النداء

شذوذًا في اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذ ان حذف حرف النداء من اسم الجنس
وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة
في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة التي هو اكبر منك قد اصطيد
وحمل الى القرى فلا تخلّى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا
اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع
دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان
ان حينئذ ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب

المنصوب ما اضمر عامله على شريطة التفسير

الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول
اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد
واضافتها الى التفسير بيانية اي ما اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما
بعده وانما وجب حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسِّر والمفسَّر وهو اي ما اضمر عامله
على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان
يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل وشبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا
عمرو ضاربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل وشبهه عنه اي عن العمل
في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم
او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل وشبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم

او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل وشبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع عن عمل ضربته فى زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم وزيدا حبست عليه

فوائد القيود فى تعريف ما اضمر الخ

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ على الشئ تلزمه ملابسة للمحبوس عليه منصوب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني ان الفعل المفسر الناصب لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدا لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا تقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه

المنصوب

احكام الاسم الواقع في مظان الاضمار

كثير الوقوع في كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو مما لا يجوز الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجأة في كونها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجأة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبته وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر شمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي

المنصوبات
اذا المفاجأة واذا الشرطية وحكمهما

مثل زيداً اضربه وزيداً لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي مابعد حرف الاستفهام والنفي
واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع
مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل
تقديراً والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسّر اي التباس
ما هو مفسّر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسّر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في
حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى
المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسّر
على تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معاً
مثل قوله تعالى انّا كلّ شيءٍ خلقناه بقدرٍ بنصب كلّ على الاضمار بشريطة التفسير ولو
رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبراً له كان موافقاً للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه
بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى خلقناه صفة لشيءٍ وقوله بقدرٍ خبراً له وهو خلاف المقصود
فان المقصود الحكم على كل شيءٍ بانه مخلوق لنا بقدرٍ لا الحكم على كل شيءٍ مخلوقٍ لنا انه بقدرٍ
فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت في مثل زيدٌ قام وعمراً اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والاولى
العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع

اختيار النصب عند خوف لبس المفسّر

المنصوبات

وجوب النصب بعد حرف الشرط

فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد التعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اُذهِب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر

المنصوبات
وجوب الرفع بالابتداء

ينصبه مثل يُلابس او اُذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدٌ ايلابسه الذباب به او يلابسه احد بالذباب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد فى المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يُختار فيه النصب وكذا اى مثل ازيدٌ ذُهب به قوله تعالى كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ اى فى صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شئ فى الزبر فقوله فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة اعمالهم وان كان صفة لشئ مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شئ هو مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ الا ان كل شئ كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شئ مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشئ والجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شئ هو مفعول لهم ثابت فى الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية

المنصوبات

اختلاف الفاء شرطية او سببية او زائدة

شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحلوا الاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحلوا الاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالتها على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزها في ما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار حينئذ فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب للمفعول فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية

المنصوبات
مثال نوعي التحذير ومعناهما

بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي ما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذير منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا

وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحد ودليل ذكرها فيما بعد ونقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لانه حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشذ شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

المنصوبات تعريف المفعول فيه وفوائد القيود فيه

المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك ومطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا بد لكل زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فانه ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور

المنصوبات
قسما المفعول فيه وشرط نصبه

ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه و تمهيد البيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بها ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه

المنصوب

محل ما بعد دخلت على المكان المبهم

اى على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما
اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامها كما
هو الظ وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت و
ان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله
بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا المحل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد
تمام معناه ولاشك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول
فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه و
مما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان
شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد فكما
يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربته فى البلد وفعل الدخول
بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل فى البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول
دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت فيها
فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة
الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى

ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينتصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل ما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا تخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويندرج نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا الزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج

المنصوبات

تعريف المفعول له وفوائد القيود فيه

الحال ايضا منصوب على حدة من المنصوبات ١٢ عبد الرحمن

بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث
ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها **وشرط نصبه**
اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك
للسمن ولاكرامك لزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه
ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم **تقدير اللام** لانها اذا اظهرت لزم
الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او
الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله
وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في
هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية
وكان الاصل بقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة
انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال **وانما يجوز حذفها** ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل
الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها **اذا كان المفعول له فعلا** احترازا عما اذا كان
عينا نحو جئتك للسمن **لفاعل الفعل المعلل به** اى اتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما
اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى **ومقارنا له** اى للفعل المذكور في الوجود
بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة
بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت

المنصوبات
شرط انتصاب المفعول له
تقدير اللام

عن الحرب جُبنًا فانّ زمانَ الفعل اعنی القعود عن الحرب بعضُ زمانِ المفعول له اعنی الجُبن ونحو شهدت الحربَ ایقاعًا للصلح بین الفریقین فان زمانَ المفعول له اعنی ایقاع الصلح بعضُ زمان الفعل اعنی شهود الحرب واحترز بذلک القید عما اذا لم یکن مقارنًا له فی الوجود نحو اکرمتک الیوم لوعدی بذلک امسِ وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط یُشبه المصدر فیتعلق بالفعل بلا واسطةٍ تعلقَ المصدر به بخلاف ما اذا اختلّ شیء منها

المفعول معه ای الذی فُعِل لمصاحبته بان یکون الفاعل مصاحبًا له فی صدور الفعل عنه او المفعول به فی وقوع الفعل علیه فقوله معه مفعول ما لم یسم فاعله اسند الیه المفعول کما اسند الی الجار والمجرور فی المفعول به وفیه وله والضمیر المجرور راجع الی اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الی لازم النصب وترکه منصوبا جریًا علی ما هو علیه فی الاکثر والیه ذهب فی قوله تعالٰی لَقَدْ تَقَطَّعَ بَیْنَکُمْ علی قراءة النصب وفی بعض الحواشی ان هذا الرأی شریف جدًا وقیل الوجه ان یجعل من قبیل ع

وقد حِیلَ بَیْنَ العَیرِ وَالنَّزَوانِ ✤ فان مفعول ما لم یسم فاعله فیه الضمیر الراجع الی مصدره ای حِیل الحیلولة لان بین للزوم ظرفیته لایقام مقام الفاعل فعلی هذا یکون معناه الذی فُعِل فِعلٌ بمصاحبته علی ان یکون مفعول ما لم یسم فاعله ضمیرا راجعا الی مصدره والضمیر المجرور للموصول هو مذکور بعد الواو احتراز عن المذکور بعد غیره کالفاء لمصاحبة معمول فعلٍ اللام متعلق بمذکور ای یکون ذکره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعلٍ

المنصوبات

تعریف المفعول معه وفوائد القیود فیه

وافادته ايا بالسوية كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو مالك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف

المنصوبات — جواز العطف والنصب في المفعول معه

بل ممتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو مالك وزيدًا وما شأنك وعمرًا فانه ممتنع
العطف فيهما الا ان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا
على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية
الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يلابسه فمعنى ما شأنك وزيدًا ما تصنع وزيدًا
ومعنى مالك وزيدًا ما تصنع وزيدًا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو **الحال** لما فرغ من
المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيأة الفاعل والمفعول به اي من حيث
هو فاعل ومفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيأة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى
الفاعل والمفعول به يخرج ما يبين هيأة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم
اخوك وبقيد الحيثية تخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيأة الفاعل والمفعول به
مطلقا لا من حيث هو فاعل ومفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه
مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه
لفظا اي لفظيا بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى
اي معنويا بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى
الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا

المنصوبات
تعريف الحال وفوائد القيود فيه

المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل
فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف
اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه
ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل
اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان
الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله
تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر
المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير
المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة
الماضي المعلوم من باب التفعل او تبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل
وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول
المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف
اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم
ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما
ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير
المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه

المنصوبات
فوائد القيود في تعريف
الحال

المنصوبات

بيان عامل الحال وشرطه

والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولاشك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه وليصير زيد مفعولا به لفظا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا ففي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا ومعناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراط ما يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون

ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها
نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او
واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الانقضاء للنفي نحو ما جاءني رجل الا
راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور
وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم و وقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون
صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى
يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية
ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا
معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة ❊ وارسلها العراك ولم يذدها ❊ ولم
يشفق على نغص الدخال ❊ البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول
ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل
وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي ولم يمنعها عن العراك ولم
يشفق اي ولم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال
والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة
بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده

المنصوبات
وقوع ذي الحال معرفة في اكثر المواد

ونحوه مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة

وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعترك العراك وتنفرد

وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة

على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا

فالصورة وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة كما ان حسن الوجه فى صورة المعرفة

وهى فى المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم تكن فيها

شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءنى

رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة

بتقديمها لانها فى المعنى مبتدأ او خبر ولئلا تلتبس بالصفة فى النصب فى مثل قولنا ضربت

رجلا راكبا ثم قدمت فى سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب ولا تتقدم اى

الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوى قد عرفت فيما قبل

العامل المعنوى وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه

اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل فى الفعل وشبهه فعلى هذا معنى الكلام ان

الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا

كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف

الظرف فى العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار

المنصوبات

وجوب تقديم الحال على صاحبها

عدم تقديم الحال على ذي الحال المجرور

قائمًا مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائمًا زيد في الدار ولا قائمًا في الدار زيدٌ اتفاقًا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف لما فيهما من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحالُ لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي وامّا اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير و كما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذٰلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورًا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورًا بالاضافة لم تتقدم الحالُ عليه اتفاقًا نحو جاءتني مجردًا عن الثياب ضاربةُ زيدٍ وذٰلك لان الحال تابع و فرع لذي الحال والمضافُ اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضًا وان كان مجرورًا بحرف الجر ففيه خلافٌ فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونُقل عن بعضهم الجواز استدلالًا بقوله تعالى وَمَآ اَرْسَلْنَاكَ اِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ولعلّ الفرقَ بين حرف الجر والاضافة ان حرفَ الجر مُعدٍّ للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعضِ حروفه فاذا قلت ذهبتُ براكبةٍ هندٍ فكانك قلت اذهبتُ راكبةً هندًا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورًا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافةً حالًا عن الكاف والتاءُ للمبالغة وبعضهم بجعلها صفةَ المصدر اي رسالةً كافةً وبعضهم بجعلها مصدرًا كالكاذبة

كون الحال مشتقا غير ضروري

والعافية والكحل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيأة اي صفة سواء كان الدال مشتقا
او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
بيان الهيأة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال
وتكلفوا في تاويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق
مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا البسر وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه
حلاوة صرفة فمع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة
الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا
وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا
عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد
حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه
بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب
لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية
تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير
المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا نرى
باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل
في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون

المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا ۔ قد تكون اى الحال جملة لدلالتها على الهيأة كالمفردات فيصح ان تقع حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراءها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان تحكم بها على شئ ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بدلها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءني زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المتنقلة واما في الحال المؤكدة فلا تجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فى فلا بد من الواو

المنصوبات

تكون الحال جملة خبرية

على الصحيح والمضارعُ المثبتُ اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسةٌ
بالضمير وحده لمشابهته لفظاً او معنىً لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يُسرع
وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجُمل
المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معًا او باحدهما وحده
من غير ضعفٍ عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفيُّ
نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامُه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي
المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيدٌ وقد
خرج عمرٌو والماضي المنفي نحو جاءني زيدٌ وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه
او جاءني زيد وما خرج عمرو ولابدّ في الماضي المثبتِ لا المنفي من دخول لفظة قد
المقرِّبة زمانَ الماضي الى الحال لغةً على الماضي المثبت الواقع حالاً ليدلّ بها على
قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه تجوّزًا لان المتبادر
من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيّه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلابد
من قد حتى تقرّبه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرةً
ولا مقدرةً سواء كانت ظاهرةً في اللفظ نحو جاءني زيدٌ قد ركب غلامه او
مقدّرةً منويّةً نحو قوله تعالى جاءُوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا
بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوّزان حذف قد فسيبويه يؤوّل قوله تعالى

المنصوبات
لابد في كون الماضي حالا من لفظة قد

المنصوبات

وجوب حذف العامل في الحال المؤكدة

حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفى لاستمرار النفى بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اى الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى أيحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهى اى الحال المؤكدة مطلقا هى التى لا تنتقل من صاحبها مادام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اى احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندى ان يقدر تحق عطوفا وشرطها اى شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز بها عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب

حذفُ عاملِها كما قال صاحب الكشاف فی قوله تعالیٰ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ انه حالٌ مؤكدة من فاعلِ شَهِدَ ولا بد ههنا من قيدٍ آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورًا فكيف يكون حذفه واجبًا نحو اللّٰهُ شَاهِدٌ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ

التمييز ما ای الاسم الذی يَرفع الابهامَ واحترز به عن البدل فانّ المُبدلَ منه فی حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهامَ عن شیءٍ بل هو تركُ مبهمٍ وايرادُ معينٍ المستقرَّ ای الثابتَ الراسخ فی المعنی الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقرّ وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقًا لكن المطلق منصرف الی الكامل وهو الوضعیُّ واحترز به عن نحو رايتُ عينًا جاريةً فان قوله جاريةً يرفع الابهامَ عن قوله عينًا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ فی الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلًا اِمّا موضوع لمفهوم كلی بشرط استعماله فی جزئياته او لكل جزئی جزئی منه ولا ابهامَ فی هذا المفهوم الكلی ولا فی واحدٍ واحدٍ من جزئياته بل الابهامُ انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهامَ لا الابهامَ الواقعَ فی الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان فی مثل قولك ابو حفصٍ عمرُ فان كل واحد من ابی حفصٍ وعمرَ موضوعٌ لشخصٍ معينٍ لا ابهامَ فيه لكن لما كان عمرُ اشهرَ زال بذكره الخفاءُ الواقعُ فی ابی حفصٍ لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعیّ عن ذاتٍ لا عن وصفٍ واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهامَ

المنصوبات
تعريف التمييز وفوائد القيود فيه

المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف منّ فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمنّ ومنّين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف **مذكورة او مقدرة** صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه **فالاول** اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة **يرفعه عن مفرد** يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف **مقدار** صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره **ويبين** **غالبا** اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار **اما** متحقق **في ضمن عدد نحو عشرون درهما** وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد **واما في ضمن غيره** اي غير العدد **كالوزن نحو رطل زيتا** فان الرطل نصف منّ **ونحو منوان سمنا**

المنصوص

تقسيم التمييز الى مذكورة ومقدرة

وكالكيل نحو قفيزان بُرًّا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدًا

والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل

زيتا وقفيزان برًّا وذراع ثوبًا وعلى التمرة مثلها زبدًا المراد بها المعدود والموزون و

المكيل والمذروع والمقيس لاغير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره

التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان

سمناً او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدًا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر

بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع

التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانياً فاذا تم الاسم

بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلامًا تامًا فيشابه التمييز الآتي بعده

المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك

الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل

لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على

اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينصب التمييز عنه فلا تقول عندي

الراقود خلاً فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز

جنسًا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردًا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية

وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان تقصد الانواع اي

ما فوقَ النوعِ الواحد فيشمل المثنى ايضًا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردًا عليهما فلا بد من ان يُثنّى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيدٌ جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جَلْستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حِصَصُ الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويَجمع اي يُورِدُ التميز على ما فوقَ الواحد جوازًا حيث لم يُقصَدِ الواحدُ في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عِدْلُ ثوبَيْن او اثوابًا ثوبٍ ان كان اي المفرد المقدارُ تامًا بتنوينٍ او بنون التثنية او المعنى اِنْ وجد التميز متلبسا بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التميزَ جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التميز اضافةً بيانيةً باسقاط التنوين ونونِ التثنية جوازًا شائعًا كثيرًا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رَطلُ زيتٍ ومنوا سَمْنٍ والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عِشرُو درهمٍ اما في الاضافة فلئلا تلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضانَ بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يُعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يُضاف في غير صورة الالتباس ايضًا

المنصوبات
جواز اضافة التميز وعدمه

الاعلى قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد
مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ماليس
بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدًا فان الخاتم مبهم
باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزًا والخفض اى خفض التمييز باضافة
غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب
التمييز لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثانى اى القسم الثانى
من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول
عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام
فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما فى
هذا القسم للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هى بمجرد النسبة لا غير فى جملة اى نسبة
كائنة فى جملة او ما ضاهاها اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ
ماءً او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونًا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهًا او اسم
التفضيل نحو زيد افضل ابًا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابًا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو
حسبك زيد رجلًا نحو طاب زيد نفسًا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد
طيب ابًا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه و
حيث لافرق فى التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان فى قوة اربعة امثلة

ت المنصوبات
خفض التمييز وقسمه
الثانى

فكأنه قال طاب زيد وزيد طيبٌ نفساً وأباً فقوله وأبوّةً ودارًا وعلمًا عطف على نفسًا و
أبًا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة
أورد لكلٍ من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عينٌ غير اضافيٍ
خاصٌ بالمنتصب عنه والدار عينٌ غير اضافيٍ وهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عينٌ اضافي
محتمل لهما والابوة عرضٌ اضافي والعلم عرضٌ غير اضافي وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب
عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها بامثال يعجبني طيبه نفسا و
تركه لانه اظهر التمييزات وللاختصار به وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على
وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة
مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما
كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة
على ان يكون الضمير فيه معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في
الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم
الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة
بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعدما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما
لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان
يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه

المنصوبات
جواز كون التمييز صفة مشتقة

المنصوبات

قوله التمييز رافع الابهام عن متعلقه

وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزاً يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز او تثنيته او جمعيته سواء كان ذلك لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد آباء اذا اردت آباء واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا قصدت وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصدت تثنيته اورد تثنية واذا قصدت جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصدت تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما

كون التمييز صفة وحالاً

والزيدان علماً والزيدون علماً لان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لابد حينئذ من تثنية او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوماً اذا اريدان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لاتفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارساً او مؤولة بها نحو كفى زيد رجلاً فان معناه كاملاً في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفاً والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والداً كان الوالد زيداً او لا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو اباً وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها عاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضاً لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارساً اي من حيث انه فارس او حال كونه فارساً لكن يزداد من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضاً المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسماً تاماً بالاتفاق فلا يقال عندي درهماً عشرون ولا زيتاً رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة

كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلاً له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او واذا جعلته متعدياً نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعدياً لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لاجرم ميّزه بقوله ماء فهو فى معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شىء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل فى قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التمييز عن النسبة اما فاعل فى المعنى او مفعول من ان التمييز فى هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافاً للمازنى والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل ومتمسكهما فى هذا التجويز قول الشاعر شعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها ✤ وما كاد نفسا بالفراق تطيب ✤ على تقدير تانيث الضمير فى تطيب فانه ح يكون فى كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه اما على تقدير تذكير الضمير

امتناع تقديم التمييز على الفعل

المستثنى وتقسيمه الى القسمين

فضمير كادت للحبيب و نفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك و ما قيل يحتمل
ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب
باعتبار النفس ذا لمعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف و تعسف غير قادح في التمسك المستثنى
اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير محتاج
الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين و عرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة
لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل و منقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي
اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شئ متعدد جزئياته نحو
ما جاءني احد الا زيدا او اجزاؤه نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا
اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني
احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني
القوم لكن زيد جاء و المستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج
عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل
الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية
عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصحح
تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء
كان مخرجا او غير مخرج و لهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا

المنصوبات

وجوب نصب المستثنى في كلام موجب

اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى منه لئلا يدخل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما يجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا البدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق

البهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر لطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية

وجوب نصب المستثنى بعد خلا وعدا

مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا و ما عدا عمرا تقديره خلوّ زيد و عدوّ عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلوّ مجيئهم من زيد و وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد و مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا و عن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم ينقل فى الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا و بعد لا يكون نحو يجيئ اهلك لا يكون بشرا و انما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما فى باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهى لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون متأخرا عن الا احتراز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما فى كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر في الحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وفى بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اى كلام غير موجب

المنصوبات
وجوب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون

اعراب المستثنى بمقتضى العامل

ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لايكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لأن حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او تكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى

استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه

على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة دالة فلا فرق بين ما بين الصورتين في كون كل واحدة منها جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب الغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها او مخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها او مخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا او ضربني الا زيد ليس الا لظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح

الرضی یمکن أن تحمل الصفات علی ما یمکن ان یکون زید علیہا مالا یتناقض ویستثنی من جملتہا العلم اویحمل ذلک علی المبالغة فی نفی صفة العلم کانک قلت امکن ان یحصل فیہ جمیع الصفات الا صفة العلم وعلی التقدیرین یندرج فی صورة الاستقامة ولا یخفی علی المتفطن انہ یمکن بمثل ہذہ التاویلات ارجاع جمیع المواد الایجابیة عند الاستثناء الی صورة الاستقامة کما یقال مثلا فی قولک ضربنی الا زید المراد کل من یتصور منہ الضرب من معارفک والمقصود منہ المبالغة فی علو المجتمعین علی ضربک واذا تعذر البدل من حیث حملہ علی اللفظ ای لفظ المستثنی منہ فعلی الموضع ای یحمل علی موضع المستثنی منہ لا علی لفظہ عملا بالمختار علی قدر الامکان مثل ما جاءنی من احد الا زید فزید بدل مرفوع محمول علی موضع احد لا مجرور محمول علی (فانہ مرفوع بالفاعلیة محلا) لفظہ ومثل لا احد فیہا ای فی الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول علی محل احد لا علی لفظہ ومثل ما زید شیئا الا شیء لا یعبأ بہ ای لا یعتد بہ فشیء مرفوع محمول علی محل شیئا المنصوب محمول علی لفظہ وقولہ لا یعبأ بہ لیس فی کثیر من النسخ وعلی ما وقع فی بعضہا فہو صفة شیء المستثنی قیل انما وصفہ بہ لئلا یلزم استثناء الشیء من نفسہ ولا یخفی انہ لو جعل المستثنی منہ شیئا اعم من ان یزید علیہ صفة غیر الشیئیة اولا وخص المستثنی بما لا یزید علیہ صفة غیر الشیئیة لکان (جواب لو) اوفق والطف وانما تعذر البدل علی اللفظ فی الصورة الاولی لان من الاستغراقیة لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات ای بعد ما صار الکلام مثبتا لانتقاض النفی بالا ہنا لتاکید النفی ولا نفی بعد الانتقاض فلو ابدل علی اللفظ وقیل ما جاءنی (ای من الاستغراقیة)

التنقیح
حمل البدل علی موضع المستثنی منہ لا علی لفظہ

من احدٍ الا زيدٍ بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احدَ فيها الا عمرًا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلابد من تقدير لا حقيقةً او حكمًا لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئًا الا شيءٌ لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لابد من تقدير ما كذلك لتعمل فيه وما ولا لا تقدّران لا حقيقةً اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكمًا اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعدها اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احدٍ وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئًا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احدَ في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب هو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيدٌ شيئًا الا شيئًا مع انه انتقض النفي فيه ايضًا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية

المنصوبات
علم تقدير ما و لا حقيقةً وحكمًا

ومن ثمّ اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي برّأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكأنه لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لابد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة

المنصوبات
اعراب غير كاعراب المستثنى بالا

جاءني رجلٌ الا زيدٌ والمتعدد اعم من ان يكون جمعًا لفظا كرجالٍ وتقديرًا كالقوم ورهطٍ وان يكون مثنًى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيدٌ منكورٍ اي منكرٍ لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراقُ فيعلم التناول قطعًا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصلُ او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطعُ غيرِ محصورٍ والمحصورُ نوعان اِمّا الجنس المُستغرِق نحو ما جاءني رجلٌ او رجال واِمّا بعضٌ منه معلوم العدد نحو له عليّ عشرةُ دراهمَ او عشرونَ وانما اشترط ان يكون غيرَ محصورٍ لانه ان كان محصورًا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناءُ نحو كل رجل الا زيدًا جاءني وله عليّ عشرةٌ الا درهمًا وانما يُصارُ عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غيرٍ لتعذُّرِ الاستثناءِ عند وجودها فيُضطرّ الى حملها على غيرٍ وانما قلنا في صدر هذا الكلام اِنّ الا تُحمل على الصفة غالبًا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجلٍ الا زيدٍ وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجالٌ الا واحدًا والا رجلًا والا حمارًا ولكن لما كان ذلك نادرًا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما الِهةٌ اي في السماء والارض اٰلِهةٌ جمعُ اِلٰهٍ ولا دلالة فيها على عددٍ محصورٍ الا الله اي غيرُ الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمعٍ منكورٍ غيرِ محصورٍ هي آلهةٌ ويتعذر الاستثناءُ لعدم دخول الله تعالى في آلهةٍ بيقينٍ فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانعٌ آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما

المنصوبات
نادرة تعذر الاستثناء في
المحصور وغيره

آلهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله تعالى بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله تعالى واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى يجب ان لا تتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة **وضعف حمل الا على غير في غيره** اى في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فقال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله **شعر** وكل اخ مفارقه اخوه + لعمر ابيك الا الفرقدان + فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل **واعراب سوى وسواء النصب على الظرف** اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاء في القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد **على المذهب الاصح** وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازما الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر **شعر** ولم يبق سوى العدوا + ن دناهم كما دانوا + وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب

المنصوبات
نصب سوى وسواء على
الظرف

المنصوبات

تعريف خبر كان وحذف عامله

خبر كان واخواتها وسنعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها
اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند دخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد
دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين جزاء
الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد
يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين
المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد
بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل
كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ اعني اقسامه واحكامه وشرائطه
على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما
كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك
اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيد بخلاف المبتدأ
والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لابد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا
انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا
وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال
الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة

وهي ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرًا فجزاؤه خيرٌ ونصبهما نحو ان خيرًا فخيرًا على معنى ان كان عمله خيرًا فكان جزاؤه خيرًا ورفعهما نحو ان خيرٌ فخيرٌ اي ان كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ وعكس الاول نحو ان خيرٌ فخيرًا اي ان كان في عمله خيرٌ فكان جزاؤه خيرًا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل امّا انت منطلقًا انطلقتُ اي لان كنت منطلقًا انطلقت فاصل امّا انت لان كنت حذفت اللام قياسًا ثم حذفت كلمة كان اختصارًا فانقلب الضمير المتصل منفصلًا وزيدت لفظة ما بعد أن في موضع كان عوضًا عنها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار امّا انت منطلقًا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقًا انطلقتُ فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم انّ واخواتها وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول انّ او احدى اخواتها مثل انّ زيدًا قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضًا بمثل ابوه في انّ زيدًا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقًا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازًا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعدّ الكل منها تجوّزا ولا بعد ان يقع اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبنيّ منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حدّ المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبنيّ على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه و هو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين

المنصوبات

بناء اسم لا على ما ينصب به المفرد

ولا سلیین لک وکیعنی بالمفرد ما لیس بمضاف ولا مضارع له فید خل فیه المثنی والمجموع وانما بنی لتضمنه معنی من اذ معنی لا رجل فی الدار لا من رجل فیها لانه جواب لمن یقول ہل من رجل فی الدار حقیقة او تقدیرا فحذف من تخفیفا وانما بنی علی ما ینصب به لیکون البناء علی حرکة او حرف استحقها النکرة فی الاصل قبل البناء ولم یبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمیة فیصیر الاسم بها الی ما یستحقه فی الاصل اعنی الاعراب فان کان ای المسند الیه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النکارة او مفصولا بینه ای بین ذلک المسند الیه وبین لا بانتفاء شرط الاتصال علی سبیل منع الخلو سواء کان مع انتفاء شرط کونه مضافا او مشبها به اولا وہی ست صور نحو لا زید فی الدار ولا عمرو ولا غلام زید فی الدار ولا عمرو ولا فی الدار رجل ولا امرأة ولا فی الدار غلام رجل ولا امرأة ولا فی الدار زید ولا عمرو ولا فی الدار غلام زید ولا عمرو وجب فی جمیع ہذہ الصور الست الرفع علی الابتداء اما فی المعرفة فلامتناع اثر لا النافیة للجنس فیها واما فی المفصول فلضعف لا عن التاثیر مع الفصل والتکریر ای وجب تکریر اسمه لکن مطلقا لا بعینه اما فی المعرفة فلیکون کالعوض عما فی التنکیر من معنی نفی الآحاد واما فی النکرة فلیکون مطابقا لما ہو جواب له من مثل قول السائل ا فی الدار رجل ام امرأة وہذا التعلیل جار فی المعرفة ایضا ونحو قضیة ای ہذہ قضیة ولا ابا حسن لها ای لہذہ القضیة ہذا جواب دخل مقدر علی قوله وان کان معرفة وجب الرفع والتکریر فان اسم لا فیه معرفة لان ابا حسن کنیة علی رضی ولا رفع فیه ولا تکریر بل ہو منصوب غیر مکرر

مواضع وجوب رفع اسم لا وتکریرہ

فاجاب بانه مئاوّل بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابى حسن لها فان مثلاً لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصلٍ بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصلَ لها ويقوى هذا التاويل ايراد حسنٍ بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفى مثل لا حولَ ولا قوةَ الا بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصلٍ يجوز خمسة اوجهٍ بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اى لا حولَ ولا قوةَ الا بالله على ان تكون لا فى كلٍ منها لنفى الجنس ولا قوة لفا على لا حول عطف مفردٍ على مفرد وخبرها محذوف اى لا حولَ لا قوة موجود الا بالله او عطف جملةٍ على جملةٍ اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناءً عنه بخبر الجملة الثانية والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لا حولَ ولا قوةً الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملاً على لفظه لمشابهته حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكلٍ منهما خبر على حدةٍ والثالث فتح الاول ورفعه اى رفع الثانى نحو لا حولَ ولا قوةٌ الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفردٍ على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملةٍ على جملةٍ بان يقدر لكلٍ منهما خبر على حدةٍ والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حولٌ ولا قوةٌ

فيما كررت فيه لا خمسة اوجه

الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حولٌ وقوةٌ فجاء بالرفع فيهما مطابقةً للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعفٍ فانّ عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله على ان تكون لا لنفي الجنس وضعّف وجه ضعفِ رفعِ الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملةٍ على جملةٍ اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفردٍ على مفردٍ او عطفِ جملةٍ على جملةٍ كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا التي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناءً لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقةً فتقول الا رجلَ في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزولَ عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص وردّ ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروفِ التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه واما التمني نحو الا ماءَ اشربه حيث لا يرجى ماءٌ واما قوله ع الا رجلاً جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع

المنصوبات
معنى الهمزة الداخلة على لا النفي للجنس

للتحضيض براسه فكانه قال الا تُرُونني رجلا يعني هَلَّا تُرُونني رجلا ولذلك نُصِبَ ونُوِّن وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجلَ ولكنه نوّنه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبنيّ لا نعت اسمها المعرب احترازٌ عن نحو لا غلامَ رجلٍ ظريفًا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازٌ عن مثل لا رجلَ ظريفَ كريمٌ في الدار مفردًا حالٌ من ضمير مبنيٌّ والعامل فيه مبني احترازٌ عن مثل لا رجلَ حسنُ الوجهِ يليه حال بعد حال او صفة مفردًا احترازٌ عن المفصول نحو لا غلامَ فيها ظريفٌ وهذا القيد يغني عن الاول مبنيٌّ على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقةً والمبني في قوله ونعت المبني اشارةٌ الى ما بُني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يَرِدُ انه اذا كُرّر المبني وبُني على الفتح ثم جيء بنعتٍ لا يجوز بناؤه مثل لا ماءَ ماءَ باردًا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعتٌ للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعربٌ لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوعات في الاعراب دون البناء رفعًا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجلَ ظريفَ بالفتح وظريفٌ بالرفع وظريفًا بالنصب والّا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرّت امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرةً بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف

المنصوبات

كون نعت اسم لا مبنيا ومعربا

جواز الاعراب والعطف في نعت اسم لا المنصوب

معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك ولا الفرس واذا كان لا مكررًا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا او بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر ؎ ولا اب وابنا مثل مروان وابنه ؎ اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا ؎ وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرا لها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاختصاص ولهذا الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له

وجه عدم الجواز في تركيب لا ابا فيها

جائز تشبيهاً له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اے بتركيب يشتمل

على الاضافة لمشاركته اے لمشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة

في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتاً

فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمه اے لاجل

ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص

لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم

من اضافة الاب الى شيئ انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى

الدار فلا تصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب

الى الدار لمشاركته له في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة

لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين

لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة

من وجهين اما اولاً فلان معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه

وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانياً فلان المراد

نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافاً

لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او

لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا

التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام
المقدرة وحكم المصنف بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اى
لا بأس عليك ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف
اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد
وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول
على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهذه اى خبرية خبر ما
ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما
اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث
لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا
عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى
ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما
اختصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية
مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم
نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا
زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا
انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير

المنصوبات
خبر ما ولا المشبهتين
بليس

الترتیب مع ضعفها فی العمل واذا عُطف علیه ای علی خبرهما بموجِب بکسر الجیم ای بعاطف یفید الایجاب بعد النفی وهو بل ولکن نحو ما زیدٌ مقیما بل مسافر وما عمرو قائما لکن قاعد فالرفعُ ای فحکم المعطوفِ الرفعُ لا غیر لکونهما بمنزلة الا فی نقض النفی

المجرورات

هو ما اشتمل ای اسم اشتمل لتخرج الحروفُ الاواخر التی هی محالّ الاعرابِ فانه لا یطلق علیها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم علی علَمِ المضاف الیه ای علامة المضاف الیه من حیث هو مضاف الیه یعنی الجر سواء کان بالکسرة او الفتحة او الیاء لفظا او تقدیرا وانما قلنا من حیث هو مضاف الیه لان الجر لیس علامة لذات المضاف الیه بل لحیثیة کونه مضافا الیه والمضاف الیه وان کان مختصا بما عرفته به لکن المشتمل علی علامته اعم منه ومما هو مشبه به فیدخل فی تعریف المجرور مثل بحسبک درهم وکفی بالله وکذا المضاف الیه بالاضافة اللفظیة وان لم یکن داخلا فی تعریفه والمضاف الیه وهو ههنا غیر ما هو المصطلح المشهور بینهم وذهب فی ذلک الی مذهب سیبویه حیث اطلق المضاف الیه علی المنسوب الیه بحرف الجر لفظا ایضا کل اسم حقیقة او حکما لیشمل الجمل التی یضاف الیها نحو یوم ینفعُ الصادقینَ صِدقُهم فانها فی حکم المصادر نُسِبَ الیه شیءٌ اسما کان نحو غلامُ زیدٍ او فعلا مثل مررت بزید بواسطة حرف الجر لفظا او تقدیرا ای ملفوظا کان ذلک الحرف کما فی مثل مررت بزیدٍ او مقدرا حال کون ذلک المقدر مرادا من حیث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زید

المجرورات
تعریفه وتعریف
المضاف الیه

المجرورات شرط تقدیر حرف الجر فی الاضافة

وجاءنی فضة وضرب الیوم بخلاف قمت یوم الجمعة فانه وان نسب الیه القیام بالحرف المقدر وهو فی لکنه غیر مراد اذ لو ارید لانجر به فالتقدیر ای تقدیر الحرف شرطه ان یکون المضاف اسما اذ لو کان فعلا لا بد من ان یتلفظ بالحرف نحو مررت بزید مجردا ای مسلوبا عنه تنوینه او ما قام مقامه من نونی التثنیة والجمع لاجلها ای لاجل الاضافة لان التنوین او النون دلیل علی تمام ما هی فیه فلما ارادوا ان یمزجوا الکلمتین مزجا تکتسب به الاولی من الثانیة التعریف او التخصیص او التخفیف حذفوا من الاولی علامة تمام الکلمة وتموها بالثانیة ثم المتبادر من هذا التعریف نظرا الی کلام القوم حیث لیسوا قائلین بتقدیر حرف الجر فی الاضافة اللفظیة انه غیر شامل للمضاف الیه بالاضافة اللفظیة لکن الظاهر من کلام المصنف فی المتن والصریح فی شرحه له ان التقسیم الی الاضافة المعنویة واللفظیة انما هو للاضافة بتقدیر حرف الجر لکنه لم یبین تقدیر الحرف فیها لا فی المتن ولا فی شرحه ولم ینقل عنه شیء فیه من سائر مصنفاته وقد تکلف بعضهم فی اضافة الصفة الی مفعولها مثل ضارب زید بتقدیر اللام تقویة للعمل ای ضارب لزید وفی اضافتها الی فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدیر من البیانیة فان ذکر الوجه فی قولنا جاءنی زید الحسن الوجه بمنزلة التمییز فان فی اسناد الحسن الی زید ابهاما فانه لا یعلم انه ای شیء منه حسن فاذا ذکر الوجه وکانه قال من حیث الوجه فان قلت هذا فی الحقیقة تخصیص فلا یصح ان الاضافة اللفظیة لا تفید الا تخفیفا فی اللفظ قلنا کان هذا التخصیص واقعا قبل الاضافة

م حیث الجنس وغیره ولکن بعد الاضافة یحصل التعریف فیه عب

المجرورات
تعريف الاضافة المعنوية واقسامها

فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث اسد واما اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية

واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو
بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه ولهذا قال
المصنف بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير
من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل
واحد وهو اى كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى
الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص
الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة
بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل
قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال
للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب
واقع في اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة لان الهيأة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف
لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى
فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيأة

المجرورات
كون الاضافة بمعنى في قليلا

التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ع ولقد امرّ على اللئيم يسبّني + وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني

افادة الاضافة المعنوية وشرطها

وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس

في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لانسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف آخر وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع * واما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة و الاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف



مسئلة الاضافة اللفظية جوازاً وامتناعاً

الضمير من غلامه واستتر في القائم وضمير القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية لتخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمه وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية لتخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة

فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصـ عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله ع الواهب المائة الهجان وعبدها * فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصـ عنه بقوله وضعف ع الواهب المائة الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها * عوذا تزجي خلفها اطفالها * اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتائج حال من المائة تزجي بالزاي المعجمة

البحرور
مثال ضعف الاضافة لعدم الفائدة فيها

والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد وآطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث وآطفالها مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله وحقيقة الامر لاتنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة وامثاله فانه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصرح عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لايحتاج جوازه الى حمل حملا اي المحمولية على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب

المجرورات
في جواز كون المضاف معرفا
باللام

المجرورات

سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف

واحدٍ حيث كان كل منها اسم فاعلٍ مضافاً الى مضمرٍ متصلٍ محذوفاً تنوينه قبل الاضافة للاضافة ولم يحملوا الضارب زيدٍ عليه لانهما ليسا من بابٍ واحدٍ والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولاً على وجهٍ يكون الضمير منصوباً بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضاربٌ زيداً ثم يضاف ويقال ضاربُ زيدٍ ولن يتصور ضاربٌ ك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائلٍ ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربٌ اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلاً فصار ضاربك وحصل التخفيف جداً ثم حمل الضاربك عليه لانهما من بابٍ واحدٍ حيث كان كل منها اسم فاعلٍ مضافاً الى مضمرٍ متصلٍ من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة للاضافة ولم يحملوا الضارب زيدٍ عليه لانهما ليسا من بابٍ واحدٍ واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملاً على نظيريهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيدٍ عن جانب المصـ على موافقة بعض الشارحين وذلك ان تجعل كل واحدةٍ منها اشارةً الى مسألةٍ على حدةٍ مناسبةٍ للحكم بامتناع الضارب زيدٍ فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرور عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفةً مصدرةً باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيدٍ كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحينئذٍ يندفع ما فيه من توهم شائبة

المجرورات
لا يضاف موصوف الى صفته
وبالعكس

المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسألة نظائر وتيضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيأتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد حينئذ فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا

التاويل لا يتمشّى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب
هو الجزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد
على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جردُ قطيفةٍ واخلاقُ ثيابٍ
فان اصلها قطيفةٌ جردٌ وثيابٌ اخلاقٌ قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب
عنه بانه متأوَّلٌ بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما
قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون
فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يختص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها
من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس
اخلاقُ ثيابٍ ولا يضاف اسم مماثلٌ اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليثٍ واسدٍ في الاعيان والحبس والمنع
في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيده الا ما يفيده رايت
الليث بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة
فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كلِّ الدراهم وعينِ الشيء فانه اي
المضاف فيها يختص به اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه

لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه

سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص وعلامته العين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن فانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل في ما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء للمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كذلك اي لالتباس المرفوع

المجرورات

حكم اضافة الاسم المضاف الى ياء المتكلم

بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياءً أُدغِمَت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلميّ اذا اضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان آخره واواً قُلِبت الواو ياءً لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياءً وادغمت الياء في الياء وكُسِر ما قبلها لانها لما انقلبت ياءً ساكنة يوجب بقاءُ الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفُتِحَت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافةً الى غير ياء المتكلم فأخي وأبي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسياً منسياً واجاز المبرد فيهما أخيّ وأبيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياءً وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر ع وأبيّ مالك ذو المجاز بدار ✽ وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب فاصله أبين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر شعر فلما تبيّن اصواتنا ✽ بكين وفدّيننا بالابينا ✽ اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا فداؤكم

وتقول اي امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وفمي بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورايت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد ولا الاضافة بل تجئ هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر شعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص

المجرورات
لا يضاف ذو الى مضمر

عند اضافته الى ياء المتكلم فنفي اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا يُقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وُصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابعُ

التوابع
تعريفه وفوائد القيود
فيه

وهو جمع تابعٍ منقولٍ عن الوصفية الى الاسمية والفاعلُ الاسمي يُجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو انّ انّ وضرب ضرب لعدم كونها من افراد المحدود وكلُّ ثانٍ اي كل متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابعُ الثاني والثالثُ فصاعداً متلبسٍ باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشٍ كلاهما من جهةٍ واحدةٍ شخصيةٍ مثل جاءني زيدٌ العالمُ فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابُه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كلٍ منهما ناشٍ من جهة واحدةٍ شخصيةٍ هي فاعليةُ زيدٍ العالم لان المجيء المنسوبَ الى زيدٍ في قصد المتكلم منسوبٌ اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثانٍ يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وانّ واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يُخرج الكلَّ الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يُخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسنداً اليه صار عاملاً في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسنداً صار عاملاً في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي

مظنونا فیه ومظنونا عمل فی مفعولیه فلیس انتصابهما من جهة واحدة وکذلک اعطیت من حیث انه یقتضی آخذا وماخوذا عمل فی مفعولیه فلیس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فی هذا التعریف بالنسبة الی اللاحق والسابق اعم من ان یکون لفظیا او تقدیریا او محلیا حقیقة او حکما فلا یرد نحو جاءنی هؤلاء الرجال ویا زیدُ العاقلُ ولا رجلَ ظریفا ثم ان لفظة کل ههنا لیست فی موقعها لان التعریف انما یکون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقیقة التابع والحد مدخول کل وهو ثانٍ باعراب سابقه من جهة واحدة لکنه لما ادخل کل علیه افاد صدق المحدود علی کل افراد الحد فیکون مانعا والظاهر انحصار المحدود فیها لعدم ذکر غیرها فیکون جامعا فیحصل حدٌّ جامعٌ مانعٌ یکون جمعه ومنعه کالمنصوص علیه النعتُ تابعٌ جنسٌ شاملٌ للتوابع کلها وقوله یدل علی معنًی فی متبوعه ای یدل بهیأة ترکیبیة مع متبوعه علی حصول معنًی فی متبوعه مطلقا ای دلالة مطلقة غیر مقیدة بخصوصیة مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا یرد علیه البدل فی مثل قولک اعجبنی زید علمه والمعطوف فی مثل قولک اعجبنی زید وعلمه ولا التاکید فی مثل قولک جاءنی القوم کلهم لدلالة کلهم علی معنی الشمول فی القوم فان دلالة التوابع فی هذه الامثلة علی حصول معنًی فی المتبوع انما هی لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد کما یقال اعجبنی زید غلامه او اعجبنی زید وغلامه او جاءنی زید نفسه لا تجد لها دلالة علی معنًی فی متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهیأة الترکیبیة بین الصفة والموصوف تدل علی حصول معنًی فی متبوعها فی ای مادة کانت وفائدته ای فائدة النعت غالبا تخصیص فی النکرة

التوابع
النعت وتعریفه وفائدته

كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص و توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة و لما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اى في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذي مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اى في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل في الرجولية فاى رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا و مثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان

التوابع
النعت وكونه للثناء او الذم والتاكيد

الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اے
بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي
المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك
توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما
اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه و
يلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها
الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل
زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن
حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له
بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان
اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور
يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمونث
كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح
او كان صفة مونثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف

التوابع
النعت وهو بحال الموصوف
ومتعلقه

يتبعه في الخمسة الاُوَل وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور

التوابع
النعت وحكم بحال متعلق الموصوف

مولانا محمد عبد الرحمن

العشرة وكان المخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت الكتفي فيه بالحكم
عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الأول لم يكتف فيه بالحكم
بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بيّن ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده
ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمّ اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي
كالفعل حَسُنَ قام رجلٌ قاعدٌ غلمانُه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدةٌ غلمانه
لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضَعُفَ قام رجل قاعدون غلمانُه
لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما
ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعودٌ غلمانُه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون
لانه اذا كسّرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسّر
فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج
الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما
على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة
لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام
معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله
ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال ولم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه

التوابع
النعت والمضمر لا يقع موصوفا ولا وصفا

التوابع
النعت وكم يوصف ذو اللام
الا بمثله

تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساوٍ اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصاً بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساوياً لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينها مساواة ومن ثمّ اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساوٍ لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الآخر او الموصول فانه ايضاً مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساوٍ لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتاً لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف لمكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اتى الكريم

ينبغي ان يوصف بذي اللام حتى تخصصه ويرفع الابهام عنه لانه لا يتصور رفع الابهام باضافتها الى غيرها لابهامها والتعريف رفع الابهام لا يليق بالاضافة الذي اكتسب التعريف من المضاف اليه لانه يعم الاستعارة من المستعير فتعين ان يوصف بذي اللام

التوابع
العطف وتعريفه وفوائد القيود فيه

ومن ثمه اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لايتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لايختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة فى الكلام وكما ان نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل تخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لاكلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لايذكر لتوطية ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لايكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولاشك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتى تفصيلها فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو

ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه وآخرهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المحقق في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف لذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه

التوابع
العطف في جهتا الصفة الداخل عليها حرف العطف

التوابع
العطف وحكم اذا عطف على المرفوع المتصل

واذا عُطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا اكّد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنًى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكّد والمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنًى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربتُ انا وزيدٌ وزيدٌ ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصلٌ بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربتُ اليوم وزيدٌ او بعده كقوله تعالى مَا اَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عُطف على الضمير المجرور اعيد الخافض

التوابع
العطف وحكم العطف على الضمير المجرور

حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع لذاته ولا يكتفي بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة

التوابع
العطف والمعطوف فی حکم المعطوف علیه

بخلاف العطف فان المعطوف یغایر المعطوف علیه وتخلل بینهما العاطف فلا بد فیه من تحصیل مناسبة بینهما بتاکید المتصل بالمنفصل فی المرفوع وباعادة الجار فی المجرور لیخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ویناسب المعطوف علیه بتاکیده بالمنفصل ویقوی مناسبة المجرور بانضمام الجار الیه کما فی المعطوف علیه والمعطوف فی حکم المعطوف علیه فیما یجوز له ویمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الی ما قبله بشرط ان لا یکون ما یقتضیها منتفیا فی المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الی ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حیث نفسه کالاعراب والبناء والتعریف والتنکیر والافراد والتثنیة والجمع فان المعطوف فیها لیس فی حکم المعطوف علیه وانما قلنا بشرط ان لا یکون ما یقتضیها منتفیا فی المعطوف احترازا عن مثل قولنا یا رجل والحارث فان الحارث معطوف علی الرجل ولیس فی حکمه من حیث تجرده عن اللام فان ما یقتضی تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود فی المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدیر التنکیر لقصد عدم التعیین ای رب شاة وسخلة لها او محمول علی نکارة الضمیر کربه رجلا علی الشذوذ ای رب شاة وسخلة شاة وکذا المعطوف فی حکم المعطوف علیه فی احوال عارضة له بالنظر الی نفسه وغیره ان کان المعطوف مثل المعطوف علیه فلذا وجب بناء المعطوف فی نحو یا زید وعمرو لان ضم زید بالنظر الی حرف النداء والی کونه مفردا معرفة فی نفسه وعمرو مثل زید فی کونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه فی یا زید وعبد الله فان عبد الله لیس مثل زید فان زیدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة ای من اجل ان المعطوف فی حکم المعطوف علیه فیما یجوز ویمتنع لم یجز فی ترکیب ما زید بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا المرفوع فی

ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفاً على قائم او قائماً فيكون خبراً عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبراً مقدماً على المبتدأ او هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اى الفاء في هذا التركيب فاء السببية اى فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضاً على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم مناسبية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اى الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اى اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولين بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقاً نحو ضرب زيد عمراً وعمرو خالداً ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اى غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمراً وبكر خالداً من هذا الباب مع

التوابع
العطف وحكمه اذا عطف
على عاملين

انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع
في قولهم ما كل سوداء تمرة و بيضاء شحمة و في قول الشاعر شعر اكل امرئ تحسبين امرأ *
و نار توقد بالليل نارا * فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لا يجوز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة و لا يؤول الامثلة الواردة عليها و لا يقتصر على صورة السماع
بل يعمها وغيرها و عدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو و ان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم
المجرور و تاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم و اقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف
القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه
الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف و ابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض
الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة

التوابع
التاكيد و تعريفه و فوائد القيود فيه

التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله و شانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده
في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده و يتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه
في هذه النسبة هو المتبوع لا غير و ذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط
و ذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع
به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب

... فانه قبل التقرير يتشخص كون المؤكد منسوبا او منسوبا اليه ١٢ مولانا محمد جمال الدين رحمه الله تعالى

الشديد فيجب حينئذ ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان وهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وحقيقته لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول واعادته حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد

التوابع

التاكيد وتقسيمه الى اللفظي والمعنوي

الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماءً او افعالاً او حروفاً او جملاً او مركبات تقييديةً او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي و التاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال و بالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افراداً وتثنيةً وجمعاً و اختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة وانفسهما باير اد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس و العين اولين تغليباً كالقمرين سمي الثالث ثانياً للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفرداً كان او جمعاً باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها و كلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن و باختلاف الصيغ في

التوابع
التاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة

التوابع

التاكيد ولا يؤكد بكل اجمع الا ذو اجزاء

الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجُمَع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل مالم تلاحظ افراده مجتمعة ولم تعتبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزأ في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد لتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك

قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخويه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل

التوابع
البدل وتعريفه وفوائد القيود فيه

البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه توطية وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد

قلنا مانسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفياً ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة
ولكن اثباتاً فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبته بنسبة مانسب الى المتبوع فان النسبة
الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبته الى
شيء نفياً نسبته الى شيء آخر اثباتاً ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع
اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض
المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالباً
عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او
بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط
فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل
مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتاً لا انهما يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد
اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوماً فهما متحدان ذاتاً قال الشارح الرضي وانا الى الآن
لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان
الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف
عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم
ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال لا الغلط وقال بعض المحققين في
جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصوداً بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصوداً اصلياً

التوابع
البدل وانواعه اربعة
بيان النوع الاول

التوابع
البدل وتعريف نوعه الثاني والثالث والرابع

والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيدٌ ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني
اي حاصل الفرق بينهما
تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيانٍ وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطية له
مبالغةً في الاسناد فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودًا تبعًا والمقصود اصالة هو
الاسناد اليه بعد التوطية فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل
منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه
ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداءً
انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيدٍ نسبته الى صفة من صفاته
اجمالا وكذا في سُلب زيدٌ ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد
تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي تكون تلك الملابسة
بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءًا من البدل ويكون
ابداله منه بناءً على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءًا من فلكه بل هو
مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال
لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات والا لم يجعل هذا البدل قسما خامسا
ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة
مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي ان يكون بان تقصد انت اليه اي
الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه

ويكونان اى البدلُ والمبدل منه معرفتين نحو ضربتُ زيداً اخوك ونكرتين نحو جاءني رجلٌ غلامٌ لك ومختلفين نحو بالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ وجاءَ رجلٌ غلامُ زيدٍ واذا كان البدل نكرةً مبدلةً من معرفةٍ فالنعت اى نعتُ البدل النكرة واجب لئلا يكونَ المقصودُ انقص من غير المقصود من كل وجهٍ فأتوا فيه بصفةٍ تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيدٌ اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيداً واخوك ضربتُ زيداً اياه ولا يُبدَل ظاهرٌ من مضمرٍ بدلَ الكل الا من الغائب نحو ضربته زيداً لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخصُّ دلالةً من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحداً بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقودٌ اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمارَ وضربتني الحمارُ

التوابع
عطف البيان وتعريفه وفوائد القيود فيه

عطف البيان تابعٌ شامل لجميع التوابع غير صفةٍ احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطفِ بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاحٌ لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اَقْسَمَ باللهِ ابو حفصٍ عمرُ فابو حفصٍ كُنْيَةُ اميرِ المؤمنين عُمَرَ بنِ الخطاب رضـ وعمر عطف بيانٍ له وقصته انه اتى اعرابيٌّ الى عُمَرَ بنِ الخطاب رضـ فقال اِنَّ اهلي بعيدٌ واِنِّي على ناقةٍ دَبْرَاءَ عَجْفَاءَ نَقْبَاءَ واستحمله فظنّه كاذبا

التوابع عطف البيان وفرقه من البدل لفظا

فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره شعر اقسم

بالله ابو حفص عمر ٭ ما مسها من نقب ولا دبر ٭ اغفر له اللهم ان كان فجر ٭ وعمر مقبل

من اعلى الوادى فجعل اذا قال ٭ اغفر له اللهم ان كان فجر ٭ قال اللهم صدق صدق حتے

التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقباء عجفاء فحمله على بعيره وزوده

وكساه وفصله اى فرقه من البدل لفظا اى من حيث الاحكام اللفظية واقع فى مثل

انا ابن التارك البكرى بشر ٭ فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكرى

جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل فى حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن

التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق فى الضارب زيد وآخره ٭ عليه الطير ترقبه

وقوعا ٭ وعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه

حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن فى

عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقعة حوله مترقبة لانزهاق روحه

لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوى بينهما فقد تبين فيما سبق

والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام

الذى اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم

من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة الندا

ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل

اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيدُ بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد

المبني

اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما شبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب لما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا لتقدم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون اما

المبنيات تعريفه والقاب حركاته وسكونه

الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية
لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما
يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني
واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل
اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرؤ ومن زيد وهي اي المبني مؤنث
باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتقديره بحث
الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف
لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد
منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد
عند ذلك من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون
والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيتين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه
يتكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من
يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج
بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب

المبنيات

المضمر وتعريفه وفوائد القيود

فيه

تقدم ذكرها ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم
ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما تقدما
تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو
اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكأنه متقدم من حيث المعنى او من
سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على
ان ثمة موروثا فكأنه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جار في ضمير الشان والقصة لانه
انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليتعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها
فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا فصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك
وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون
كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له
نحو ما ضرب الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون
كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام
الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منها قسمان متصل
لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي المضمر المجرور متصل فقط لانه

المبنيات
المضمر واقسامه باعتبار الاعراب

المبنيات
المضمر خمسة انواع وتعريف كل واحد منها

لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضَرَبْتُ على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضُرِبْتُ على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين اوّلهما الى ضَرَبْنَ صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضُرِبْنَ صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف وأخّر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضَرَبْتُ ضَرَبْنَا ضَرَبْتَ ضَرَبْتُمَا ضَرَبْتُمْ ضَرَبْتِ ضَرَبْتُمَا ضَرَبْتُنَّ ضَرَبَ ضَرَبَا ضَرَبُوا ضَرَبَتْ ضَرَبَتَا ضَرَبْنَ وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل اَنَا الى هُنَّ اَنَا نَحْنُ اَنْتَ اَنْتُمَا اَنْتُمْ اَنْتِ اَنْتُمَا اَنْتُنَّ هُوَ هُمَا هُمْ هِيَ هُمَا هُنَّ والضمير في انت الى انتنّ هو اَنْ اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضَرَبَنِي الى ضَرَبَهُنَّ ضَرَبَنِي ضَرَبَنَا ضَرَبَكَ ضَرَبَكُمَا ضَرَبَكُمْ ضَرَبَكِ ضَرَبَكُمَا ضَرَبَكُنَّ ضَرَبَهُ ضَرَبَهُمَا ضَرَبَهُمْ ضَرَبَهَا ضَرَبَهُمَا ضَرَبَهُنَّ والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو اِنَّنِي اِنَّنَا اِنَّكَ اِنَّكُمَا اِنَّكُمْ اِنَّكِ اِنَّكُمَا اِنَّكُنَّ اِنَّهُ الى اِنَّهُنَّ والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اِيَّايَ اي اِيَّايَ اِيَّانَا اِيَّاكَ اِيَّاكُمَا اِيَّاكُمْ اِيَّاكِ اِيَّاكُمَا اِيَّاكُنَّ اِيَّاهُ الى اِيَّاهُنَّ وفي ايّاي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان تكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمونث والمجموع المذكر والمونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك من المثنى المذكر والمونث واعطوا للغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتا عشرة كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا التاكيد الامور عللا و مناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلتان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شئ ويكون فيما ابقى دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد للمذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب و للواحدة المونث الغائبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة



بعد الا وانما قيد الفصل بقوله لغرض لانه لا يجوز الانفصال بالفصل الذي لا فائدة فيه فانه لا يجوز ضرب زيد اياك اذ لا غرض منه لان قولك ضربك زيد بمعناه ١٢ مولانا محمد عبد الرحمن رحمه الله تعالى

المبنيات

المضمر لا يجوز المنفصل الا لتعذر المتصل

التانيث لان الضمير المرفوع والالم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند و شئ في الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل ومفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو قائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما تنقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير فهما اي الالف والواو في الصفة حرفا التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي بتقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه

يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او
بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير
المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو
انني وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير
من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع
ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا
لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا
التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على
ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا
مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك
عن الشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا
وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند
اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما
يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد

المبنيات
المضمر وامثلة المنفصلة
لتعذر المتصلة

ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري
كما في اسكن انت وزوجك الجنة
ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم
في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن
نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب
اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين
اعرف من الآخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياها حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز
عن تقدم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو
اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر
التكلم في تاخير الاعرف ولا يليقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز
الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت
اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته
منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بالفضلة ان كان متصلا ونحو ضربيك
فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم
الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك
الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون
ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول

المبنيات
المضمر وحكم اجتماع الضميرين ليس احدهما مرفوعا

فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير
الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيتكه اياه مثال
لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيتها اياك مثال لما يكون احدهما اعرف
وهو ضمير المخاطب لكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون
خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد
قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال فضمير شبيه المفعول
ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار
لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعني لولا
انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما
لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غيّر
الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع
بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك
وعساك الى آخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع
فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه

المبنيات
المضمر المختار في خبر باب كان
الانفصال

المبنيات
المضمر وحكم نون الوقاية مع ياء المتكلم

ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف في مابعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا الحقته تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ودع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير في الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها وحمل على اخواتها خلاف الاصل ومن وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر

قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما اتم التسع فاذ حل فيها لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لا لحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق لمرجع وذلك بحسب المفهوم

المبنيات

المضمر وشرط الفصل بالضمير المرفوع

المبنيات
المضمر ضمير الشان يفسر بالجملة بعده

اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مونثا وحسن تانيثه اذا كانت العمدة فيها مونثا لتحصل المناسبة يفسر ذلك ضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه الحصة من الجنس المذكور والظ ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة لبيان الواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية او لا وايضا يلزم استدراك قوله تفسير بالجملة بعده فعلى هذا لو لم تحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ بالكلية لا انه منسيا حال كونه منصوبا ضعيفا اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان

المفتوحة اذا خُففت فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر
دعوٰهم اَنِ الحمدُ لله رَبِّ العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لتعلقها بالتشديد الواقع فيها
وبعد تخفيفها وجدوا اِنِ المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى وَاِن كُلًّا لَمَّا
ليوفينّهم ولم يجدوا اَنِ المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع اَنّ اَنّ المفتوحة اقوى شبها
بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان
لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب
ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع اَن المفتوحة اذا خففت

المبنيات

اسماء الاشارة وتعريفه

اسماءُ الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات بحسب الاصطلاح ما وُضع اى
اسماء وُضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان
الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى
معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية محمول على التجوز
وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهى اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد
والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذانِ رفعا وذينِ
نصبا وجرا اى وذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه
وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله هى مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا
كل واحد منها بحال خبر له ويجئ فى بعض اللغات ذان فى جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه

المبنيات

أسماء الاشارة والفاظها

قوله تعالى انّ هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثنّ منها الا هي وذي وتي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سائرها الفرعيتها وتي تقلب الالف ياء وته وذه تقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها ولمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدًّا وقصرًا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسب الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حروف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين

فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقي الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اى تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا و ذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا الحولق يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لاتقل ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الأخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتالك وذانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اى هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر جاء

المبنيات

اسماء الاشارة والفاظها

كسرة الهاء الثانية فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه
واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود
من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون
جزءا تاما ان كان جزءا تميزا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد
بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ
والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد
والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد
الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها
لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها
معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية
ولقائل ان يقول يمكن ان تعرف الصلة بما لا تتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال
الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا
يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ
في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث
ولما كانت الصلة بعينية اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون

المبنيات
الموصول

بحسب الواقع الاخبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون
للموصول ولغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينها بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم
جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير
له اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة
تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهى اى
الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى
المؤنث ويكونان بالالف فى حال الرفع والياء فى حال النصب والجر والاولى على وزن
العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى جمع المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر واللائى
بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل
مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث
وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء
والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها
ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار واية بمعنى التى نحو
اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص
مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى او التى قال الشاعر ع وبئرى ذو حفرت وذو طويت

الموصول وتفصيل الفاظه

المبنيات

الموصول وحكم الاخبار بالذي

اى التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذي صنعت

والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اى

العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولاً يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة

لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له

اى لمن يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه

ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا

قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني فى الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به

لابد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم

يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت

ان تخبر عن جزء جملة بالذي اى باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان الباء ليست

بصلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اى اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها

فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذي فى الجملة الثانية

يعنى فى موضعه الذي كان له فى الجملة الاولى ضميراً لها اى لكلمة الذي واخرته اى المخبر عنه

عن الضمير خبراً نصب على الحال وضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبراً متاخراً فاذا اخبرت

مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى

موضع ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيداً والمراد بموضعه محله الذي كان له فى الجملة الاولى

وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي و
قلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية
الخاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لاتكون الا
اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني
للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا
وعسى وليس لايجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلايخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط
ان لايكون في اول ذلك الفعل حرف لايستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين
وسوف وحرف النفي والاستفهام فلايخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني
اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور
الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا
تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار
بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير
المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي
الصفة بدون الموصوف فلايجوز في ضربت زيدا العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون
العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت
عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون

المبنيات
الموصول وتعذر الاخبار
بالذي

المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذا امتنع في الحال لان الحال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فبقي ذلك الغير بلا ضمير وكذا امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع

المبنيات
الموصول واحوال ما الاسمية

وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو شعر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال + اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا + اي

شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجي تامة ولا صفة وايٌّ للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فالموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقاً فلم جعلها المص كمن التي لا تقع صفة اصلاً واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا ايثار كما في الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم تستثن الموصوفة البنائية مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفرداً معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانياً وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت

المبنيات
الموصول وكون اي واية معربة ومبنية

اي صنعته فاما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس و ح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء و ح جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول الفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب

المبنيات
اسماء الافعال وتعريفه

اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر والماضي اللذين هما من اقسام مبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فما قيل أفّ بمعنى اتضجر واوّه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت وعبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا

المبنيات
اسماء الافعال و الفاظها

موضوعا لكلمة اهمل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر باله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا الحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياسي اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد بمعنى قم واقعد فلهذا يؤول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظ واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين

وجوهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه و فعال حال كونه علماً للاعيان
اي لعين من الاعيان وانما قال علماً ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج عنه باب
فجار لانه وان كان علماً كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثاً صفة علماً وذكره
للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علماً للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل
الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلاً ووزناً ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره
اي الا في فعال علماً للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون
الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو
حضار علماً لكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء
لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

المبنيات اسماء الافعال والاصوات

الاصوات اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم
تلزم المصدرية فصارت اسم فعل فالاول مثل واهاً للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه وصه
وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتاً ساذجة و
لم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول
المتندم او المتعجب وي وقح لا تقدر ان تحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان تصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصداً الاصدار
ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان

اما الزجر او لدعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وج ايضا لا تقدران تحكم عليه او به و
هذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت
قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق عند حكاية صوت الغراب فهي في هذه
الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات
ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريانها
مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم
الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما
عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به البهائم يعني مثلا اي لاناختها
او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع
فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها
على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب
والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت
الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير
تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من

المبنيات
الاصوات وتعريفه
والمركبات

المبنيات
المركبات وحكم جزأيها

تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزأي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزأيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه تخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيأة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى فلا شك انه يفهم من ظاهر الهيأة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيأة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيأة تركيب احد جزأيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيأة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر فحذفت الواو وركب عشر مع خمسة بناء على ان معناه مجموع العددين ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزأيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه

لا تيضمن الحرف لانه لايراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لامطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لامطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ماذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولايتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لاتسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر يتضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لاباعتبار ان اصله حادي وعشر اولا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لافرق بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه لايبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخرهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك

المبنيات

الكنايات ومعناها اللغوي والاصطلاحي

جاءني فلان وانت تريد زيدا او المراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه و لا كل بعض بل بعض معين فكأنهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منها كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كأين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فمرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى

المبنيات
الكنايات وتفصيل الفاظها

تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جُعل مميزها كذلك لانه لو جُعل كاحد الطرفين لكان تحكمًا وكم الخبرية

مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجلٍ عندي وكم رجالٍ عندي كما تقول

مائة ثوبٍ وثلثة اثواب وانما جاء مفردًا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعًا لان العدد الكثير فيه

ما ينبئ عن كثرة صريحًا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جُعل جمعية مميزها كانها نائبة عن معنى

التصريح بها وتدخل من فيهما اى في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجلٍ ضربت وكم

من قريةٍ اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملكٍ وكم من قريةٍ وذلك لموافقته

جرّ المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظمٍ ولا نثرٍ ولا دل على

جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوّز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سَلْ بَنِي اِسْرَاءِيْلَ

كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ استفهامية وخبرية ولهما اى لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام

لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليُعلم من اول الامر انه من اى نوعٍ

من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه

عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل

كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا ثم بيّن

موقع كل منهما بقوله فكلّ منهما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظًا

او تقديرًا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبًا معمولًا

على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل وعلى هذا لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم رجلا ضربت

المبنيات
الكنايات حكم الاستفهامية والخبرية

فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات

فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلاً ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت

في المفعول المطلق وكم يوماً سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلامٍ ملكتُ وكم ضربةٍ ضربتُ وكم

يومٍ سرتُ وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظاً او مقدراً ليدخل في قاعدة النصب

مثل قولك كم رجلاً ضربته اذ جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلاً غير مشتغل عنه

اي كم رجلاً ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلاً مقدراً غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب

(مبتدأ ١٢ — خبر مقدم ١٢ — خبر)

وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلاً غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة

الرفع وكل ما قبله اي كل احد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهماً اشتريت

او بكم رجلٍ مررت او مضاف نحو غلام كم رجلاً ضربت وعبد كم رجلٍ اشتريت فمجرور بحرف الجر

او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار

عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسماً كان او حرفاً مع المجرور

كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظاً ولا تقديراً فعل ولا شبه فعل غير

مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل كان مجرداً عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع

مبتدأ ان لم يكن ظرفاً نحو كم رجلاً ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة

استفهاماً واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان

ظرفاً نحو كم يوماً سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار عامل الكائن فيه

المبنيات

الكنايات وكون كم في محل الجر والرفع

المبنيات
اسماء الاستفهام و الشرط والقاطعة

وداخل فی قاعدة الرفع ثانیا القیامه مقام عامله الذی هو خبر المبتدأ وکذلک ای مثل کم فی تأتّی الوجوه الاربعة الاعرابیة بالشرائط المذکورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنی انه یتأتّی تلک الوجوه فی جمیع هذه الاسماء لا فی کل واحد منها وهی مَن وما واَیّ واَینَ واَنّی ومتی مشترکة بین الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وکیف واَیّان مختصتین بالاستفهام فمَن وما اذا کانتا استفهامیتین یتأتّی فیهما الوجوه الثلثة الاول نحو مَن ضربتَ وما صنعتَ ومَن مررتَ وغلامَ من ضربتَ ومن ضربتَه وما صنعتَه ولا یتأتّی فیهما الرفع علی الخبریة لامتناع ظرفیتهما واذا کانتا شرطیتین فکذلک یتأتّی فیهما تلک الوجوه الثلثة نحو مَن تضرِبْ اضرِبْ وما تصنعْ اصنعْ ومَن تمرُرْ امرُرْ وغلامَ مَن تضرِبْ اضرِبْ ومَن یأتنی فهو مکرَمٌ وما تقدّموا لانفسکم من خیرٍ تجدوه عند الله ولا یتأتّی فیهما بل فی جمیع اسماء الشرط الرفع علی الخبریة فانه لا یقع بعدها الا الفعل ولا یصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفیة من هذه کمتی واینَ وایّانَ وکیفَ واَنّی واذا ان لم تجر بجارٍ نحو من اَینَ فلا بد من کونها منصوبة علی الظرفیة وعن بعضهم اَنّ اذا قد تخرج عن الظرفیة وتقع اسما صریحا نحو اذا یقوم زیدٌ اذا یقعد عمروٌ ای وقتُ قیامِ زید وقتُ قعودِ عمرٍو فهی مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضی وانا لم اَعثُر لهذا علی شاهد من کلام العرب ماهو لازم الظرفیة یرتفع فی الاستفهام محلا مع انتصابه علی الظرفیة اذا کان خبر مبتدأٍ مؤخرٍ نحو متی عهدُک بفلانٍ ای متی کائنٌ عهدک به واما اَیّ فیتأتّی فیه الوجوه الاربعة کلها فانه قد یقع فی محل الرفع بالخبریة ایضا علی تقدیر انتصابه علی الظرفیة نحو اَیّ وقتٍ مجیئک ای اَیّ وقتٍ کائنٌ مجیئک

المبنيات
اسماء الاستفهام كم الخبرية والاستفهامية
في تمييز كم

فای وقت علی تقدیر انتصابه بالظرفیة مرفوع المحل بالخبریة والوجوه الباقیة مثل ایهم ضربت وبایهم مررت وایهم قائم وفی مثل کم عمة لك یا جریر وخالة یعنی فیما احتمل الاستفهام والخبر وذکر الممیز وحذفه ثلثة اوجه هکذا فی کثیر من النسخ وفی بعضها فی مثل تمییز کم عمة ای ما هو تمییز باعتبار بعض الوجوه فعلی النسخة الاولی یحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة فی کم احدها رفعه بالابتداء والآخران نصب علی الظرفیة وعلی المصدریة فانه اشار فیما سبق بقوله منصوبا معمولا علی حسبه الی کثرة وجوه النصب ولا یخفی ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعراب کم ویحتمل ان تعتبر فی ممیزها اعنی عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامیة کانت او خبریة والآخران النصب علی تقدیر کونها استفهامیة والجر علی تقدیر کونها خبریة ولا یخفی ان هذا الوجه مبنی علی اعتبار جواز حذف ممیزها وهو غیر مذکور فیما سبق فکان الالیق تاخیر هذا عن قوله وقد یحذف فی مثل کم مالك واما النسخة الاخری فلا تحتمل الا الوجه الاخیر والبیت للفرزدق یهجو جریرا وتمامه * فدعاء قد حلبت علی عشاری * الفدعاء المعوجة الرسغ من الید او الرجل فتکون منقلبة الکف او القدم یعنی انها لکثرة الخدمة صارت کذلك وهذا خلقة لما نسبها الی سوء الخلقة وانما عدی حلبت بعلی لتضمنه معنی ثقلت ای کنت کارها لخدمتها مستنکفا منها فخدمتنی علی کره منی واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشی وهی ابلغ فی الذم من خدمة الاناسی والعشار جمع عشراء وهی التی اتی علی حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذی من الحلب لا تطیع بسهولة ففی حلبها زیادة مشقة وفی ذکر عمة وخالة اشارة الی رذالة طرفیه ابیه وامه فالاستفهام علی تقدیر النصب علی سبیل

التہکم کانہ ذہل عن کمیۃ عدد عماتہ وخالاتہ فسأل عنہا وکونہا خبریۃ علی تقدیر الجر علی سبیل التحقیق ای کثیر من عماتک وخالاتک حلبت علی عشاری واذا حذفت الممیز ای کم مرۃ او کم حلبۃ علی التہکم او کم مرۃ او حلبۃ علی التکثیر فارتفاع عمۃ علی الابتداء وصحح توصیفہ بقولہ لک خبرہ قد حلبت وکم استفہامیۃ کانت او خبریۃ علی تقدیر ارتفاع عمۃ فی موضع النصب لان الفعل الواقع بعدہا مسلط علیہا تسلط الظرفیۃ او المصدریۃ واذا رفعت عمۃ رفعت خالۃ وفدعاء و اذا نصبتہا نصبتہا و اذا خفضتہا خفضتہا و ذلک واضح وقد یحذف ممیز کم استفہامیۃ کانت او خبریۃ فی مثل کم مالک وکم ضربت ای فی کل مثال قامت قرینۃ دالۃ علی المحذوف فانہ اذا سئل عن کمیۃ مالک واخبر عن کثرتہ فظاہر الحال قرینۃ علی انہ سؤال عن کمیۃ دراہمک او دنانیرک او اخبار عن کثرتہا فمعناہ کم درہما او دینارا او کم درہم او دینار مالک فکم فی ہذا المثال مرفوع علی الابتداء و مالک خبرہ واذا سئل عن کمیۃ ضربک بعد العلم بوقوعہ او اخبر عن کثرتہ فظاہر ان السؤال او الاخبار انما ہو بالنسبۃ الی مرات ضربک ای کم مرۃ او مرۃ ضربت او الی ضرباتک ای کم ضربۃ او ضربۃ ضربت فکم فی ہذا المثال اما منصوب علی الظرفیۃ او المصدریۃ والفرق بین المعنیین اذا کان المصدر للنوع فظاہر واذا کان للعدد فالملحوظ فی الظرفیۃ اولا الزمان الدال علیہ الالفاظ الموضوعۃ للزمان وفی المصدریۃ اولا الحدث الدال علیہ لفظ المصدر ویحتمل ان یکون المثال الثانی بتقدیر کم رجلا او رجل ضربت فعلی ہذا التقدیر یکون کم منصوبا علی المفعولیۃ الظروف ای الظروف المعدودۃ من المبنیات المعبر عنہا عند تعدادہا ببعض الظروف فلا حاجۃ الی

المبنیات
اسماء الاستفہام والشرط
فی حذف ممیز کم والظروف

المبنيات الظروف وشرط بنائها

ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه
عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه أعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل سميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صارت غايات
ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه و
اختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل
تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان
يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر شعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا + اكاد اغص بالماء
الفرات + فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم انما
اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي الاول هو
الحق واجري مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف
المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما
فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو فعلت هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال
غير بعدهما ولذلك اجري مجرى الظرف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها
بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان
ولا تضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي في اكثر الاستعمالات وقد جاء
ع اما ترى حيث سهيل طالعا + فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اما ترى

المبنيات
الظروف وحكم اذا الشرطية والفجائية

مكان سهيل طالعا آخره ع نجم الضيئ كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غائبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر فى الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعملت فى الماضى كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل للشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها فى الشرط مثل ان ولو وقد تكون اى اذا للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجأة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين

المبنيات
الظروف وحكم اذ واين وانى

اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ اللفظية وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا لم تبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد تكون للمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت احمر البسر وقد تستعمل مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكره المص ومنها

اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء

أَنّٰى زيد بمعنى كيف وأَنّٰى القتال بمعنى متى و منها متى للزمان فيهما أَىْ فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج و منها ايّان للزمان استفهامًا مثل متى نحو ايّان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضًا و منها كيف الكائنة للحال استفهامًا اى حال شيٍ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو وتستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيأة تجلس اجلس ومطلقًا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبًا او ماشيًا و منها اى من الظروف المبنية مذ و منذ بنيا لمواضعتهما مذ و منذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول مدة زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ و منذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكمًا نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرًا واحدًا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرًا واحدًا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكمًا نحو ما رأيته مذ يوم لقيتنى

(بين الحاشيتين:) المبنيا الظرفى وحكم متى وايان وكيف ومذ ومنذ

فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جهل الوقت المجهول
اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة و تارة يكونان بمعنى جميع
المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد
بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته
مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر
نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كتب على هذه الصورة مثقلة
كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب وما خرجت مذ ان ذهبت والجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ
زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما
عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك على هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد
من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة
وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا
مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بنظر فيهما
كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف
المقصورة و لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون
الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون و لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد

المبنيات
الظروف وحكم لدى لدن
ولد

المبنيات
الظروف وجواز بنائها المضافة الى الجملة واذ

بفتح اللام وسكون الدال وكذا بضم اللام وسكون الدال وكذا بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد تنصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطلٌ زيتًا ولذلك تحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قطّ مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اى لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حملت على اختها عوض ومنها عوضُ بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوضُ وبناء عوضُ على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبلُ وبعدُ بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه

ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب لا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

الاسماء المعرفة وتعريفها وهي ستة انواع

اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع ليوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصورت ذات زيد

اشارة به الى ان هذا تقسيم آخر للاسم ١٢ ح

الاسماء المعرفة وهي ستة انواع

ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته أو الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ أسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني أسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد باخليته قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا تستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول

والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعمال فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تناولا بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية ترتيبا في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب

الاسماء
العلم وتعريفه
اعرف المعارف

فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم ألتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان
يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر
الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة
بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها
فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه
بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات
كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك
فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها
بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء
منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل احد واحد منها وكمية
الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم
والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء
العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود ومعدود
منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا
سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان
لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم

الاسماء النكرة واسماء العدد وتعريفهما

يلوح لنا عند بعض الحُسّاب من العدد ولمّا كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجلٍ ورجلين وذراعٍ وذراعين ومنٍ ومنّين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اِمّا بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان اوباسقاطها كثلثٍ الى تسع اوبالتثنية كمئتين والفين اوبالجمع كمئات والوفٍ وعشرين اوبالتركيب اضافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر اوبالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحدٌ الى عشرة ومائة والفٌ تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحدٌ اثنانِ في المفرد المذكر وتثنية واحدةٌ ثنتان وثنتانِ في المفرد المؤنث وتثنيتها على ماهو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجالٍ وثلث الى عشرٍ بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرًا احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلًا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغيّر الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلًا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاءً للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنسٍ واحدٍ فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة

الاسماء

اسماء العدد واصولها التي يتفرع منها باقيها

فانّ التانيث فيهما من جنسين وامّا تذكير الثانى فى احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير فى ثلثة عشر والتاء فى ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث ولهذا احكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث وفى اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان وامّا تانيث الجزء الثانى فى المؤنث لانه لمّا وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب فى المؤنث اى من عشرة تحرزا عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فى ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهى اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهى ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق وهى عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر احدى وعشرون فى المؤنث ولمّا غيّر الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان وثنتان وعشرون فى المؤنث وثلثة وعشرون فى المذكر وثلث وعشرون فى المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بالتاء الى تسع وتسعين وتقول

الاسماء
اسماء العدد وكسر الشين وسكونها فى العشرة

فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز العكس في العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معديكرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاء القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فرعيت زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع

اسماء العدد وحكم الياء في ثماني عشرة

الاسماء
اسماء العدد وحكم مميزها

لفظاً نحو ثلثة رجال او معنىً نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضاً فلانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعاً فليطابق المعدود العدد لا فى ثلث مائة الى تسع مائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميّزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان تجمع فيقال مِئات او مِئين لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو مِئُون والثانى جمع المؤنث السالم وهو مِئات ولا تجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مِئات لكنهم كرهوا ان يلى التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجئ بعد ما هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين اى الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فى العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هى فى صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هى فى الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيّروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئاً واحداً وانما جوزوا ثلث مائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئاً واحداً ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوباً صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلاً ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما وجمعه اى جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها فى الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل

بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الف رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكن لا نم ان مميز الاثنين كك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كمائة اثنا رجل قلت

اسماء العدد ولا يميز واحد واثنان

لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها
وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا مميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز
اي بجواهر حروفه المصورة بهيأة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين او
علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد
على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق
العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء
انما يكون لافادته اي لافادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح
به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك
التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي
في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا
انقص ازيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو
باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه
اثنين وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا
والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث
لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه
مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبة

الاسماء
اسماء العدد ولا مميز لواحد واثنان

من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى والثانية

فى المذكر والاولى والثانية فى المؤنث لكن من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد و
اى اذا وقع فى المرتبة الاولى والثانية ١٢ ارح

الواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر

والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث وكذلك الثانى عشر و

الثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان

بمعنى المصير اولا حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث فتقول فى المؤنث الثانية والثالثة
وكذا فى عدم الحاجة الى التمييز ١٢ اعصم

والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين من
سواء كان مركبا او امتزاجيا او اضافيا ١٢ رحمن

المركب كما تذكرهما المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى
فى الحادى عشر والثالث عشر ١٢

للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة

والعشرون ومن ثم اى من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف

اضافتاهما فلاختلاف اضافتيهما قيل فى الاول اى فى المفرد من المتعدد المقول باعتبار

تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما اى الاثنين ثلثة من

قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المفرد من المتعدد

باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه

اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم

جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول فى اضافة ما زاد
اذا المتبادر منه الواحد الاخير ١٢ م

الاسماء

اسماء العدد حكم اسم الفاعل من العدد

على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من

احد عشر متأخر بعشر درجات بناءً على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة

لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى

حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناءً عنه بذكره في المركب الثاني

وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب

للبناء وتبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث

ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته

(الانجرار بالفارسية كشيدن)

واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة

التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقية كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب

اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات

السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من

المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث

لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة

كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها

(وهو صاحب المفصل)

للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانتِ وهو

اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس

الاسماء المذكر والمؤنث وتعريفهما

الاسماء
المؤنث واحكام اسناد الفعل اليه

الحيوانِ كامرأةٍ في مقابلة رجل وناقةٍ في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرًا او حكمًا بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمةٍ مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعينٍ مثال للتانيث اللفظي تقديرًا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عُيَيْنة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لكيلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل ايضا لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفصل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث

الحقیقی منقولا عما یغلب فی اسماء الذکور کزید اذا سُمّیت بہ امرأۃ فانہ مع الفصل یجب اثباتہا
نحو جاءت الیوم زیدٌ لرفع الالتباس وحکم ظاہر الجمع لاضمیرہ فان الحاق التاء او ضمیر
الجمع فیہ واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غیر جمع المذکر السالم لانہ لو کان جمع المذکر
السالم لم یجز تانیثہ فلا یقال جاءت الزیدون ولا الزیدون جاءت مطلقا ای
سواء کان واحدہ مؤنثا نحو اذا جاءک المومنات او مذکرا نحو جاءت الرجال حکم ظاہر
غیر المؤنث الحقیقی فانت بالخیار ان شئت الحقت التاء بہ وان شئت ترکتہا نحو جاءت
الرجال وجاء الرجال وضمیر جمع الذکور العاقلین من جموع التکسیر غیر جمع
المذکر السالم فانہم اذا جمعوا اسالما فان ضمیرہم الواو لا غیر فیقال الزیدون جاؤا ولا
یقال جاءت فعلت ای ضمیر فعلت وہو المستکن فیہ المقرون بالتاء الساکنۃ للتانیث
نظرا الی کونہ مسندا الی ضمیر مؤنث ۱۲ ح
بتاویل الجماعۃ نحو الرجال جاءت وفعلوا ای ضمیر فعلوا یعنی الواو لکونہا موضوعۃ لہذا
نظرا الی کونہ مسندا الی ضمیر جمع المذکر العاقل ۱۲
النوع من الجمع والنساء والایام ای ضمیر النساء وما یماثلہا فی کونہ جمع المؤنث وان
لم یکن من العقلاء کالعیون وضمیر الایام وما یماثلہا فی کونہ جمع المذکر غیر السالم فعلت
وفعلن ای ضمیر فعلت مقرونا بتاء التانیث بتاویل الجماعۃ وضمیر فعلن ای بالنون اما
فی جمع المؤنث فظاہر لان ہذہ النون موضوعۃ لہ واما فی جمع المذکر الغیر العاقل کالایام
فلانہ لا اصل لہ فی التذکیر کالرجال فیراعی حقہ فاجری مجری المؤنث وفی الحواشی
الہندیۃ موافقا لشرح الرضی ان النون موضوعۃ لجمع غیر العقلاء کالواو وضعت

الاسماء
المؤنث واحکام اسناد
الفعل الیہ

جمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري
مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون
مكسورة قولنا مع لواحقه والا لاصدق التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما
لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح
ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة
التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات في
صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق
او اللاحق وحده او مع الملحوق به ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها
على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شئ صح ان يقال هذه الامور
الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه
اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من
جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد لا لمشترك بينهما ولو اريد بقوله
مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى
فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا تجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا
يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم
فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار

الاسماء

المثنى وتعريفه وفوائد القيود فيه

الاسماء المثنى وطريق بناء تثنية الاسم المقصور

معنيين مختلفين هما الاب والام وكذا ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل للام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتحد فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرآن ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثير يؤول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يؤول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم قال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقته علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة وسمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى

الاسماء
المثنى وطريق بناء تثنية
الاسم الممدود

وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعداً من الرباعي
والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واواً اعتباراً للاصل حقيقة او حكماً وخفة الثلاثي بخلاف
ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن
ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكماً بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان في متى
حيث جاء متى ممالاً او كان على اربعة احرف فصاعداً اصلية كانت الالف كالاعلى
والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتباراً للاصل فيما اصله الياء
حقيقة او حكماً وتخفيفاً فيما زاد على ثلثة احرف و الاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي
غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف
وتشديد الراء الجيد القراءة او المتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها
واواً نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان
اصلها كان حمرا بالفين احدهما المد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها
طرفاً بعد الف زائدة قلبت واواً فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي
ان لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت
الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء
نحو حمرايان والاعرف قلبها واواً والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون
للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء

فان اصلهما كساوٌ ورداى فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت فى الصورتين كما فى قراء وثانيهما قلب الهمزة واوًا لان عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوًا وفى الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء الارداان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغى ان يقول المصـ والافوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا نما حكم باشتهار غير ما وقع فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وتحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التى قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان فى خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحدة من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع فى حشوه وقيل خصى والى مستعملان وهما لغتان فى خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان

الاسماء المثنى وحذف نونه للاضافة

الاسماء
المجموع وتعریفه وفوائد القیود فیه

حذفُ النون قاعدةٌ مستمرةٌ اتی فی بیانه بالفعل المضارع المفید للاستمرار بخلاف حذف تاء التانیث اذ لیس قاعدةً بل وقع علی خلاف القیاس فی مادةٍ مخصوصةٍ فلهذا اتی فی بیانه بالفعل الماضی **المجموع مادلّ** ای اسمٌ دلّ **علی جملة آحادٍ مقصودةٍ** ای یتعلق بها القصد فی ضمن ذلک الاسم **بحروفِ مفرده** ای بحروفٍ ہی مادةٌ لمفرده الذی ہو الاسم الدال علی واحدٍ واحدٍ من تلک الآحاد حالَ کون تلک الحروفِ متلبسةً **بتغییرٍ ما** بحسب الصورة اما بزیادةٍ او نقصانٍ او اختلافٍ فی الحرکات او السکنات حقیقةً او حکماً فالجار فی قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دال او بهما علی سبیل التنازع وقوله بتغییر ما ظرف مستقرٌ حال من الحروف ودخل فی قوله بتغییر ما جمعا السلامة لان الواو والنون فی آخر الاسم من تمامه وکذا الالف والتاء فتغیرت الکلمة بهذه الزیادات الی صیغةٍ اخری وقوله مادل علی آحاد جنس یشمل الجموع واسماء الاجناس کتمر ونخل فانها وان لم تدل علیها وضعاً فقد تدل علیها استعمالا واسماء الجموع کرهط ونفر وبعض اسماء العدد کثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فانه اذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالاً فبقوله بحروف مفرده وکذا بقوله بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما کان الفارق بینه وبین واحده التاء ونحو رکب مما ہو اسم جمع لیس بجمع علی الاصح بل الاول اسم جنس والثانی اسم جمع کالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بینهما ان اسم الجنس یقع علی الواحد والاثنین وضعاً بخلاف اسم الجمع فان

قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضًا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء المجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا كضمة قفل واذا كان جمعا كضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو و الضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بذكره في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة

الاسماء
المجموع وبيان قسميه
الصحيح والمكسر

وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين و ان كان آخره اى آخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير لتدل الفتحة على الالف المحذوفة مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتشبه صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى

الاسماء المجموع وشرط صحة جمعيته اسما

الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان
صفة من الصفات غير علم كاسمى الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى له شرط فالشرط الاول
كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل
فعلاء اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون
المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل
التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة
والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو فى تلك
الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل
سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون
ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها
والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة يتناول
الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح
وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث
لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى
وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث
مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس

الاسماء
المجموعة جمع تصحيح
صفة

الاسماء المجموع وشرط جمعيته بالواو والنون

وتحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر فى التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما الحق اى جمع الحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال فى جمع حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة و زينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بجيد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسماوات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر

فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اى جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلاله وويحاله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا

المصدر وتعريفه وفوائد القيود فيه

مطلقًا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين و ثلثين كما بُيّن في كتب التصريف ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال (مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا) الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس و حال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين و الجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيهما محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان

الاسماء المصدر وشرط عمله وحكم معموله

بارز لم يكن مضمراً فيه بل مضمر مطلقاً فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج
مثل ضربي زيداً حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهراً ولا مضمراً نحو
اعجبني ضرب زيداً لان النسبة الى فاعل ما غير مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه
عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل
مع ان اعماله منوناً اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا
دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولاً به او ظرفاً
او مفعولاً له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد و ضرب يوم الجمعة وضرب
التاديب واعماله اى اعمال المصدر متلبساً باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله
مقدر بان مع الفعل فكما لا تدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا تدخل على المصدر
المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقاً بين شئ وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن
شئ من المصادر المعرفة باللام عاملاً في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو
لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار
ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكوراً نحو ضربت ضرباً زيداً او محذوفاً غير لازم نحو
ضرباً زيداً وان كان اى المصدر مفعولاً مطلقاً واقعاً بدلاً منه اى من الفعل وهو
ما كان حذف فعله لازماً نحو سقياً له وشكراً له وحمداً له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان

الاسماء
المصدر واضافته الى المفعول

عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله وجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني مالم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السواء

اسم الفاعل وتعريفه وفوائد القيود فيه

اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما اجمل مرة يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك قوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ايضا ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج

اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة الى ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع لما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلک ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية مامعناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من المجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل

الاسماء
اسم الفاعل وبناء صيغته وشرط عمله

فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك كما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي لشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول والموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال

الاسماء
اسم الفاعل وشرط عمله

الاسماء اسم الفاعل وابنية ما وضع منه للمبالغة

او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب بالمقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة حينئذ عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه

فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيدٌ ضرّابٌ ابوه عمرًا الآنَ او غدًا و مررت بزيدٍ الضرّابِ عمرًا الآنَ او غدًا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة و كذلك المجموع منهما مصححًا كان او مكسّرًا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردًا فى العمل وشروطه لعدم تطرق الخلل الى صيغته المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان و الزيدون ضاربون عمرًا الآنَ او غدًا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرًا الآنَ او غدًا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب و مع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلٰوةَ بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذابَ بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعًا لمن وقع عليه اى لذاتٍ ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذاتٍ ما وقع عليها الضرب واحترز باقامته من مقام ما مرّ فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر و قوله لمن وقع عليه يخرج

الاسماء
اسم المفعول وتعريفه وفوائد القيود فيه

الاسماء
الصفة المشبهة وتعريفها وفوائد القيود فيه

ماعدا المحدود وكاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقاً سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر في اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفاً باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غداً او المعطى غلامه درهما الآن او غداً او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازماً ابتداءً او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يتحقق رحيم الا من رحُم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له كالكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع

الاسماء
الصفة المشبهة وتقسيم مسائلها

فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانها بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا تجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسألة لانه يسأل عن حكمه و يبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب

الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى مفصل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه لصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة

الاسماء الصفة المشبهة وامثلة اقسامها

الاسماء الصفة المشبهة ومنها ممتنعان

المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحداً منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام (اي من اقسام الصفة المجردة) ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة اوغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم لما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على احد التخفيفين اعني حذف التنوين

ولا يتعرض لاعظيها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة

والذي اجازها بلا قبح نظرا الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين

والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام الثلثة المذكورة وهي

خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة

اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه

بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن

وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من

غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول

مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه

غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن

الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابط بالموصوف

لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة

يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة

لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل فكما

ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا

اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب وتجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث

الاسماء

الصفة المشبهة منها

حسن وقبيح

١١ قوله فتؤنث اي اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا تؤنث وتثنى وتجمع اذا كان الموصوف مؤنثا ومثنى ومجموعا ١٢ عبد الرحمن رحمه الله

انث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه وحسنة وجها وتثنى اى الصفة

اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة

اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول

غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى

ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول

منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة

فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله

وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه

وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا

قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول

الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان للمعطى

او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف

وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

الاسماء — اسم التفضيل وتعريفه وفوائد القيود فيه

اسم التفضيل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل او

وقع عليه التعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره

فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات

متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من
فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد
بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة **وهو** اي اسم التفضيل من حيث صيغته **افعل** للمذكر وفعلى
للمؤنث وان كان بحسب الاصل ما يدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل أخير وأشر فخففا بالحذف
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل **وشرطه ان يبنى** اي اسم التفضيل **من**
حدث ثلاثي لا رباعي **مجرد** لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي
والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على
ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي
او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي
مجرد او بعض حروف رباعي مجرد وكلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من
اصوله او من زوائده او ممتزجا منها فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى **ليس**
بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون **ولا عيب** ظاهري لان منهما اشتق
افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما
لالتبس ان المراد حمرة وعورا او زائد الحمرة او العورة هذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان
افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة

(المفهوم من قوله يبنى) — (اي كل هذه الحروف اي حروف افعل) — (المراد معناه الاصطلاحي لا اللغوي) — (احتراز عن اجل ما كان فيه عيب باطني)



الاسماء
اسم التفضيل وشرط بنائه من
غير الثلاثي

مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والأولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل مشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه (بالضم وبفتحتين الاداني) في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي (اي لا افقد نفسي) ولا اضل وتقلد ذات ليلة (زائدة) اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي (اي في هذا الجواب) جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول

فانه لو اشتق لكل منها قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس فى مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية و على هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهى استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقى فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه و ذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو فى حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا تكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر ولست بالاكثر منهم حصى ٭ وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ او انه من مع مجروره اى اكبر من كل شئ فاذا اضيف اى اسم التفضيل

فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل للشئ على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان تقصد به زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشؤه او مسكنه ويجوز في النوع

الاسماء
اسم التفضيل وكونه مضافا
للتوضيح

الاسماء
اسم التفضيل واحكام
انواعه

الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان الموصوف مونثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي يستعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لامتناع لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر وكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر اي الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى

قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مُظهراً او مضمراً بل ان
وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هُوَ اَعْلَمُ مَنْ يَّضِلُّ
عَنْ سَبِيلِه اى اعلم من كل واحد يعلم مَنْ يَّضِلُّ واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها
ايضاً بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا
والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا واما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا
العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس فعل بمعناه فى الزيادة
ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
بعُدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل
صفة اى وصفاً سببياً هو فى اللفظ لشئ معتمداً عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه
او حالا وهو فى المعنى صفة لمسبَّبٍ مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره
مفضّلٍ ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشئ الذى
اعتبر اولاً على نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره
اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثانى مفضلا عليه منفياً
خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما
رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشئ الذى ثبت له اسم
التفضيل فى اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل

الاسماء

اسم التفضيل والبحث فى مسألة الكحل

الاسماء
اسم التفضيل والبحث في
مسألة الكحل

باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف اولم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستقف فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يا باها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن

الاسماء

اسم التفضيل والبحث في مسألة الكحل

في عين كل أحد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون أحسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما أن يجعل أحسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لأن نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى أصل الحسن وتوجه النفي إلى حسن رجل مقيسا إلى حسن زيد إما بالمساواة أو بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى إلى ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفت المساواة والزيادة بالطريق الأولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد أن يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة أيضا لأن الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح أن يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد أيضا فيحصل من جميع ذلك أن حسن الكحل كل عين رجل دون حسن الكحل عين زيد وذلك كمال المدح فإن قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي أن يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا أفضل أبوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فإن المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والأصل في اسم التفضيل أن يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فإذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة أن يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا أفضل أبوه من زيد فإن المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة أن يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر

الاسماء
اسم التفضيل والبحث فى مسألة الكحل

ثم اعلم لو رفع احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصل بين احسن وبين معموله
اى ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه
فى عين زيد باجنبى وهو الكحل اذ الكحل ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبى له من
هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض
(اى من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية)
له من معنى الابتداء العامل فى المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة فى معنى الابتداء
لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته
من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين
احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن فى معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة
ما رأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو اى الكحل فى عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد
ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة فى اداء مثل هذا المقصود والكلام
فيها ولما قرر مسألة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة
ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة
اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به
فى اثبات هذه المسألة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت
رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه فى عين زيد
وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة فى ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد

الاسماء

اسم التفضيل والبحث فى مسئلة الكحل

كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التى كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد فى اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد فى كونها احسن فيها الكحل منه فى غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل فى عين زيد حسنا ليس فى عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى قلت ما رايت كعين زيد الخ قولا مثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن فى المثال وان كانت المماثلة الكاملة فى ذكره اذ هو فى مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان فى مقام بيان الاختصار فى المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه شعر

مررت على وادى السباع ولا ارى ... كوادى السباع حين يظلم واديا

اقل به ركب اتوه تئية ... واخوف الا ما وقى الله ساريا

كان اصله لا ارى واديا

اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتأية مصدر تأى اي او أى كالتحية من حيي او حي وهو المكث والتأني وساريا من السري وهو السير في الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين اظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتأية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى لعقد مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى ساريا يقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيه والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه

من واوي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال

الفعل

ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اى في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى ويكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل هو اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها

الافعال

الفعل وتعريفه وفوائد القيود فيه

الافعال
الفعل وبيان خواصه والماضي

كما سبق و دخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب
الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في
الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع
ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي
الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل و دخول
السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد
و دخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي
عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا
في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص به لحوق تاء التانيث
لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بالحاقها
من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة
حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلتَ
اراد نحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلتِ ايضا
وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفرعه
وحط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل
وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل

الافعال
الماضى والمضارع و
تعريفهما

اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذى انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لابحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال و قوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما الموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس و بالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض منعه بمثل لم يضرب و جمعه بمثل ان ضربت ضربت مبنى على الفتح خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى المبنا على الحركة دون السكون الذى هو الاصل فى المبنى فلمشابهته المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موقع ضارب و شرطا و جزاء تقول ان ضربتنى ضربتك فى موضع ان تضربنى اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبنى على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح و مع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اى حال كونه متلبسا باحد حروف اتين فى اوائله يعنى الحروف التى جمعها كلمة نايت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل مشتركا بين

زمانی الحال والاستقبال علی الصحیح کوقوع الاسم مشترکا بین المعانی المتعددۃ کالعین وتخصیصہ بالجر عطف علی وقوعہ ای تلک المشابہۃ انما تکون لوقوع الفعل مشترکا وتخصیصہ بواحد من زمانی الحال والاستقبال یعنی الاستقبال بالسین فانہ للاستقبال القریب وسوف فانہ للاستقبال البعید کما ان الاسم یختص باحد معانیہ بواسطۃ القرائن وانما عرف المضارع بمشابہۃ الاسم لانہ لم یسم مضارعا الا بہذا المعنی اذ معنی المضارعۃ فی اللغۃ المشابہۃ مشتقۃ من الضرع کان کلا الشبیہین ارتضعا من ضرع واحد فہما اخوان رضاعا فالہمزۃ من تلک الحروف الاربعۃ للمتکلم مفردا مذکرا کان او مؤنثا مثل اضرب والنون لہ ای للمتکلم المفرد اذا کان مع غیرہ واحدا کان ذلک الغیر اوالاکثر مثل نضرب وکانہما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا کان او مثنی اومجموعا مذکرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثین غیبۃ ای حال کون المؤنث والمؤنثین غائبات او ذوی غیبۃ والیاء للغائب غیرہما ای غیر القسمین المذکورین وہما واحد المؤنث ومثناہ فقولہ غیرہما ای غیر القسمین المذکورین بالجر علی البدلیۃ من الغائب لانہ وان لم یصر بالاضافۃ معرفۃ لکنہ خرجت بہا عن النکارۃ الصرفۃ فہو فی قوۃ النکرۃ الموصوفۃ او بالنصب حال وہو الاولی لموافقۃ السابق وحروف المضارعۃ مضمومۃ فی الرباعی ای فیما ماضیہ علی اربعۃ احرف اصلیۃ کیدحرج اولا کیخرج ومفتوحۃ فیما سواہ ای فیما سوی ما ماضیہ علی اربعۃ احرف مثل یتدحرج ویستخرج ونحوہما

الافعال المضارع وبیان معانی حروفہ



ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام
في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد
ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون
التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة
ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع تقتضي
ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا تقبل الاعراب
واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه
وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به
للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه
اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث
والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة
في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين
والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل
به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون في حالة الرفع
وحذفها اي بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم

كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين
ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها و المضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا
في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في
حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء
في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم
و المضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة
تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض
ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان
العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رايت
رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب
الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع
فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد
نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان
بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم
عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب

الافعال المضارع المعتل واعرابه

مع تقدیره اسما غیر الاعراب مع تقدیره فعلا وعن نحو سیقوم ان سیقوم مع السین واقع
موقع الاسم لا یقوم وحده والسین صار کاحد اجزاء الکلمة وسوف فی حکم السین وعن نحو
کاد زید یقوم ان الاصل فیه الاسم وانما عدل عن الاصل لما یجئ فی باب افعال المقاربة
ان شاء الله تعالی وینتصب ای المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله
لا ابدل الالف نونا وقال الخلیل اصله لا ان فقصر کایش فی ای شیء وقال سیبویه
انه حرف براسه واذن قیل اصله اذا ان خففت وقیل اصله اذ الظرفیة فنون عوضا
عن المضاف الیه وکی وبان مقدرة بعد حتی نحو سرت حتی ادخلها وبعد
لام کی نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهی اللام الجارة الزائدة فی
خبر کان المنفی نحو ما کان الله لیعذبهم لان هذه الثلثة جوار فیمتنع دخولها علی الفعل
الا بجعله مصدرا بتقدیر ان المصدریة وبعد الفاء نحو زرنی فاکرمک وبعد
الواو نحو لا تاکل السمک وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنک او تعطینی حقی
فان الواو والفاء عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر علی الانشاء
فجعل مفردا لیکون من قبیل عطف المفرد علی المفرد المفهوم من ذلک الانشاء فیکون
المعنی فی زرنی فاکرمک لتکن زیارة منک فاکرام منی ایاک وفی لا تاکل السمک
وتشرب اللبن لا یکن منک اکل السمک وشرب اللبن معه فان التی ینتصب بها
المضارع مثل ارید ان تحسن الی مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

خين مثال النصب بحذف النون وكلمة أن التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن

هي أن المخففة من أن المثقلة ولان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة

فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي أن الواقعة بعد العلم هذه اي أن الناصبة

نحو علمت ان سيقوم وأن لا يقوم وأن التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان

لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم أن المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار

عدم التيقن يلائم أن المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في أن التي بعدها الوجهان ولن

مثل لن أبرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم

أن يكون في قوله تعالى فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي تناقض لان لن تقتضي التأبيد

وحتى يأذن الانتهاء وإذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها

على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب

بها لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كأنه سبقها حكما وكان عطف

على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل

المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد

أحد الشرطين نحو أنا اذن أخبرك اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وكلاهما

كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثال قولك لمن قال

اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ و

الافعال
المضارع ومواضع
انتصابه

قوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما بما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى التى ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ماقبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ماقبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ماقبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ماقبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذى دخله حتى الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون هى زمان التكلم بعينه وسيجيئ مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع

حكاية عن الحال الماضية فكانك كنت في زمان الدخول هيأت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيأته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا او لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم وتجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي فان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثمه اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان تجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة لانها لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك أسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

فی وقوع السبب وہو محال وجاز فی وقت حصول کان التامۃ کان سیری حتی

ادخلہا فان معناہ ثبت سیری فانا ادخل الآن ولا فساد فیہ وجاز ایہم سار حتی یدخلہا

بالرفع لان السیر فی ہذا المقام محقق والشک انما ہو فی تعیین الفاعل فیجوز ان یکون

السبب متحقق الحصول فقولہ ایہم عطف بتقدیر جاز علی جاز فی التامۃ لا علی کان

سیری حتی ادخلہا لعدم صلاحیۃ تقییدہ بقولہ فی التامۃ کالمعطوف علیہ وفی بعض

النسخ ہکذا وجاز فی کان سیری حتی ادخلہا فی التامۃ ای جاز الرفع فی ہذا الترکیب

فی وقت حصول کان التامۃ فعلی ہذا قولہ ایہم سار عطف علی کان سیری ولا فساد

فیہ ولام کی التی ینتصب المضارع بعدہا بتقدیر ان مثل اسلمت لادخل الجنۃ

وانما تقدر ان بعدہا لانہا جارۃ ولام الجحود التی ینتصب بہا المضارع ہی لام تاکید

للنفی بعد النفی لکان لفظا مثل وما کان اللہ لیعذبہم او معنی

نحو لم یکن لیفعل وہی ایضا جارۃ ولہذا یقدر بعدہا ان فان قیل اذا صار الفعل بمعنی

المصدر بان المقدرۃ فکیف یصح الحمل قیل علی حذف المضاف من الاسم ای ما کان صفۃ اللہ

تعذیبہم او من الخبر ای ما کان اللہ ذا تعذیبہم او علی تاویل المصدر باسم الفاعل

ای ما کان اللہ معذبہم والفاء التی ینتصب المضارع بعدہا بتقدیر ان فتقدیر ان بعدہا

لانتصاب المضارع مشروط بشرطین احدہما السببیۃ ای سببیۃ ما قبلہا لما بعدہا

لان العدول عن الرفع الی النصب للتنصیص علی السببیۃ حیث یدل تغیر اللفظ

الافعال
المضارع ومواضع انتصابہ

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

علىٰ تغيير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثانى ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة لتتبعد بتقديم الانشاء او ما فى معناه من النفى المستدعى جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفرلى فافوز ولا تواخذنى فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب منى او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث منى ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفى فعل فيندرج فى النفى او تمنٍّ نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير منى ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء فى تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو شعر سأترك منزلى لبنى تميم ✽ والحق بالحجاز فاستريحا ✽ بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدها بالجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع واما ثانيهما ان يكون قبلها

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

اى قبل الواو ومثل ذلك اى يماثل الواقع قبل الفا في كونه احد الاشياء الستة المذكورة واشلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اى لتجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لايجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اى بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخلة في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار ان نحو لالزمنك او تعطيني حقي اى الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى فما بعدها بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها

اى الواو والفاء واو وحتى ۱۲

فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى والظاهر ان هذا اوان

اى قوله والعاطفة ۱۲

كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جُعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليتين وهما لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله ع الا

الافعال المضارع ومواضع انجزامه

ايهذا اللائمي احضر الوغى * في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهى احتراز عما استعملت في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اى يجزم المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهى اى كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث تجزمان المضارع مع ما ولا بدونها فلا واين ومتى وهما تجزمان المضارع مطلقا سواء كانتا مع ما اولا ومامن واى وانى واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالے فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعنى ماضيا ولما مثلها اى مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اى لما بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها

واذا قلت نَدِمَ فلان ولمّا ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف
الفعل اى وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفتُ
المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول
انْ لما يضرب ومَنْ لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومَن لم يضرب وكان ذلك
لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى
يُنفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل فى
غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هى اللام المطلوب بها الفعل
ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء
وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهى هى لا المطلوب
بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى هى ضد لام
الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل
والمفعول مخاطبا اوغائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين
لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى
مسببا وفى شرح المصـ وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثانى
ولاشك ان كلم المجازاة لاتجعل الشيئ سببا لشيئ فالمراد بجعلها الشيئ سببا ان المتكلم اعتبر
سببية شيئ لشيئ بل ملزومية شيئ لشيئ وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولايلزم ان يكون

الافعال المضارع واختصاصها بجواز حذف

الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آته او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج وتحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم تجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني

الافعال المضارع وحكم كونه شرطا وجزاء

لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة

الافعال المضارع وحكم كونه شرطا وجزاء

الافعال المضارع ومواضع انجزامه

بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون اى هم يقنطون وان التى يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة
انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اى ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل
الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه
لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي
مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا اذا كان
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية
اى سببية ما تقدم له فح تقدر ان مع مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على
الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها
وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل
المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع بعدها
جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب
فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد ارادة تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ
من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة
اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر

الافعال
الامر وفوائد القيود في
تعريفه

تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور
لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه
عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه
المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد
لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب
لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله
تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر شعر
وقال رائدهم ارسوا نزاولها ÷ فكل حتف امرئ يجري بمقدار ÷ الامر هكذا
في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة
الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر
لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد
النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة
كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او
مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب بها
الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف
المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب

وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اى آخر الامر فى الحقيقة عند البصريين الوقف

والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته

للاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع

المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه

اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم

كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون

الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد

حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب

ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع

برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما

هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة

ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده

اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا

عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل اقتل بفتح الهمزة

التبس بالواحد المتكلم المعلوم واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسر الى

الضمة ومكسورة فيما سواه اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او

فتحة فانه لو ضم فی مثل اِضرِب التبس بالماضی المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم فی اعلم لالتبس بالمضارع المجهول المتکلم ولو فتح لالتبس بالماضی الرباعی مثل اُقتُل مثال لما یکون بعد الساکن ضمة واِضرِب مثال لما یکون بعده کسرة واِعلَم مثال لما یکون بعده فتحة وان کان رباعیا فمفتوحة ای فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصلٍ رُدّت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتین فی المتکلم الواحد لا همزة وصلٍ مقطوعة لذلک بعینه فعلُ ما لم یُسَمَّ فاعله ای فعل المفعول الذی لم یذکر فاعله والاضافة الفاعل الیه لادنی ملابسة او علی حذف مضاف ای فاعل فعله الواقع علیه ولا یبعد ان یراد بالموصول الفعل الذی لم یذکر فاعله وتکون اضافة الفعل الیه بیانیة هو ما حُذف فاعله واُقیم المفعول مُقامه ولم یذکر هذا القید ههنا اکتفاء بذکره فیما سبق فان کان الفعل الذی ارید حذف فاعله واقامة المفعول مُقامه ماضیا غُیّرت صیغته دفعا للَّبس بان ضُمَّ اوله وکُسِر ما قبل آخره مثل ضُرِب ودُحرِج واُعلِم واُختیر هذا النوع من التغییر لان معناه غریب فاختیر له وزن غریب لم یوجد فی الاوزان لخروج الضمة الی الکسرة ووزنُ فُعِلَ بالخروج من الکسرة الی الضمة وان کان غریبا یدل علی غرابة المعنی ایضا لکن الخروج من الکسرة الی الضمة اثقل فلا ضرورة فی اختیاره بعد حصول المقصود باخف منه ویُضَمّ الثالث مع همزة الوصل نحو اُنطُلِق واُقتُدِر واُستُخرِج لئلا یلتبس فی الدرج بالامر من ذلک الباب ویضم الثانی

الافعال
فعل ما لم یسم فاعله و
تعریفه

مع التاء مثل تَعَلَّم وتجاهل وتُدَحرِج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علّمت وجاهلت ودحرجت خوفاً للّبس هذا علة اقوله ولضم الثالث والثانى ومعتل العين اى ما يكون عينه معتلاً فقط لئلا يرد عليه مثل طُوِىَ ورُوِىَ من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين فى يُروى ويُطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفاً لئلا يرد عليه مثل عُوِرَ وصُيِدَ وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للمفعول من ماضيه لما ذكر وتبعيته ذكر المعتل العين فى المبنى للمفعول من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قِيلَ وبِيعَ اصلهما قُوِلَ وبُيِعَ نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قِوْل وبِيْع فابدلت واو قِوْل ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصاً وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضاً غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضاً على ضعف فقيل قُول وبُوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل باء

الافعال
فعل ما لم يسم فاعله وتصا
اشمامه

الماضی المجهول من معتل العین من الثلاثی المجرد باب الماضی المجهول من معتل العین من باب الافتعال والانفعال نحو اُختیر وانقید فی مجیٔ اللغات الثلث فیه اذ تیر وقید فیهما مثل قیل وبیع بلا تفاوت دون استخیر واُقیم اذ لیس فیهما لغات مثل قیل وبیع لسکون ماقبل حرف العلة فیهما فی الاصل اذ اصلهما اُستخیر واُقوم بالیاء والواو المکسورتین والقیاس فیهما اذا سکن ماقبلهما ان تنقل حرکتهما الیه وتقلب العین یاءً اذا کانت واوًا فیقال استخیر واقیم لغة واحدة وان کان ای الفعل الذی ارید حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوّله وهو حرف المضارعة نحو یُضرب ویکرم ویلتزم ویُستخرج ویُتدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتح وثقل المضارع بالزیادة ومعتل العین المبنی للمفعول تنقلب العین فیه الفا یاءً کانت او واوًا نحو یقال ویباع ویختار وینقاد ویستخار لقیام التحرک حقیقة او حکما وانفتاح ماقبلها المتعدی وغیره

الافعال
الفعل المتعدی و تعریفه

المتعدی فالمتعدی من الفعل ما یتوقف فهمه علی متعلق ای امر غیر الفاعل تعلق الفعل به ویتوقف فهمه علیه فان کل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف علی فهمه لکن نسبة الفعل الی الفاعل بطریق الصدور والقیام والاسناد فیقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند الیه ولایقال فی الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الی غیر الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان کان موقوفا علی فهم غیر الفاعل فهو المتعدی کضرب فان فهمه موقوف علی تعقل المضروب لایمکن تعقله

الابعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لايتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او تضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الأخر وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا فتلك افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا

الافعال

الفعل الغير المتعدي وتعريفه

وكأنهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي
الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة
للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه
الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة
عنه اي من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان
ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا
قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن و
كك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة
الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها هي جمع خصيصة وهي
ما يختص بالشئ ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص هذه الافعال انه اذا ذكر
احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل
مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان
مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء
الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول
فكما في قوله تعالى وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ
على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هو لا البخل

الافعال
افعال القلوب وخصائصها

هو خبرا لهم فحذف بخلهم الذی ہو المفعول الاول واما حذف الثانی فکما فی قول الشاعر

شعر لا تخلنا علی غرائک انا ✦ طالما قد وشی بنا الاعداء ✦ ای لا تخلنا جازعین

فحذف جازعین الذی ہو المفعول الثانی بخلاف باب اعطیت فانہ یجوز فیہ الاقتصار

علی احدہما مطلقا یقال فلان یعطی الدنانیر من غیر ذکر المعطی لہ و یعطی الفقراء من غیر

ذکر المعطی وقد یحذفان معا کقولک فلان یعطی و یکسو اذ یستفاد من مثلہ فائدۃ

بدون المفعولین بخلاف مفعولی باب علمت فانک لا تحذفہما نسیا منسیا فلا تقول

علمت وظننت لعدم الفائدۃ اذ من المعلوم ان الانسان لا یخلو عن علم وظن واما

مع قیام القرینۃ فلا باس بحذفہما نحو من یسمع یخل ای یخل مسموعہ صادقا ومنہا

ای من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء ای ابطال عملہا اذا توسطت بین

مفعولیہا نحو زید ظننت قائم او تاخرت عنہا نحو زید قائم ظننت وانما یجوز الالغاء

علی التقدیرین لاستقلال الجزئین الصالحین لان یکونا مبتدأ وخبرا او مفعولین لہا

کلاما تاما علی تقدیر الالغاء وجعلہما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملہا بالتوسط او التاخر

وقد نقل الالغاء عند التقدیم ایضا نحو ظننت زید قائم لکن الجمہور علی انہ لا یجوز و

ہذہ الافعال علی تقدیر الغائہا فی معنی الظرف فمعنی زید قائم ظننت زید قائم فی

ظنی وفی قولہ جواز الالغاء اشارۃ الی جواز اعمالہا ایضا علی تقدیر التوسط والتاخر

وفی بعض الشروح ان الاعمال اولی علی تقدیر التوسط وفی بعضہا انہما متساویان

افعال القلوب و خصائصہا

والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه
نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا
وبين معمولى ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب
يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءنى زيد احسب وعمرو ولا شك
ان الالغاء فى هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبى عن جواز الاعمال ايضا
بقوله اذا توسطت يعنى بين مفعوليها او تاخرت يعنى عنهما وانما خص هذا الالغاء
الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لتنوعه وكثرة وقوعه ومنها
اى ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا
دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجىء مثاله او بواسطة
كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت و قبل
النفى الداخل على معمولها وقبل اللام اى لام الابتداء الداخلة على معمولها
مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه
بالمقايسة فمثال النفى علمت ما زيد فى الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما
تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت ابقاء
صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبارين
احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء

الافعال
افعال القلوب و
خصائصها

ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى

افعال القلوب وخصائصها

ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها الاول ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا

بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان وَ اما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتُني وعدمتُني لانهما نقيضا وجدتُني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رَأى البصرية والحلمية على رَأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة * من عن يميني تارة وامامي *

وكقوله تعالى اِنّي اَرانِي اَعصِرُ خَمرًا ولبعضها اي ولبعض افعال القلوب معنى حَسِبتُ وخِلتُ وزعمتُ معنى آخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيد بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة ظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وَما هُوَ عَلَى الغَيبِ بِظَنينٍ اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت

الافعال
افعال القلوب ولبعضها
معنى آخر

ومعنى البصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت
بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده
ان لها معانى أخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق
الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت
وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة
لانها لاتتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير
الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على
صفة ولاشك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى
الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج
عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل
من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة
الموضوع له فى الافعال الناقصة لاتمامه لاشتمالها على معان زائدة على
ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها
وجعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها
فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ماهو موضوع له والصفة خارجة

الافعال الناقصة وتعريفه

عنه فخرجت الافعال التامة منها ولا يبعد ان تحمل اللام في قوله التقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرناه ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا

الافعال الناقصة وصيغها

وهي اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال وماانفك ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اى لم تكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انثت باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا

الافعال الناقصة وعملها

للفرار تدخل هذه الافعال ما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطائه الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر الذى هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا فى الزمان الماضى دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر شعر بتيهاء قفر والمطى كانها ✤ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ✤ اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت ✤ وآخر مثن بالذى كنت اصنع ✤ وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اى كان تكون تامة

الافعال الناقصة ومعانيها

تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور
كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون ناشدة وهى التى وجودها وعدمها لا يخل
بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو فى
المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما
ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال
اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا و
تكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى
بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال
وتحول وارتد قال الله تعالى فَارْتَدَّ بَصِيرًا وقال الشاعر ع إِنَّ الْعَدَاوَةَ
تَسْتَحِيلُ مَوَدَّةً ❊ وقال ع فَيَالَكَ مِن نُّعْمَى تَحَوَّلْنَ اَبْؤُسًا ❊ واصبح وامسى
واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها الاصول مثل اصبح
زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون
الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون
بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار فى
الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول فى هذه
الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون

الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة و آض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما بدح بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسما فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة

الافعال الناقصة ومعانيها

بمعنى مازال زيد اميراً استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة آباد لانها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلاً ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديراً كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي لتعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالاً اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي

الآن وہذا ہو مذہب الجمہور وقیل ہی لنفی مضمون الجملۃ مطلقا ولذلک تقید تارۃ بزمان الحال کما تقول لیس زید قائما الآن وتارۃ بزمان الماضی نحو لیس خلق اللہ تعالیٰ مثلہ وتارۃ بزمان المستقبل نحو قولہ تعالیٰ الا یوم یاتیہم لیس مصروفا عنہم وہذا مذہب سیبویہ ویجوز تقدیم اخبارہا ای اخبار الافعال الناقصۃ کلہا علی اسمائہا اذ لیس فیہا الا تقدیم المنصوب علی المرفوع فیما عاملہ فعل فان ارید بجواز التقدیم نفی الضرورۃ عن جانبی وجودہ وعدمہ فینبغی ان یقید بمثل قولنا بالم یعرض ما یقتضی تقدیمہا علیہا نحو کم کان مالک او تاخیرہا عنہا نحو صار عدوی صدیقی وان ارید بہ نفی الضرورۃ عن جانب العدم فقط فینبغی ان یقید بمثل قولنا اذا لم یمنع مانع من التقدیم وحینئذ یجوز ان یکون واجبا کالمثال المذکور وہی ای الافعال الناقصۃ فی تقدیمہا ای تقدیم اخبارہا علیہا ای علی تلک الافعال واقعۃ علی ثلثۃ اقسام

الافعال الناقصۃ وحکم تقدیم اخبارہا

قسم یجوز تقدیم اخبارہا علیہا وہو من کان الی راح وہو احد عشر فعلا لکونہا افعالا وجواز تقدیم المنصوب علی المرفوع فی الافعال لقوتہا

وقسم لا یجوز تقدیم اخبارہا علیہا وہو ای ہذا القسم ما فی اولہ کلمۃ ما نافیۃ کانت او مصدریۃ اما اذا کانت نافیۃ فلامتناع تقدیم ما فی حیز النفی علیہ لانہ تقتضی التصدر واما اذا کانت مصدریۃ فلامتناع تقدیم معمول المصدر علی نفس المصدر ویخالف ہذا الحکم خلافا ثابتا لابن کیسان بان یکون ہذا الخلاف واقعا ظاہرا

من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم
وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه
النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى
وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الاختلاف
ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم
المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز
مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي
والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين
في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على
المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها
من ابن كيسان

الافعال
افعال المقاربة وتعريفه

افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على
قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء
بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لا الجزم به كعسى في
قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو
ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا
اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله

للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بحركت
بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ
وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في
الخبر بالتسدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي
ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب
والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو
غير متصرف من حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة
وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب
من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد
ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية
تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى
وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في
جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج
لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه
بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان

الافعال
افعال المقاربة وصيغها

المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع
مع ان وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذى كان
فى صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان الفعل
فى محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى ابهام الشئ
ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس وقال الشارح الرضى والذى ارى ان
هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع
فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم
على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر
فاقيم مقامهما فهى فى هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته
مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة وههنا احتمال آخر وهو ان
يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب
بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد
فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل
الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهى على هذين
الاحتمالين ناقصة ايضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع فى الاستعمال الاول
تشبيها لعسى بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر

الافعال
افعال المقاربة وطريق استعمال عسى

الافعال
افعال المقاربة وطريق استعمال كاد

فيه ان كقوله شعر عسى الهمّ الذي امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب * كان الاصل ان يكون وراءه فحذفت أن دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالتها على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل أن على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم شعر قد كاد من طول البلى ان يمصحا * فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطية الشعراء قول ذي الرمة لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح * بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطيتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطئوه ولما غيره لتخطيتهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا

الافعال
افعال المقاربة وطريق استعمال كاد

يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطية بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطيته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة فحدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه و اخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة ۞ اذا غير الهجر المحبين لم يكد ۞ رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوا اخذ و شروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس

اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة
في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ
او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى
اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة
تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء و اوشك ان يجيء زيد و
تارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع
لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة
التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده
وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية
والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض
الحد بمثل لله دره فارسا و قاتله لكن ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر ولا شل
عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال
ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء
التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في
الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة
الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله و اخرهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب

الافعال
فعل التعجب و
تعريفه

افعل به بشرط ان تكونا فى هذين التركيبين وهما اى فعلا التعجب غير منصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفى بعض النسخ وهى اى افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اى فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا الاتيان الا للفاعل كافضل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل فى الفعل الممتنع بناء صيغتى التعجب منه من رباعى او ثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اى يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى فى صيغتى التعجب بتقديم اى تقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير اى تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتى التعجب فان المقام يقتضى بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا تتغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشئ يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل

الافعال
فعل التعجب وشرط استعماله
صيغته

عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع
فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما
مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن
زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم
بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول
او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى
شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها
اي ما بعد ما الخبر ومنه باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء
ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه
كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو و
ما ادراك ما يوم الدين وانا احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من
افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل
عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه أن مع صلتها نحو احسن
ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه

الافعال

فعل التعجب وشرط استعماله صيغته

عبد الرحمن رحمه الله

الافعال افعال المدح والذم تعريفهما

فی افعل لان الفاعل واحد لیس الا وبه ای مجروره مفعول عند الاخفش لا احسن بمعنی صر ذا الحسن علی ان تکون همزة افعل للصیرورة والباء للتعدیة اسے لجعل اللازم متعدیا فالمعنی صیره ذا الحسن او الباء زائدة علی ان یکون احسن متعدیا بنفسه وتکون همزة احسن للتعدیة کاخرج ففیه ای فی افعل ضمیر هو فاعله اے احسن انت بزید او زیدا ای اجعله حسنا بمعنی صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشری ان احسن امر لکل واحد بان یجعل زیدا حسنا وانما یجعله کذلک بان یصفه بالحسن فکانه قیل صفه بالحسن کیف شئت فان فیه من جهات الحسن کل ما یمکن ان یکون فی شخص افعال المدح والذم یعنی الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع ای فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم یکن مثل مدحته وذممته منها لانه لم یوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما فی الاصل فعلان علی وزن فعل بکسر العین وقد اطرد فی لغة بنی تمیم فی فعل اذا کان فاؤه مفتوحا وعینه حلقیا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وکسر العین وهی الاصل والثانیة فعل باسکان العین مع فتح الفاء والثالثة اسکان العین مع کسر الفاء والرابعة کسر الفاء اتباعا للعین والاکثر فی هذین الفعلین عند بنی تمیم اذا قصد بهما المدح او الذم کسر الفاء واسکان العین قال سیبویه وکان عامة العرب اتفقوا علی لغة بنی تمیم وشرطهما ای شرط نعم وبئس ان یکون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهنی وهی

لواحد غیر معین ابتداءً ولیصیر معینا بذکر المخصوص بعده ویکون فی الکلام تفصیلٌ
بعد الاجمال لیکون اوقع فی النفس نحو نعم الرجل زید اَوْ یکون مضافاً الی
المعرّف بها ای باللام اما بغیر واسطة نحو نعم صاحب الرجل زیدٌ او بواسطة نحو
نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وَهَلُمَّ جرًّا او یکون مضمرًا ممیّزًا
بنکرة منصوبة مفردة او مضافة الی نکرة او معرفة اضافة لفظیة نحو نعم
رجلًا او ضارب رجلٍ او زیدٍ او حسن الوجه انت او ممیّزًا بما بمعنی شیءٍ منصوب المحل
علی التمییز مثل فنعمّا هی ای نعم شیئا هی وقال الفراء وابو علی هی موصولة بمعنی
الذی فاعل لنعم وتکون الصلة باجمعها فی فنعما هی محذوفة لان هی مخصوصة ای
نعم الذی فعله هی ای الصدقات وقال سیبویه والکسائی ما معرفة تامة بمعنی
الشیء فمعنی فنعما هی نعم الشیء هی فما هو الفاعل لکونه بمعنی ذی اللام وهی مخصوصة
وبعد ذلک الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعدیته انما هو بحسب الغالب لانه
قد یتقدم المخصوص فیقال زید نعم الرجل صرح به فی المفتاح وهو ای المخصوص
مبتدأ ما قبله ای الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الی
ضمیر المبتدأ لقیام لام تعریف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل
نعم الرجل زید فزید فی هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما علیه خبره واما خبر
مبتدأ محذوف علی تقدیر سؤال فانه لما قیل نعم الرجل فکانه سئل من هو فقیل زیدٌ

الافعال
افعال المدح والذم وحکم المخصوص بهما

اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثانى جملتان

وشرطه اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه فى الجنس حقيقة او تاويلا وفى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوزان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق علامة التانيث بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعنى الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل الذين كذبوا وجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك فى قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل بئس فى افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اى من افعال المدح والذم حب فى حبذا وهو اى حبذا امركب من حب الشئ اى حبب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه

الافعال
افعال المدح والذم وشرط المخصوص بهما

فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص

الحرف

ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعلق بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اي ولاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه

الحروف
حروف الجر معانيها واحكامها

اى معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى مايليه سواء كان هما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان فى تاويل الاسم كقوله تع وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذا ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها ورب وواوها اى الواو التى يقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا تكون الا حرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقى تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى

اومايفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي وتجئ من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه نحو فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْاَوْثَانِ فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن لاستقام المعنى والتبعيض اي وقد تجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لاتكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اَتِمُّوا الصِّيَامَ اِلَى اللَّيْلِ او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهٍ اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى وَلَا تَاْكُلُوْا اَمْوَالَهُمْ اِلٰى اَمْوَالِكُمْ اي مع اموالكم

الحروف

حروف الجر معانيها واحكامها

وحتى كالٰى اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخولها لشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها فى مقابلة شئ آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى لجعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه

المرصد

حروف الجر معانيها واحكامها

الحروف

حروف الجر معانيها واحكامها

ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء، واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم وفى النفى بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر فى هذه الصور قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بالملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة شئ ذهنا نحو ضربته للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ صار اخص

الحروف حروف الجر ومعانيها واحكامها

واقل عالم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا
مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لايجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا
الذي ذكر من تقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز
المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض
لانها للتقليل المحقق ولايتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب
رجل كريم لم أفارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في
غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي
رب على مضمر مبهم لامرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان
كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين ورجالا
او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا
وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة
عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون
ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ع ربما ضربة بسيف صقيل * ودواؤها
اي الواو ورب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل شعر وبلدة ليس لها انيس
الا اليعافير والا العيس * وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة

فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له

معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة

بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف

وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله

وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال

يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني

حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان

الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله ورب

الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء

بتخصيصها باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو

في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله تع من الاسماء

الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه

ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تع والباء اعم منهما اى من الواو والتاء

في الجميع اى في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول

على المظهر مطلقا او على اسم الله تع خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون

عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا

الحروف

حروف الجر معانيها و احكامها

نحو باللّٰه لافعلنّ وباللّٰه اجلس و كما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو باللّٰه لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لاتختص باسم اللّٰه خاصة نحو بالرحمٰن لافعلن بخلافهما فانهما مختصتان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقّى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وانّ وحرف النفي ما او لا فاللام في الموجبة اسمية نحو واللّٰه لزيدٌ قائم او فعلية نحو واللّٰهِ لافعلن كذا وانّ فيها اي في الاسمية نحو واللّٰه انّ زيدًا القائمُ وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو واللّٰه ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تاللّٰهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو باللّٰه اخبرني وباللّٰه هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد واللّٰه قائم و زيد قائم واللّٰه لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا تسمى الا الدالّ على الجواب لا الجواب و لهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي المجاوزة سببي وتعدية

الحروف
حروف الجزم معانيها واحكامها

عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى لاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكونان اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اى من جانب يميني ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد تكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو

ع يضحكن عن كالبرد المنهم * اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة

وتختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه حينئذ ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية

الحروف
حروف الجر معانيها واحكامها

عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اى الذى اعتبرته حاضرًا وان مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبر حاضرًا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم يتقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا

الحروف المشبهة بالفعل

الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

نونا تها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ

اخرتها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام

وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه

كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى أنّ المفتوحة

فهي بعكسها اى بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضى عدم الصدارة

لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلابد لها من التعلق بشئ آخر حتى تتم كلاما

وحينئذ لو وقعت في الصدر اشتبهت بانّ المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا

العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد

الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه

الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد

قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف

حينئذ اى حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم

ان يكون مدخولها صالحا للعمل فانّ المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها

عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع

زيادة التاكيد وأنّ المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها ستأتي جملة باعتبار ما

كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمّ اي ومن اجل الفرق المذكور

وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع تقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع تقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاء ني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني معاذك زعمت اي لولا زعمت اني معاذك ولولا انك ضربتني صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران

الفتح والكسر في انّ الفتح على تقدير جعل انّ مع اسمها وخبرها مفردًا والكسر على
تقدير جعلها معها جملة مثل مَن يكرمني فانّي أكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية
فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة
وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح
لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ او مثل قول الشاعر اذا انّه
عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع
اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها معها مبتدأ محذوف
الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت أُرى زيدًا كما قيل
سيدًا * اذا انه عبد القفا واللهازم * وقوله أُرى على صيغة المجهول بمعنى أظنّ
وزيدًا مفعوله الثاني وسيدًا مفعوله الثالث وكما قيل جملة معترضة ومعنى كونه عبد
القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه و
ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق
الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبًا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ
اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما
اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي
تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

اعنی الحمد قول خاص ولیس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدریۃ کان حاصل المعنی اوّل اقوالی تعیین الفتح لان اول الاقوال ہو المعنی المصدری الذی ہو معنی انّ المفتوحۃ مع جملتہا الّا انّہ ہو من جنس المقول وکذلک ای ولاجل انّ اِنّ المکسورۃ لاتغیّر معنے الجملۃ کان اسمہا المنصوب فی محلّ الرفع لانہا فی حکم العدم اذ فائدتہا التاکید فقط جاز العطف علی اسم اِنّ المکسورۃ من جہۃ انہ فی محل الرفع شئوا وکانت المکسورۃ مکسورۃً لفظا وحکما بالرفع بان تکون المفتوحۃ فی حکم المکسورۃ کما اذا وقعت بعد العلم مثل اِنّ زیدا قائم وعمرٌو وعلمتُ انّ زیدًا قائم وعمرٌو فانّ فی ہذا المثال وان کانت مفتوحۃ لفظا فہی مکسورۃ حکمًا حیث تکون مع ما عملت فیہ بتاویل الجملۃ فصح ان یرفع المعطوف علی اسمہا حملًا علی محلہ دون انّ المفتوحۃ فانہ لم یجز العطف علی محل اسمہا بالرفع فانہا لمّا غیّرت معنی الجملۃ لایصح فرض عدمہا ویشترط فی العطف علی اسم انّ المکسورۃ بالرفع مضیّ الخبر ای ذکر خبرہا قبل المعطوف لفظا مثل انّ زیدًا قائم وعمرٌو او تقدیرًا مثل ان زیدًا وعمرو قائم ای انّ زیدا قائم وعمرو قائم لانہ لو لم یمض قبلہ لا لفظًا ولا تقدیرًا لزم اجتماع عاملین علی اعراب واحد مثل ان زیدًا وعمرو ذاہبان فانہ لاشک ان ذاہبان خبر عن کل من المعطوف والمعطوف علیہ فمن حیث انہ خبر عن اسم انّ یکون العامل فی رفعہ انّ ومن حیث

الحروف
الحروف المشبہۃ بالفعل
واحکامہا

انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها و ايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لانه فيما عداها يلزم توالى حرفى التاكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام فى لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان فى معناها الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول الشاعر ع ولكننى من حبها لعميد ❊ وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام حينئذ يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما فى الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل من افعال
المبتدأ اى من الافعال التى هى من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن و
اخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها
على ما يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت
لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين فى التعميم اى فى تعميم الدخول
وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه
فالكوفيون خالفوا البصريين فى تجويز دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر
شعر تالله ربك ان قتلت لمسلما * وجبت عليك عقوبة المتعمد * وهو شاذ
عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب
فى ضمير شان مقدر والسبب فى تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة
المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان
كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر
ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة
بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا فى المبتدأ والخبر كما كانت فى
الاصل فهى لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل فى
الظاهر وان كان اقوى من العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

فى وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اى المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدأ او الخبر او غير داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة فى غيره اى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما فى الضرورة فجاز فى المضمر فقط قال الشاعر شعر فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى * فراقك لم ابخل وانت صديق * ويلزمها اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه * ان سوف يأتى كل ما قدرا * او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفى نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفى الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة و المصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا فهى المخففة وكأن للتشبيه اى لانشائه وهى حرف برأسها على الصحيح حملا

على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب مذهب الخليل انها مركبة من الكاف وانّ المكسورة

وصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم افتتاح التشبيه من اول

الامر وفتحت الهمزة لانّ الكاف فى الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة

انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف

اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر

كقول الشاعر شعر ونحر مشرق اللون + كان ثدياه حقان + وان اعملتها قلت كان

ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت اذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم

كما فى انِ المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعى اليه كما كان فى ان

المخففة ولكنّ وهى عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هى مركبة من لا وان المكسورة

المصدرة بالكاف الزائدة واصله لاكان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة

فكلمة لا تفيد انّ ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة انّ تحقق مضمون

ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءنى

زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا

لم يجئ تتوسط اى لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنًى اى تغايرا معنويا والضرورى

هو المعنوى ولذا اقتصر عليه واللفظى قد يكون نحو جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر

لكن عمرا غائب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

لفظا ومعنى فاُجريت مجراها بخلاف اِن واَن المخففتين فانه ليس لهما اُجريتا عليه وفي بعض
النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ماجاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالهما قياسًا على
اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويعني نسبها مشددة او مخففة
الواو وهي اما للعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر
وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت
الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه
قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية
بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر
يا ليت ايام الصبا رواجعا ❊ فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول
ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في
خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه
ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة
قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي
في ذلك شعر وداع دعا يا من يجيب الى الندى ❊ فلم يستجبه عند ذاك مجيب ❊ فقلت
ادع اخرى وارفع الصوت دعوة ❊ لعل ابي المغوار منك قريب ❊ واجيب عنه بانه يحتمل ان
يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصـ في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على

ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكي في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد

المصنف بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى

التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة و

لما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى

واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعند بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها

عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني

زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط ما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح

مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون

مطلقا او مع ترتيب ثم مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او

واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد

وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها

فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيما بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم

هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل

الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وتراخ وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة بيد ان

المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة

ومعطوفها اي المعطوف بحتى يجب بما اقتضاه ضمها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه

الحروف

الحروف العاطفة معانيها واحكامها

الحروف
الجر في العاطفة معهما
واحكامها

اى متبوع معطوفها يفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى تميز
الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء الفعل المتعلق بالكل ودال
انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق
بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من جهتين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من
متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو
وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق
بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس وهكذا المناسب فى الذهن تقدم
قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقع
قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ
كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول
النوم لجميع اجزاء الليلة وكذلك استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا الا انه لم يات فى العاطفة ما يلاقى
الجزء الاخير فان قيل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة
واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها فى معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها فى اظهر
معنييها وهو كون مدخولها جزءا الان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود من اتحاد
المجاورين هكذا فى بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة
الى ان يقع الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى

الحروف العاطفة معانيها واحكامها

واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين او الامور
حال كون ذلك لاحد مبهمًا اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى مثل ولا تطع منهم آثمًا او كفورًا
لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد
المبهم فى سياق النفى لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها
يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الآخر يلى الهمزة اى همزة الاستفهام بعد
ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اى لاجل ان ام
المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب أرأيت زيدًا ام
عمرًا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول
عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدًا رايت ام عمرًا احسن وافصح وصح يكون تركيب أرأيت زيدًا
ام عمرًا حسنًا فصيحًا وان لم يكن احسن وافصح وفى الترجمة الشريفة انه وجد فى بعض نسخ
الكافية المقروة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمة
ضعف ارايت زيدًا ام عمرًا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب
لان ما كان حسنًا فصيحًا لا يعد ضعيفًا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن
سيبويه وايضًا من ثمة اى من اجل ذكر بعدها كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى
بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما
مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم

لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك ولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه ثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى

وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اي ان القطيعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اي بل اهي شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام

الحروف العاطفة معانيها واحكامها

كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الأولى واما الثانية لعطف
ما بعدها على ما بعد اما الأولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف ثلثة لاحدهما معينا
اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه
عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل
بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم
المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم
عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه
بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل
لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي
عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون
لايجاب ما نفي عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان
كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها
وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير
غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب

الحروف
حروف التنبيه الفاظها و
احكامها

عن شیٔ مما یلقی المتکلم الیه ولهذا سمیت حروف التنبیه نحو الا زید قائم واما زید قائم وها زید قائم وتدخل ها
خاصة من المفردات علی اسماء الاشارة حتی لا یغفل المخاطب عن الاشارة التی لا تتعین معانیها الا
بها نحو هذا وهاتا وهاتان وهذان وهؤلاء حروف النداء یا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القریب
والبعید وأیا وهیا للبعید وای بفتح الهمزة وسکون الیاء والهمزة للقریب وکانه اراد بالقریب ما عدا
البعید فیدخل فیه المتوسط ایضا فان القریب ینقسم الی قریب متصف باصل القرب من غیر زیادة
وله کلمة ای والی اقرب متصف بزیادة القرب له الهمزة بخلاف البعید فانه لم یذکر له مرتبتان
فالقریب بالمعنی المقابل للاقرب هو المتوسط بین کمال البعد وکمال القرب حروف الایجاب نعم و
بلی وای بکسر الهمزة وسکون الیاء واجل وجیر وان بکسر الهمزة وفتح النون المشددة
ومن بیان معانی تلک الحروف تتبین وجه تسمیتها بحروف الایجاب فنعم مقررة لما سبقها
ای محققة لمضمونه استفهاما کان او خبرا ففی جواب اقام زید بمعنی قام زید وفی
جواب لم یقم زید بمعنی لم یقم زید وبلی فی جواب الم یقم زید بمعنی قام زید فمعنی بلی
فی جواب الست بربکم انت ربنا ولو قیل فی موضع بلی ههنا نعم لکان کفرا فان
معناه حینئذ لست بربنا وقیل یجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصدیقا للاثبات المستفاد
من انکار النفی وقد اشتهر هذا فی العرف فلو قال احد یا زید الیس لی علیک الف درهم
وقال زید نعم یکون اقرارا او تقوم مقام بلی لتقریر الاثبات بعد النفی وبلی مختصة
بایجاب النفی یعنی تنقض النفی المتقدم وتجعله ایجابا سواء کان ذلک النفی مجردا

الحروف
حروف النداء والایجاب
احکامها

عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى اَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلٰى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم يأت وقد جاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر شعر

ليت شعري هل للمحب شفاء ✲ من جوى حبهن ان اللقاء ✲ اي نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصديقا للمخبر

حروف الزيادة والفاظها واحكامها

وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية

فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها متهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك لا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه إنْ وأنْ مخففتين وما ولا ومِن والباء واللام فإنْ بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما إن رايت زيدًا اي ما رايت زيدًا وقلّت اي زيادة إن مع ما المصدرية نحو انتظرني ما إن جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلّت زيادتها ايضا مع لمّا نحو لمّا إن قام زيد قمت وأنْ بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لمّا كثيرا نحو فلمّا أن جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله أن لو قام زيد قمت وقلّت زيادتها مع الكاف نحو ع كأن ظبيةٍ تعطو الى ناضر السلم + على تقدير رواية ظبيةٍ بالجر وما تزاد مع إذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع أيّ نحو أيًّا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع إنْ نحو إمّا ترينّ من البشر احدًا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم أغرقوا وعمّا قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلّت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وأيّما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد

الحروف
حروف الزيادة والفاظها و احكامها

أنِ المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك أي أن تسجد وقلّت زيادة
لا قبل أقسم نحو لا أقسم بيوم القيامة و لا أقسم بهذا البلد والسرّ في زيادتها التنبيه
على جلاء القضية بحيث تستغني عن القسم فتبرز لذلك في صورة نفي القسم وشذّت
زيادتها مع المضاف كقوله ع في بئر لا حورٍ سرى وما شعر * اي في بئر حور والحور
الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدّم ذكرها
مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها

حرفا التفسير ألفاظهما وأحكامهما

حرفا التفسير اي فيه تفسير كل
مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات
وأن وهي اي أن مختصة بما في معنى القول اي بفعل متقرر في معنى القول تقرّر
المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول و لا بعد ما ليس في
معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدٍّ معناه
نحو قوله تعالى وناديناه أن يا ابراهيم فقوله أن يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر
اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه أن ايت اي كتبت
اليه شيئا هو ايت فأن حرف دال على أن ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت
وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله فقوله أن اعبدوا
الله تفسير للضمير في به وفي أمرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما أمرتني لانه
مفعول لصريح القول وقد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى إذ أوحينا الى

انّك مما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر
لاوحينا حروف المصدر ما وأنِ المفتوحة المخففة وأنّ المفتوحة المشددة فالاولان
اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية
فتجعلانها فى تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها
بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص ما
المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضى وهو
الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية وأنّ
المفتوحة المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفّت بما فيجوز بعدها الاسمية
والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزأيها وتجعلها فى تاويل المفرد الذى هو مصدر
خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوّة زيد
فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا حروف التحضيض هلّا
والّا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدّر
لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى بعض
النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلّا ضربت زيدا وهلّا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلّا زيدا ضربته
وهلّا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها
فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون لتحضيض

الحروف
حروف المصدر والتحضيض
واحكامها

الحروف
حرف التوقع وحرفا
الاستفهام

في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدرها متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما انت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام عمرو وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام عمرو الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان

تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال فان رأت فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اى التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف فى هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان الاستفهام فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف فى الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التى هى الاصل فى باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سوال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو فى تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واو من كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخلت على الماضى ولو عكسه يعنى للماضى وان دخلت على المستقبل وفى بعض النسخ

الحروف حروف الشرط الفاظها و احكامها

الحروف

حروف الشرط واحكام ان ولو

فان لاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي
(اي معنى قوله ان للاستقبال ولو عكسه ١٢)
نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول
يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على
ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي
في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة
مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
(اي ان لا تعجبكم ولو اعجبتكم — فيما بين النحاة ١٢)
وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما
(هكذا وجد في النسخ القلمية الموجودة عند التصحيح والظاهر ههنا معنا فافهم ١٢ عبد العلي عفي عنه)
كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا
فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول
مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم و
استعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء
اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا
تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا
الاستعمال توهم البعض ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان
ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول
وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفاءين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور ههنا

استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجئ من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجئ ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شئ فيربط ذلك الشئ بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمت الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وَاِنْ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ وَلَوْ اَنْتُمْ تَمْلِكُوْنَ اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف في لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل

الحروف
حروف الشرط واحكام
ان ولو

الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ منها عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا للتعذر اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى وَلَوْ اَنَّ مَا فِي الْاَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ اَقْلَامٌ فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا ومعنى ليكون على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل وَاللّٰهِ اِنْ اَتَيْتَنِيْ مثال للماضي لفظا او ان لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم

الحروف

حروف الشرط واحكام القسم

بيان

على غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتينك وانما
اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي
في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى
الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف
وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف
وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه
بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على
ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان
على تقدير تقدم اللفين على نشريهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم كاللفظ اي كالتلفظ به ومقدره
كملفوظه في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض لا يخرجون جواب القسم فانه
لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم
انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء
واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته
واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب

الحروف
حروف الشرط وتقدير
القسم بأن

بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصيته جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما

الحروف

حروف الشرط وحكمها

أمّا

الحروف
حروف الشرط وحکم اما

حذف فعل الشرط صار اما یوم الجمعة فزید منطلق فهذا القائل لم یجعل لاما خاصیة جواز التقدیم اصلا
وقیل والقائل المازنی اذا کان ما یتوسط بین اما والفاء مما جاز التقدیم علی الفاء مع قطع
النظر عن الفاء کالمثال المذکور فمن قبیل القسم الاول وهو ان یکون المتوسط جزء الجزاء قدم
علی الفاء والا ای وان لم یکن جائز التقدیم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم الیها مانع آخر
مثل اما یوم الجمعة فان زیدا منطلق فان ما فی حیز ان لا یعمل فیما قبلها فمن قبیل القسم
الثانی وهو ان یکون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل میز بین ان لا یکون
وراء الفاء مانع آخر وبین ان یکون فجعل لاما قوة رفع حکم الامتناع عن الاول دون الثانی
هذا تقدیر الکلام اذا کان ما بعد اما منصوبا واما اذا کان مرفوعا نحو اما زید فمنطلق فتقدیره علی
المذهب الاول مهما یکن من شیء فزید منطلق اقیم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زید
بین اما والفاء لما ذکر فصار اما زید فمنطلق فارتفاع زید بالابتداء کما کان اولا وعلی المذهب
الثانی مهما یکن زید فمنطلق ای فهو منطلق اقیم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زید
فمنطلق فزید فاعل الفعل المحذوف واما تقدیره علی تقدیر الرفع بمهما یذکر زید فهو منطلق بصیغة
الفعل الغائب المجهول علی ان یکون زید مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقدیره
علی تقدیر النصب بمهما تذکر یوم الجمعة بصیغة الفعل المخاطب المعلوم علی ان یکون
یوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غیر ظاهر مع انه یوهم جواز اما
زیدا فمنطلق بالنصب بتقدیر تذکر علی صیغة المعلوم المخاطب وجواز اما یوم الجمعة

فريد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول لغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف

وانما شمل المقص ما تكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها

حروف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك

اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا

كلا اي لا اجابة الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقص منه تحقيق مضمون الجملة

كقوله تع كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكون

لفظه كلفظة كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا

لضده لكن النحاة حكموا بالحرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون

الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها

مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه

فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان

اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته

وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانها كالحرف الاخير مما تلحقه فان كان اي المسند اليه اسما

ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه وفهو اي الحاق

تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسألة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من

حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة

الحروف
حروف الردع وتاء التانيث وحكمها

التثنية والجمعين اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء

ضعيف لعدم احتياجهما الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان

تانيثه قد يكون معنويا كزينب او سماعيا كالشمس وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت

على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هى حروف

اُتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفى شرح الرضى هذا

ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا

الابدال تامر فى بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما من التقرير والتوضيح اه ملك

الحرف التنوين وتعريفه وحكمه

التنوين هو فى الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى ما به ينون الشئ اعنى النون تنوينا

اشعارا بحدوثه وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه به المصدر حدثا

وهى فى الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل عادا لاولى

وهى شاملة لنون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اى آخر

الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر

ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة

متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة

قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل لا لتاكيد

الفعل فخرج به نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو يا رجل انطلق

فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها فى الوجود تطفل العارض للمعروض وليست نون نطلق تابعة لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن وهو ما يدل على الامكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين فى منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه فى غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين فى نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضى وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة فى جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون فى ذلك فزيد التنوين فى آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن لزال للعلتين العلمية والتانيث والظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى

الحروف

التنوين وبيان اقسامه

ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق بها كما في قول الشاعر + اقلي اللوم عاذل والعتابن + وقولي ان اصبت لقد اصابن + فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر شعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن + مشتبه الاعلام لماع الخفقن + فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها التنوين فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز

الحروف التنوين وبيان اقسامه

البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن المنقطع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنًى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنًى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الأُخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل

ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فيطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجلٌ ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو وعلى ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد و حكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حينما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم

الحروف نون التاكيد وبيان قسميها

نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو

الحروف نون التاكيد اختصاصها ولزومها

اضربنان فانها تكسر مع ما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن فى ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد والنهى نحو لا تضربنّ والاستفهام مثل هل تضربن والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا او القسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة وانما اختصت هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضى والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلّت اى نون التاكيد فى النفى فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهى ولزمت اى نون التاكيد فى مثبت القسم اى فى جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكره ان يؤكد والفعل باعتبار منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكده بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اى نون التاكيد فى مثل اما تفعلن اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء

الحروف
نون التاكيد واحكام قسميها

بعد الكسرة وقبل النون المشددة وماقبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فهو قوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا والغرض من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاواخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزُوا وارمُوا واخشَوا والواحدة المؤنث نحو اغزِي وارمِي واخشَي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزُنّ وارمُنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزُوا الكفار وارمُوا الغرض وكذا اغزِنّ وارمِنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزِي الجيش

الحروف
نون التاکید واحکام قسمیها

وَ ارمی الغرض وضم الواو المفتوح ماقبلها نحو اخشَوُنّ کما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوُا الرجل و
تکسیر الیاء المفتوح ماقبلها کما کسرتها مع المنفصلة تقول اخشَیِنَّ کاخشَیِ الرجل فان لم یکن ای الضمیر
البارز وهو فی الواحد المذکر نحو اغزُونّ وارمِ واخشَ فحکم المتصل ای فالنون کالکلمة المتصلة ویعنی
بها الف التثنیة تقول اغزوانّ وارمیانّ واخشیانّ برد اللامات وفتحها کما قلت اغزوا وارمیا واخشیا
ومن ثَمّ ای لاجل ان مع غیر الضمیر البارز کالمتصل و مع الضمیر البارز کالمنفصل قیل هل ترینّ
فی هل تری کما یقال تریان هذا مثال لغیر البارز الذی تحرکت لامه بالفتح کما تفتح مع المتصل
و هل ترَوُنّ فی هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاکید وضم الواو کضمها فی
لم تروا القوم هذا مثال لما فیه ضمیر بارز یضم لاجل النون و هل ترینّ فی هل ترین باثبات
الیاء وکسرها کما یقال لم تری الناس هذا مثال لما فیه بارز یکسر لاجل النون و اغزونّ عطف علی
هل ترینّ لا علی ترینّ ای ومن ثم قیل اغزونّ برد الواو المحذوفة کما ترد مع ضمیر التثنیة فی اغزوا
و اغزُنّ فی اغزوا بحذف الواو المضموم ماقبلها کما قیل اغزوا القوم و اغزِنّ فی اغزی بحذف
الیاء المکسور ماقبلها کاغزی القوم وهذه الامثلة وقعت علی ترتیب تصریفها الواقع فی کتب التصریف
بعضها لما هو مع الضمیر البارز کالمنفصل وبعضها لما هو مع غیر الضمیر البارز کالمتصل کما اشرنا الیه
و النون المخففة تحذف للساکن ای لالتقائها الساکن المذکور بعدها وفی بعض النسخ للساکنین ای
لالتقاء الساکنین کقول الشاعر شعر لا تهین الفقیر علک ان + ترکع یوما والدهر قد رفعه +
ای لا تهینن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساکنة التی بعدها وابقیت فتحة ماقبلها لتدل علیها

وَاِلّا لكان الواجب ان يقال لاتهيّن الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن اغزِن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل للازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبله تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير وختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضيرا واجعل نونات نقائصنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بالف آداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية وعن مضرة اسقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كدّ الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير **عبد الرحمن الجامي** وفقه الله سبحانه في طائف جود لا اعراض عن مطالبة الاعواض لا اغراض ضحوة السبت الحادي عشر من مضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمان مائة

تمت

الحمد لله الذي وفقنا على استتباب طبع هذا الكتاب مرة ثانية وصل على النبي صاحب فصل الخطاب وعلى آله وصحبه الى يوم الحساب صلوة متناهية في المطبع المصطفائي الواقع في محمود نگر من محلات اللكنو اوائل رجب المرجب من شهور سنة الف ثلثمائة وثلث من هجرة نبي الانس والجان تحت ادارة العبد المحتاج الى رحمة الرب الغني المنان محمد عبد الواحد خان بن محمد مصطفى خان غفر لهما الله الغفار الرحمن